المجلس

مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

العدد السابع : أوت 2025

الذكرى الثامنة والستّون لإعلان النّظام الجمهوري

اختتام الدورة النيابية الثالثة

المصادقة على عدد من المبادرات التشريعية

متابعة متواصلة لتطوّرات القضيّة الفلسطينية وتأكيد دعم تونس الدّائم

دعم علاقات تونس الخارجية وحضور فاعل في التّظاهرات البرلمانية

نشاط أكاديمي مكثّف حول المبادرات التشريعية وتجويد صياغة التشريعات

المجلس
مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

المحتوى

- تقديم 2
  - رئيس الجمهورية يستقبل رئيسي مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم 3
  - مجلس نواب الشعب يحيي الذكرى الثّامنة والستّين لإعلان الجمهورية..... 4
  - اختتام الدورة العادية الثالثة..... 5
- نشاط الهياكل
  - مكتب مجلس نواب الشعب يواصل إحكام تنظيم العمل البرلماني وحسن سيره..... 8
  - اللّجان القارّة تنظر في مشاريع ومقترحات القوانين وتتداول حول عدد من المواضيع 9
- العمل التشريعي
  - مجلس نواب الشعب يصادق على عدد من مشاريع القوانين وعلى مقترح قانون 25
- متابعة متواصلة لتطوّرات المستجدّات في الاراضي الفلسطينية المحتلّة، وتأكيد دعم تونس الدّائم للنّضال الفلسطيني المشروع..... 29
- العمل الرقابي
  - مجلس نواب الشعب يعقد أربع جلسات حوار مع الحكومة 31
  - النواب يتوجّهون بأسئلة شفاهية الى عدد من أعضاء الحكومة..... 37
  - النواب يتوجّهون بمجموعة من الأسئلة الكتابية الى أعضاء الحكومة..... 46
  - زيارات ميدانية لمؤسّسات اقتصادية وتربوية وصحّية وسياحية في مختلف جهات الجمهورية 47
- الدّيبلوماسية البرلمانية
  - مجلس نواب الشعب يواصل مساعي دعم علاقات تونس الخارجية ويكثّف حضوره الفاعل في مختلف المحافل البرلمانية
    - وفود برلمانية وحكومية وشخصيات ديبلوماسية تزور مجلس نواب الشعب 51
    - مجلس نواب الشعب يواصل حضوره في اجتماعات المنظّمات البرلمانية الإقليمية والدولية 56
    - بيان رئاسة مجلس نواب الشّعب بمناسبة الاحتفال باليوم الدّولي للعمل البرلماني..... 60
- الأكاديميّة البرلمانيّة
  - ندوات وأيّام دراسية حول المبادرات التّشريعية وتجويد صياغة التّشريعات
    - يوم دراسي حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على إتفاقية مقرّ 61
    - بين حكومة الجمهورية التّونسية والمجلس العربي للاختصاصات الصحّية بشأن فتح مكتب تنسيقي بتونس..... 61
    - جلسة استماع إلى اللّجنة العلمية المكلّفة بدراسة «مادّة الفوسفوجيبس» 62
    - يوم دراسي حول مشروع قانون يتعلّق بتنظيم عقود الشّغل ومنع المناولة 64
    - ندوة حول «التضخّم التّشريعي وتقنيات التّحرير» 65
    - يوم دراسي حول مشروع قانون الموافقة على الاعتراف المتبادل برخص السّياقة بين تونس وإيطاليا..... 66
    - ندوة حول «سنّ التّشريع والنّظام العام» 66
    - يوم دراسي حول مقترح قانون يتعلّق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد 67
    - يوم دراسي حول قطاع النّسيج في تونس 68

تقديم

هذا العدد السّابع من مجلّة " المجلس" نواصل عبره استعراض حصيلة النّشاط النّيابي من أفريل إلى جويلية 2025 في جوانبه التّشريعية والرّقابية، وكذلك في مجال الدّيبلوماسية البرلمانية والنّشاط الأكاديمي والفكري. وقد اقترنت هذه الفترة ،على غراركل سنة، بإحياء ذكرى إعلان النّظام الجمهوري التي كانت مناسبة لاستحضار معاني ودلالات هذا الحدث التّاريخي الوطني، ولتأكيد العزم على المضيّ قدما على درب الإنجاز، والحفاظ على وحدة الدّولة ومؤسّساتها، وصون مبادئ الجمهورية وقيمها.

كما شهدت اختتام الدّورة العاديّة الثالثة من هذه العهدة النيابية الجديدة يوم 29 جويلية 2025، الذي مثّل إطارا لتثمين العمل النّيابي بما فيه من ثراء وتنوّع، وتأكيد ما اتّسم به من إيجابيات ونقاط قوّة يجدر الإنطلاق منها واعتمادها ركيزة للمضي قدما على درب البذل وأداء الأمانة وفق الصّلاحيات الدّستورية الموكولة للوظيفة التّشريعية .

وقد كان العمل البرلماني على امتداد الدورة محلّ متابعة من قبل رئيس الجمهورية السيد قيس سعيّد الذي ما فتئ يشدّد خلال استقبالاته لرئيس مجلس نواب الشعب على الدّور المحوري للوظيفة التّشريعية بمجلسها في معركة التّحرير الوطني، وعلى أنّ سياسة الدّولة تضبطها مؤسّساتها المنتخبة المُعبّرة عن إرادة شعبها في ظلّ الدّستور وسائر تشريعاتها .

ويلاحظ المتابع لنشاط مجلس نواب الشعب، ما شهده العمل التّشريعي على مستوى اللّجان القارّة من اجتماعات لدراسة المبادرات التشريعية، تميّزت باستماعات متعدّدة إلى جهات المبادرة سواء منها النّيابية أو الحكومية وإلى مختلف الأطراف ذات العلاقة بمقترحات ومشاريع القوانين في إطار تعميق النّظر واثراء الحوار.

كما تميّزت الجلسات العامّة بالمصادقة على عدد من المبادرات التّشريعية الهامة وفي مقدّمتها مشروع القانون المتعلّق بتنظيم عقود الشّغل ومنع المناولة، الرّامي إلى تعزيز العمل اللّائق وضمان الاستقرار المهني والاجتماعي للعمّال من خلال وضع حد نهائي لعقود الشّغل لمدّة معيّنة، ومنع مناولة اليد العاملة التي تمثّل شكلا من أشكال الاستغلال وتهديدا للكرامة البشريّة. كما تمّت المصادقة على مقترح القانون المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلّة الجزائيّة المقدّم من قبل مجموعة من النواب والهادف إلى إقرار عفو عام عن جريمة إصدار شيك دون رصيد لا يتجاوز خمسة آلاف دينار، وذلك قصد التّخفيف من الاكتظاظ القضائي والسّجني وإعادة إدماج المحكومين في الدّورة الاقتصادية، مع الإبقاء على حق الدّائن في التتبّع المدني.

واتّسم العمل الرقابي من ناحيته بالحيويّة وبتنوّع الوسائل والآليات الهادفة إلى الاستفسار والتقييم والمتابعة والمعاينة وتقديم مقترحات التّطوير والاثراء. وإلى جانب الأسئلة الكتابية والشّفاهية والزّيارات الميدانية، تمّ عقد جلسات حوار مع كلّ من وزراء أملاك الدّولة والشّؤون العقّارية، والتّعليم العالي والبحث العلمي، والتّربية، والفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري، وكانت فرصة للتّداول حول السّياسات القطاعية ونقل مشاغل المواطنين، ومكّنت كذلك من التّعريف ببرامج الحكومة وتوجّهاتها وخططها الإستراتيجية في هذه المجالات الحيويّة .

وعلى صعيد الدّيبلوماسية البرلمانية واصل مجلس نواب الشعب السّعي إلى تعزيز علاقات تونس الخارجية وتعاونها مع البلدان الشّقيقة والصّديقة سواء عبر استقبالات الوفود والشخصيات البرلمانية والحكومية والديبلوماسية، أو من خلال الحضور النّشيط في تظاهرات واجتماعات الهياكل والمنظّمات البرلمانية العربية والإقليمية والدّولية . وقد مكّنت مختلف الأنشطة من بحث آليات التّعاون، ومن التّعريف بخطوات تونس على درب الرّقي والتّقدم، وما تتطلّبه مختلف التحدّيات المطروحة من حشد للدّعم والمساندة .

كما مثّلت مجمل الأنشطة الخارجية إطارا لإبراز مواقف تونس من القضايا والمسائل العربية الإقليمية والدّولية، وفي مقدّمتها قضية الشّعب الفلسطيني العادلة ومساندة نضاله من أجل استرداد حقوقه وإقامة دولته المستقلّة.

وما من شك في أنّ تطوّرات الأوضاع في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وتأكيد دعم تونس الدّائم للنّضال الفلسطيني المشروع، تظلّ حاضرة في كل مستويات العمل البرلماني وفي سائر المناسبات. وقد تجسّم ذلك من خلال ما يثار خلال الجلسات العامة من مواقف وآراء وما يتمّ إصداره من بيانات في هذا الإطار .

وعلى صعيد آخر، يبقى النّشاط الأكاديمي والفكري عنصر قوّة في عمل المؤسّسة البرلمانية وفي توقها نحو تجويد التّشريعات. فقد تكثّفت النّدوات والأيّام الدّراسية الهادفة إلى الاستفادة من آراء الخبراء وإطارات الدولة حول المبادرات التّشريعية، ولبحث آليات تطوير العمل التّشريعي ومناهجه، من خلال الغوص في مسائل تقنية تهم صياغة النّص التّشريعي والتضخّم التشريعي وتقنيات التّحرير، وسنّ التّشريع والنّظام العام.

ولما كانت مجلة "المجلس" إحدى وسائل التّعريف بالعمل النّيابي في كلّ تجلّياته، فإنّ مختلف الأنشطة التي أسلفنا ذكرها، تجد صداها في هذا العدد الجديد الذي يعدّ وثيقة مرجعية لكلّ المهتمّين بالشّأن البرلماني .

رئيس الجمهورية يستقبل رئيسي مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم

* دور محوري للوظيفة التشريعية بمجلسها في معركة التحرير الوطني
* سياسة الدولة تضبطها مؤسساتها المنتخبة المعبرة عن إرادة شعبها في ظل الدستور وسائر تشريعاتها

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد يوم الأربعاء 07 ماي 2025 بقصر قرطاج، السيّدين إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وعماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وأكّد رئيس الدّولة في هذا اللّقاء على أنّ الجهات متعدّدة في معركة التّحرير الوطني ودور الوظيفة التّشريعية بمجلسها دور محوري.

وشدّد رئيس الجمهورية على أنّ الاختلافات في المقاربات وفي المواقف أمر طبيعي ما دام المقصد واحدا والإرادة في العبور من أجل بناء وطني صلبة وثابتة لا رجوع بعدها أبدا إلى الوراء.

كما تطرّق رئيس الدّولة إلى عدد من الأولويات ومن بينها العدالة الاجتماعية واستنباط حلول جديدة وفق أفكار جديدة خاصّة لمن كانوا ولا زالوا يعانون البطالة والفاقة والحرمان.

كما استقبل رئيس الجمهورية يوم الجمعة 27 جوان 2025 بقصر قرطاج، السيّدين إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وعماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وتمّ التعرّض خلال هذا اللّقاء إلى عديد المحاور ومن بينها تلك المتعلّقة بعدد من مشاريع القوانين ذات البعد الاقتصادي والإجتماعي على وجه الخصوص.

وكانت هذه المقابلة فرصة أكّد فيها رئيس الدّولة مجدّدا على أنّ الشّعب التّونسي يخوض حرب تحرير على كافّة الجبهات، مشدّدا على أنّ سياسة الدّولة التونسية تضبطها مؤسّساتها المنتخبة المعبّرة عن إرادة شعبها في ظلّ الدّستور وسائر تشريعاتها على اختلاف أصنافها.

كما أكّد رئيس الجمهورية على أنّ تونس ليست في حاجة إلى شهادة استحسان من أيّ جهة خارجية وليست ضيعة أو بستانا كما يتصوّر ذلك البعض.

وتناول اللّقاء على صعيد آخر الوضع في بعض القطاعات وفي عدد من مناطق الجمهورية حيث تعمل بعض الدّوائر المرتبطة بجهات أجنبية على تأجيج الأوضاع بكلّ الوسائل وتدّعي مع ذلك أنّها وطنية وأنّها في خدمة الشّعب ولكنّها مفضوحة ومعلومة والقانون هو الفيصل بين الجميع، ثمّ إنّ الشّعب التونسي يعرف الحقائق كلّها وسيُحبط كلّ التّرتيبات التي تُحاك ضدّه.

مجلس نواب الشعب يحيي
الذكرى الثّامنة والستّين لإعلان الجمهورية

ألقى السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في نهاية الجلسة العامة ليوم الخميس 24 جويلية 2025 الكلمة التالية:

نُحيي غدا، وبكلّ فخر واعتزاز، الذكرى الثامنة والستّين لعيد الجمهورية، فمنذ 25 جويلية 1957، دخلت بلادنا مرحلة فارقة في تاريخها الحديث بإقامة النّظام الجمهوري الذي كان تتويجا لمسار نضالي طويل وشاق خاضه الشّعب التّونسي ضدّ المستعمر منذ 1881. وبهذه المناسبة، نتقدّم بخالص التّهاني إلى سيادة رئيس الجمهورية والحكومة وكافة أفراد الشّعب التّونسي، مع أصدق الأمنيات بأن تنعم بلادنا بالخير والنّماء والرّقي.

وهذا اليوم المشهود الذي أُرسي فيه النّظام الجمهوري مفعم بالمعاني والدّلالات والعبر التي نستلهم منها الكثير لاسيما في هذه المرحلة الجديدة التي انطلقت منذ تاريخ 25 من جويلية 2021، هذا التّاريخ الذي مثّل بكلّ امتياز منعرجا حاسما لإنقاذ الدّولة ورمزا للتّأسيس بفكر جديد، أضحى موعدا فارقا وبات منحوتا في الذّاكرة الجماعية للشّعب التونسي،

ولم يكن اختيار أن يتزامن إحياء ذكرى عيد الجمهورية مع إجراء الاستفتاء على الدّستور الجديد للجمهورية الجديدة من قبيل الصدفة، بل هو ترابط عميق يتماهى مع نضالات الشّعب التّونسي ومواصلة لمعركة التحرّر الوطني.

ونحن وإذ نستحضر في ذكرى عيد الجمهورية نضالات كلّ من ضحّى بأشكال مختلفة لكي تنعم بلادنا بالاستقلال، فإنّنا نؤكّد مجدّدا أنّ ما نحن مقدمون عليه على درب البناء والتشييد، إنّما هو تكريس للخيارات التي أسّس لها دستور 25 جويلية 2022 وتجسيم للطّموحات التي آمن بها شعبنا، فهدفنا الرّئيسي النّماء والازدهار والرّخاء، وننطلق في ذلك من المسؤولية الملقاة على عاتقنا بثبات لا يتزعزع وعزيمة لا تلين، لنمضي قدما نحو آفاق أرحب من الإنجاز والتقدّم، محافظين على وحدة الدّولة ومؤسّساتها، مدافعين عن حرمة الوطن وسيادته، ملتزمين بمبادئ وقيم الجمهورية، وواثقين من قدرتنا على صنع غد أفضل بإذن الله وعونه.

المجد لشهدا تونس الأبرار،
عاشت الجمهورية،
عاشت تونس حرّة أبيّة مستقلّة أبد الدّهر.

الله أكبر

فقدت الأسرة البرلمانية يوم الجمعة 09 ماي 2025 المغفور له بإذن الله المرحوم الدّكتور نبيه ثابت، النّائب عن ولاية توزر (دائرة دقاش-حامة الجريد-تمغزة)، ورئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، الذي وفاه الأجل المحتوم وهو في أوج العطاء، وعُرف بخصاله النّبيلة، ووفائه للعمل البرلماني، وإيمانه العميق بجسامة المسؤولية.

وكان الفقيد مفعما بروح وطنيّة مخلصة، مدركا لما يتطلّبه النّهوض بالقطاع الصحي من جهد وعمل دؤوب، انطلاقا من تجربته المهنية الثرية، وقناعته الرّاسخة بحتميّة الإصلاح.

تغمّد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنانه ورزق أهله وذويه جميل الصّبر والسّلوان.

اختتام الدورة العادية الثالثة
أكتوبر 2024 - جويلية 2025

* الامتنان لما قدمه النواب من عمل وما بذلوه من جهد أسهم في استرجاع الثقة في العمل النيابي.
* حصيلة ثرية للعمل النيابي في مستوياته التشريعية والرقابية وفي مجال الديبلوماسية البرلمانية والعمل الأكاديمي والفكري.
* طموح دائم لمزيد الارتقاء بالأداء النيابي في جميع أوجهه.
* مواصلة القيام بالواجب والاضطلاع بالمهام على أكمل وجه، في إطار التناغم والتعاون بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية .

أعلن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في نهاية الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 29 جويلية 2025 عن اختتام الدورة العادية الثالثة من العهدة النيابية لأوّل مجلس منتخب وفقا لدستور 25 جويلية 2022.

وجدّد بهذه المناسبة الشّكر والامتنان لكل النواب على ما قدّموه من عمل مثمر، وما بذلوه من جهد محمود، أسهم في استرجاع الثّقة في العمل النّيابي والقطع مع كلّ أشكال الترذيل، لكي يكون هذا المجلس قولا وفعلا فضاء دستوريا ديمقراطيا من مقوّماته حرّية الرّأي واحترام الاختلاف وتنوّع الأفكار، في سبيل خدمة المصلحة العليا للبلاد، هدفه الأسمى حماية الدّولة ومؤسّساتها ورهانه ضمان سيادتها.

وأكّد رئيس المجلس أهمية المنجز التّشريعي والرّقابي والدّبلوماسي، الذي تمّ القيام به في إطار الاحترام الكامل للمقتضيات الدّستورية والقانونية. وأشار إلى أنّ اللّجان القارّة عقدت 198 جلسة منها 138 جلسة استماع. كما عقد المجلس 64 جلسة عامة، وصادق على مقترح قانون واحد و23 مشروع قانون منها 11 مشروع قانون متعلّق بالموافقة على قروض منها 10 قروض استثمارية.

وبلغ عدد الجلسات العامة للمصادقة على مشاريع القوانين، دون احتساب الجلسات العامة المخصصة لمناقشة المهمّات والمهمّات الخاصّة، 27 جلسة عامة. كما بلغ عدد الجلسات العامة المخصّصة لمناقشة الميزان الاقتصادي ومناقشة ميزانية الدولة 15 جلسة عامة، وصل عدد التدخّلات أثناءها إلى 1277 تدخّلا. في حين بلغ عدد الجلسات العامة المخصّصة لمناقشة قانون المالية 9 جلسات تضمّنت 54 تدخّلا.

وأضاف السيد ابراهيم بودربالة أنّ مكتب مجلس نواب الشعب عقد خلال هذه الدورة 32 جلسة، وذلك في إطار حرصه على ضمان حسن سير مختلف دواليب المجلس وهياكله.

وأكّد أنّ الحصيلة التّشريعية للمجلس منذ تسلّمه لمهامه تمثّلت في المصادقة على ثمانين (80) مشروع قانون بما في ذلك على وجه الخصوص 3 مبادرات تشريعية للنواب، وهي نصوص شملت مجالات متنوّعة وهامة من أبرزها قوانين للمالية ولتمويل مشاريع استثمارية، وأخرى في مجالات اجتماعية وصحّية ولتنظيم مجال البنايات المتداعية للسقوط، ومكافحة المنشّطات، والمسؤولية الطبية، وتنقيح المجلّة التّجارية، والقانون الانتخابي، وكلّ من المرسوم المتعلّق بالصّلح الجزائي، والمرسوم المتعلّق بمؤسّسة فداء، والقانون الأساسي المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، وآخرها القانون المتعلّق بتنظيم عقود الشّغل ومنع المناولة، والقانون المنقّح للمجلة الجزائية.

واستعرض رئيس مجلس نواب الشعب حصيلة العمل الرقابي مبيّنا أنّه تمثّل في عقد 4 جلسات عامة حوارية و14 جلسة عامة للأسئلة الشفاهية. وبلغ عدد الأسئلة الشفاهية التي تمّ طرحها في جلسة عامة 123 سؤالا، وعدد الأسئلة الكتابية التي تمّ توجيهها إلى أعضاء الحكومة 1694 سؤالا، تمّت الإجابة على 874 منها، بنسبة تناهز 51 بالمائة. أمّا عدد التدخّلات على معنى الفصل 108 من

النّظام الدّاخلي فقد بلغ291 تدخّلا، وقامت اللّجان القارّة بـ 10 زيارات ميدانية .

وتطرّق رئيس مجلس نواب الشعب إلى النّشاط الخارجي، مبرزا حرص المجلس على مواكبة التطوّرات على السّاحة الوطنية والدّولية، وما أفرزته من تحدّيات ورهانات متزايدة، من خلال الدّيبلوماسية البرلمانية على المستويين الثّنائي ومتعدّد الأطراف، بربط الصّلة وتمتين الصّداقات وتوثيق الرّوابط مع برلمانات الدّول الشّقيقة والصّديقة وخاصّة العربية والافريقية والأوروبية، وتبادل التّجارب والخبرات، وتعميق المساهمة البرلمانية في معاضدة الدّيبلوماسية الرسمية من أجل تنمية وتطوير علاقات التّعاون بين تونس وعديد الدّول في العالم، في إطار ثوابت السّياسة الخارجية لبلادنا والتمسّك بالسّيادة الوطنية والنديّة في التّعامل.

وبيّن أنّ المجلس تمكّن من إنجاز (59) نشاطا تميّزت بالتّوازن بين الأنشطة المنعقدة في تونس (24 نشاطا) والأنشطة المنعقدة في الخارج (25 نشاطا) والأنشطة المنعقدة عن بعد (10 أنشطة).

كما عقد المجلس (21) اجتماعا ثنائيا أغلبها مع ممثّلي دول عربية وأوروبية وآسيوية، حيث تمّ استقبال وفود برلمانية من كلّ من العراق، وفرنسا والصين، وإيران، وإيطاليا، فضلا عن اللّقاءات مع عدد من السّفراء العرب والأجانب المعتمدين بتونس.

وأشار رئيس مجلس نواب الشعب الى تميّز هذه الدّورة بتوفّق المجلس باعتماد صيغة مستحدثة للدّيبلوماسية البرلمانية من خلال تكوين (06) مجموعات للتّعاون البرلماني مع الدّول الشّقيقة والصّديقة، باشرت نشاطها بالاستعداد لتبادل الزيارات مع البرلمانات، والتي ينتظر أن تنجز دفعة منها خلال الثلاثي الأخير من هذه السّنة.

كما بيّن أنّ مجلس نواب الشعب شارك في (38) نشاط متعدّد الأطراف أغلبها تظاهرات عربية وأفريقية ودولية وأممية، وتميّزت هذه المشاركات بالثّراء والتنوّع على أساس التمسّك بخيارات السّياسة الخارجية التّونسية وتفعيل مساهمات الوفود البرلمانية التّونسية صلب هياكل سائر المؤسّسات والاتّحادات البرلمانية الإقليمية والدّولية، والحرص على إبلاغ صوت تونس وتأكيد مواقفها المبدئية من كافّة القضايا المطروحة، وفي صدارتها قضيّة العرب الأولى وقضايا الهجرة غير النّظامية والتغيّرات المناخية وأزمة المياه.

وجدّد في هذا الإطار التذكير بموقف بلادنا الثّابت والدّاعم لقضية الشعب الفلسطيني العادلة وما يتعرّض له من جرائم ضدّ الإنسانية ومن إبادة وتجويع وتشريد على يد الكيان الصّهيوني الغاصب، وسط صمت عربي ودولي مفضوح وعجز عن وقف هذه العربدة وتوفير الحماية الدّولية للمدنيّين العزّل وإيصال ما يحتاجونه من مساعدات إغاثية وطبّية بالسّرعة الممكنة والحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية غير مسبوقة في قطاع غزّة الصّامد.

ثم تطرّق رئيس مجلس نواب الشعب إلى نشاط الأكاديمية البرلمانية التي سعت خلال هذه الدّورة النيابية الى مواءمة عملها مع حاجيات ومتطلّبات العمل البرلماني من خلال تطوير أنشطتها، بهدف تقديم المساندة والمعاضدة الأكاديمية في كنف الحياد قصد تجويد العمل البرلماني. وبيّن أنّها نظّمت 17 فعالية منها ثلاث ندوات حول تقنية صياغة النّص التّشريعي من أجل جودة تشريعية، وحول التضخّم التّشريعي وتقنيات التّحرير، وحول سنّ التّشريع والنّظام العام، وسبعة أيّام حوارية برلمانية تطرّقت إلى مشاريع قوانين أساسية أو مقترحات قوانين، وسبعة أيّام دراسية برلمانية تمحورت حول مواضيع تهمّ الشأن العام على غرار الاستثمار، والاستراتيجية الوطنية للمياه.

كما قامت وحدة البحوث والدّراسات والإسناد لمجلس نواب الشعب بإسداء خدمات دراسات وبحوث وإسناد لفائدة أعضاء المجلس وبلغ عدد الأعمال المسداة 41 من ضمنها 10 دراسات تتعلّق بإعداد مقترحات قوانين صادرة من النواب، وبأعمال بحث

المبذول من قبل مؤسّسة التلفزة التّونسية، من حيث البثّ التلفزي المباشر للجلسات العامة.

وأكّد السيد إبراهيم بودربالة في ختام كلمته أنّ المجلس مقدم على مرحلة جديدة، وهو على ثقة بالقدرة على تجاوز تحدّياتها ورهاناتها، مشيرا في هذا الإطار الى الحاجة الملحّة للتقييم، والوعي بالنّقائص والعوائق التي تتطلّب التّشخيص والوقوف على مسبّباتها، واستشراف الحلول العملية وإيجاد آليات التّطوير والتّجويد الممكنة.

وبيّن أنّ هذا المجلس ما انفك يثبت استعداده لتحقيق ثورة تشريعية حقيقية بفكر جديد ومغاير، تقطع مع ما هو سائد، وتضع في صدارة أولوياتها المشاريع التي تهدف إلى استكمال تنزيل المقتضيات الدّستورية، وتلك التي تكفل تحسين الأوضاع المعيشيّة للتّونسيات والتّونسيين في جميع ربوع البلاد.

كما أبرز الاستعداد لمواصلة القيام بالواجب والاضطلاع بالمهام على أكمل وجه، في إطار التّناغم والتّعاون بين الوظيفتين التّنفيذية والتّشريعية، والتشبّث بالمبادئ والقيم التي دافع عنها هذا المسار والنّابعة من تطلّعات الشّعب وآماله، مع الصّمود من أجل صونها، ورفض كلّ محاولات إرباك المسار أو السّعي إلى إفشاله.

وأكّد الالتزام بالعمل والبذل دون هوادة، والانخراط بكلّ ثقة وعزم في عملية البناء والتّشييد، والمحافظة على تماسك وصلابة مؤسّسات الدّولة وعلى وحدتها واستمراريتها لما فيه الخير والنّماء والصّلاح لتونس.

وإسناد للتعمّق في مواضيع معيّنة للمساندة في العمل التّشريعي والرّقابي.

وأشار إلى أنّ مواضيع، أعمال البحوث والدّراسات والإسناد شملت مجالات الشّغل والإدارة والشؤون الاجتماعية(12)، والفلاحة والثّروة الغابية والبيئة(8)، والتهيئة العقّارية(5)، والتّعليم والثّقافة والرّياضة (3)، والاتّفاقيات الدّولية(3)، والقوانين الانتخابية(1)، والقوانين المتعلّقة بالقضاء (1).

ثم أشار رئيس مجلس نواب الشعب إلى أهميّة القرار المتعلّق بتكوين ثلاثة فرق عمل لتقييم أداء المجلس في المجالين التّشريعي والرّقابي وفي مجال الدّيبلوماسية البرلمانية، من أجل الخروج بمقترحات عملية كفيلة بمزيد الارتقاء بالأداء النّيابي في جميع أوجهه. ونوّه من جهة أخرى بما شهده العمل الإعلامي والاتصالي لمجلس نواب الشعب من تطوّر سواء من حيث متابعة كلّ الأنشطة البرلمانية وتغطيتها بالنّص والصّورة والفيديو، أو من حيث توفير المواد الإعلامية والاتصالية التي تبرز العمل البرلماني في كل تجلّياته مع الحرص على انتظام دورية الإنتاج والاصدار على غرار مجلّة " المجلس "، و"الرّسالة الإخبارية" النّصف شهرية، إضافة إلى الفيديوهات الشهرية التي تحوصل نشاط مختلف الهياكل، والفيديوهات التي تعرّف بكل القوانين المصادق عليها. فضلا عن الانطلاق في بثّ حصّة أسبوعية حوارية مع النواب تحت عنوان "من البرلمان" تمّ إلى حدّ الآن بثّ 21 حصّة منها، وخصّصت لحوارات حول مختلف التّشريعات التي صادق عليها المجلس.

ونوّه رئيس مجلس نواب الشعب بما توليه وسائل الإعلام من عناية لعمل المؤسّسة البرلمانية سواء من حيث استغلال المواد الإعلامية الصّادرة عن المجلس، أو الحوارات مع النواب، أو كذلك من خلال المجهود

نشاط الهياكل

مكتب مجلس نواب الشعب
يواصل إحكام تنظيم العمل البرلماني وحسن سيره

عقد مكتب مجلس نواب الشعب خلال الفترة الممتدّة من 10 أفريل الى 16 جويلية 2025، 13 اجتماعا، إتّخذ خلالها 133 قرارا متّصلا بعمل المجلس في جوانبه التّشريعية والرّقابية والأكاديمية والفكرية، وكذلك في مجال النّشاط الخارجي.
وكانت كل هذه الاجتماعات مناسبة للتّداول بعمق بخصوص برمجة عمل المجلس وإحكام تنظيمه وحسن سيره، وذلك بمساهمة كلّ الأعضاء الذين قدّموا أراءهم ومقترحاتهم حول المسائل المدرجة بجدول الأعمال، للتوصّل إلى اتّخاذ القرارات الملائمة والتّصويت عليها.
و نستعرض أبرزها في ما يلي وفق المحاور :

- **في مجال العمل التّشريعي**
  - إحالة مبادرات تشريعية على اللّجان المعنية : 33.
  - تعميم مبادرات تشريعية على جميع النواب : 23.
  - إرجاء النّظر في مبادرات تشريعية : 03.
  - معاينة سحب إمضاءات وسقوط مبادرة تشريعية : 01.
  - إحالة تقارير اللّجان إلى الجلسات العامة، وتحديدمواعيدها، وتنظيم التدخّلات فيها : 21.
- **في مجال العمل الرّقابي**
  - برمجة جلسات عامة للأسئلة الشّفاهية : 03.
  - إحالة الأسئلة الكتابية إلى أعضاء الحكومة : 13.
  - برمجة جلسات عامة للحوار مع الحكومة : 03.
  - الموافقة على طلب تنظيم زيارات ميدانية : 02.
  - الإطّلاع على تقارير الزّيارات الميدانية : 08.
- **إحكام تنسيق حسن سير أشغال المجلس.**
  - اجتماع تمهيدي لجلسة عامة : 01.
  - النّظر في مذكّرات تنازع اختصاص : 02.
  - مكاتيب من النواب بخصوص عمل اللّجان : 03.
  - ميزانية المجلس لسنة 2026 : 03.
  - معاينة شغور إثر وفاة نائب : 01.
  - خصيص أسبوع للتّواصل مع الجهات : 01.
- **في مجال النّشاط الخارجي**
  - المشاركة في تظاهرات خارج تونس : 12.
  - تقارير حول المشاركة في تظاهرات وأنشطة خارجية : 04.
  - إصدار بيان حول اليوم الدّولي للعمل البرلماني : 01.
- **في المجال الأكاديمي**
  - برمجة أيّام دراسية وندوات : 05.

اللّجان القارّة تنظر في مشاريع ومقترحات القوانين وتتداول حول عدد من المواضيع

عقدت اللّجان القارّة من أفريل إلى جويلية 2025 سلسلة من الإجتماعات، واصلت خلالها النّظر في مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة عليها، والإستماع في شأنها إلى الجهات المعنية، كما تداولت بخصوص عديد المسائل الرّاجعة لها بالنّظر.
وفي ما يلي عرض عن هذه الاجتماعات، وما دارفيها من حواربخصوص مقترحات ومشاريع القوانين التي تولّت مختلف اللّجان دراستها والمصادقة عليها، وإعداد التّقاريربشأنها لعرضها على الجلسات العامة:

لجنة التشريع العام

مقترحا القانونين المتعلّقين بتنقيح الفصل 96 من المجلّة الجزائية وبتنقيح بعض أحكام المجلّة الجزائية

- تمّ يوم 14 أفريل 2025 الاتّفاق على تكوين فريق عمل من ممثّلي جهتيْ المبادرة لإعداد صيغة توافقية لمقترح قانون موحّد.
- ونظرت اللّجنة يوم 15 ماي 2025 في الصّيغة الموحّدة لمقترحي القانونين. وقدّم مستشارو اللّجنة عرضا يتعلّق بقراءة في بعض الفصول من الباب الثّالث من المجلّة الجزائية المتعلّق بجريمة اختلاس المال العام استنادا إلى بعض الدّراسات وقرارات محكمة التعقيب. وتمّ التطرّق الى الأفعال المجرّمة المنصوص عليها بالفصول 96، 97 و97 مكرّر من المجلّة، وضرورة قراءة هذه الفصول على ضوء باقي أحكام المجلّة.

وأكّد أعضاء اللّجنة ضرورة تنقيح الفصل 96 من المجلّة الجزائية بما يضمن التوازن بين مقاومة الفساد وحماية الاجتهاد وروح المبادرة لدى الموظّف العمومي، مع إيجاد الحلول القانونية المناسبة للتصدّي لحالات التّهاون وتقصير الموظّف العمومي أو شبهه، والتي تلحق أضرارا بالإدارة.

- واصلت اللّجنة يوم 19 جوان 2025، النّظر في الصّيغة الموحّدة على إثردمج مقترحي القانونين، وبعد عقد سلسلة من الاستماعات. وقرّرت أخذ رأي المختصّين في القانون الجزائي .
- ونظـرت يـوم 02 جويليـة 2025 فـي الصّيغـة النّهائيـة لتعديـل الفصليـن 96 و98 مـن المجلّـة الجزائيـة، وتـمّ التصويـت بأغلبيـة أعضـاء اللّجنـة على تدقيـق أركان جريمـة الاسـتيلاء على المال العـام من قبـل الموظّـف العمومي أو شـبهه تفاديـا للتوسّـع في التأويـل والحـطّ مـن العقوبـة السّـجنية.

مقترح القانون الأساسي المتعلّق بتنظيم مهنة المستشار الجبائي

- اسـتمعت اللّجنـة يـوم 02 مـاي 2025 إلى ممثّلـي الغرفـة الوطنيـة للمستشـارين الجبائيين، حيث أكّد رئيس الغرفة ضرورة مراجعـة قانـون المهنـة لمواكبـة تطـوّرات القطـاع، مشـيدا بمقتـرح القانـون لمـا يتضمّنـه مـن أحـكام لحمايـة المجـال مـن الدّخلاء ومعالجة النّقائص. وأجمع النواب على أهمية تحيين الإطار القانوني بما يخدم مصالـح المواطنيـن والمؤسّسـات، ويضمـن عدالـة الاسـتخلاص الجبائي، مشيرين إلى أنّ المبـادرة تدعـو إلى عـدم تداخـل المهـن.
- اسـتمعت اللّجنـة يـوم 08 مـاي 2025 إلـى ممثّلـي الهيئـة الوطنيـة للخبـراء المحاسـبين، الذيـن أبـدوا اعتراضهـم علـى المقترح باعتباره يتعارض مع المنظومة التّشريعية الحالية ويفتقر إلى دراسـة علميـة متكاملـة، مؤكّديـن أنّـه يمـسّ بمجـال تدخّـل الخبـراء المحاسـبين. واعتبـر النـواب أنّ أحـكام الفصليـن 2 و3 مـن المقتـرح لا تفـرض حصريّـة المهـام للمستشـارين الجبائييـن، ولا تقصـي الخبـراء مـن أداء أعمـال جبائيـة.
- استمعت اللّجنة يوم 15 ماي 2025 إلى الهيئة الوطنية للمحامين ومجمّع المحاسبين بالبلاد التّونسية، حيث عبّر عميد الهيئة عن رفضه للمقترح، معتبرا أنّ الاستشارة الجبائية من اختصاص المحاماة، وأنّ تمثيل المستشارين أمام القضاء يخالف المواثيق الدّولية والمرسوم عدد 79 لسنة 2011. كما انتقد المنهجية المعتمدة في المقترح.

وعبّر ممثّلو المجمع عن تخوّفهم من أن يؤدّي المقترح إلى المساس بصلاحيات المهن الجبائية والإضرار بتعبئة الموارد الجبائية.

- استمعت اللّجنة يوم 12 جوان 2025 إلى ممثّلي رئاسة الحكومة ووزارة العدل. وقد عبّر ممثّلو وزارة العدل عن رفضهم لتوثيق الطّلاق الرّضائي أمام عدول الإشهاد، لما يمثّله من مخالفة للفصل 30 من مجلّة الأحوال الشّخصية. كما أثاروا تعارض بعض الفصول مع مبادئ قانونية أخرى، وقدّموا ملاحظات بشأن الصّيغة التنفيذية للحجج، والتّنصيص على عدم قابلية حسابات عدول الإشهاد للعقلة، بما يمثّل مساسا بحق المواطن في التّقاضي. وأجمع ممثّلو رئاسة الحكومة ووزارة العدل على أهمية تنظيم مهنة عدل الإشهاد، مؤكّدين أنّ الأفضل أن تصدر المبادرات من الحكومة باعتبارها تتعلّق بمهن مساندة للقضاء.

مقترح القانون المتعلّق بتنقيح واتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرّخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلّق بمكافحة الجرائم المتّصلة بأنظمة المعلومات والاتّصال

استمعت اللّجنة يوم 02 جويلية 2025 إلى أصحاب المبادرة التّشريعية المتعلّقة بتنقيح وإتمام المرسوم عدد54 لسنة 2022 المتعلّق بمكافحة الجرائم المتّصلة بأنظمة المعلومات والاتّصال، الذين بيّنوا ضرورة تعديل بعض أحكام هذا المرسوم أمام الإشكاليات التّطبيقية التي شابته من جهة، ولمواءمته مع دستور جويلية 2022، ومع الالتزامات الدّولية للجمهورية التّونسية وأهمّها اتّفاقية بودابست.

ورأوا أنّ المرسوم مسّ من جوهر الحقوق والحريات، وأنّ بعض أحكامه تتناقض مع نصوص سارية.

واعتبر أحد النواب أنهّ يتصدّى لمظاهر العنف والثّلب على مواقع التواصل الاجتماعي.

مقترح القانون المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون المتعلّق بالملكية الأدبية والفنّية

استمعت اللّجنة يوم 02 جويلية 2025 إلى أصحاب المبادرة، الذين بيّنوا أنّ مقترح القانون يندرج في إطار جعل مقتضيات التّشريع التّونسي في المجال منسجمة مع مقتضيات اتّفاقية مراكش التي تهدف بالأساس إلى ضمان نفاذ المكفوفين والحاملين لإعاقة بصرية أو لإعاقة أخرى إلى المطبوعات والمصنّفات دون المساس بجوهر حق الملكية الأدبية والفنّية.

واعتبر ممثّلو جهة المبادرة أنّ المنظومة التّشريعية في مجال حقوق ذوي الاحتياجات الخصوصية من حاملي الإعاقة تتطلّب مزيد التّفعيل على أرض الواقع لتحقيق الإدماج الفعلي لهذه الفئة.

وتطرّق بعض أعضاء اللّجنة إلى ضرورة المراجعة الشّاملة للقانون المتعلّق بالملكية الأدبية والفنّية.

لجنة الحقوق والحريات

تحديد أولويات العمل

خصّصت اللّجنة اجتماعها يوم 14 أفريل 2025، لتحديد أولويات عملها. وتداول النواب بخصوص مقترح القانون المتعلّق بتنظيم الجمعيات، وقرّروا تجديد الاستماع إلى جهة المبادرة وتوسيع الاستماعات في شأنه.

وتطرّق عدد من النواب الى موضوع الهجرة غير النّظامية، وشدّدوا على ضرورة الاطّلاع على الاتّفاقيات الدّولية التي أبرمتها الدّولة التّونسية في مجال الهجرة .

ثم تداول النواب بخصوص عدد من مقترحات القوانين، ومنها مقترح القانون المتعلّق بحرية الاتّصال السّمعي البصري وتنظيم هيئة الاتّصال السّمعي البصري وضبط اختصاصاتها، وكذلك مقترح القانون المتعلّق بمكافحة الجرائم المتّصلة بأنظمة المعلومات والاتّصال.

سبل تطوير المنظومة السّجنية والاصلاحية

تداول أعضاء اللّجنة خلال اجتماعهم يوم 07 ماي 2025، حول سبل تطوير المنظومة السّجنية والإصلاحية. وتطرّقوا إلى وضعية السّجون، مؤكّدين ضرورة تفعيل العقوبات البديلة على غرار العمل لفائدة المصلحة العامة، والتّعويض الجزائي، والمراقبة الالكترونية باعتبارها الحلّ الأنسب للقضاء على العديد من الإشكاليات ومنها الاكتظاظ والوضعيات الصحّية .

وشدّد النواب على ضرورة إيلاء العقوبات البديلة المكانة التي تستحق باعتبارها أداة للإصلاح والتأهيل وإعادة إدماج السّجين في المجتمع.

لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

مقترح القانون المتعلّق بتنقيح القانون المتعلّق بإحداث مجلس وطني للتّونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره

استمعت اللّجنة يوم 16 ماي 2025 إلى وزير الشّؤون الاجتماعية في إطار دراسة مقترح القانون المتعلّق بتنقيح القانون عدد 68 لسنة 2016 بشأن إحداث المجلس الوطني للتّونسيين المقيمين بالخارج.

وقد قدّم الوزير عرضا بيّن فيه الصّعوبات التي حالت دون تفعيل

المجلس، رغم توفّر الإمكانيات ورصد الاعتمادات، مشيرا إلى إشكاليات مرتبطة بتركيبته الحالية. وأكّد حرص الوزارة على بعث مجلس فاعل من خلال توسيع دائرة الاستشارة لتحقيق تمثيلية أوسع وفاعلية أكبر.

وشدّد أعضاء اللّجنة على ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية لتجويد النّص المقترح، ومراجعة تركيبة المجلس لضمان تمثيل مختلف شرائح الجالية. كما اقترحوا إعادة هيكلة المجلس، مع التّأكيد على الطّابع التطوّعي للعضوية، ورفضوا استبعاد الجمعيات من تركيبة الجلسة العامة، مؤكّدين أنّ دور المجلس يتمثّل في مساندة الدّولة وتقديم الاستشارة بشأن قضايا الجالية ودفع مساهمتها في التّنمية والاستثمار.

لجنة المالية والميزانية

مقترحا القانونين المتعلّقين بتنقيح وإتمام القانون المتعلّق بضبط النّظام الأساسي للبنك المركزي التّونسي

عقدت اللّجنة جلسة يوم 10 أفريل 2025 للاستماع إلى جهتي المبادرة حول مقترحي القانونين عدد 06 / 2023 و07 / 2024 المتعلّقين بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلّق بالنظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

ويهدف مقترح القانون عدد 06 / 2023 إلى تمكين البنك المركزي من تقديم تمويلات مباشرة لخزينة الدّولة وفق شروط محدّدة. وتتضمّن التّعديلات المقترحة الفصل10 لتمكين البنك من شراء السندات، والفصل 25 لمنح تمويلات مباشرة، والفصل 46 المتعلّق بتعيين المحافظ.

أما مقترح القانون عدد 07 / 2024 فيهدف إلى مواءمة القانون مع الدّستور، ووضع ضوابط للتّمويل المباشر لميزانية الدّولة. كما يقترح تمكين البنك المركزي من شراء السّندات الحكومية للحدّ من التضخّم وتمويل الدّين الخارجي باستخدام احتياطات العملات الأجنبية.

وأكّد النواب أهمية الموضوع وتأثيره المباشر على الاقتصاد، مطالبين بنصّ موحّد يجمع المقترحين.

وشدّد أصحاب المبادرتين على ضرورة دعم السّياسة النّقدية للسّياسة المالية وتحديد شروط صارمة للتّمويل المباشر. وأكّدوا أنّ الاقتراض الدّاخلي يجب أن يكون مباشرا دون المرور بالبنوك التّجارية.

مقترح قانون تنقيح قانون نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتّقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي

• استمعت لجنة المالية والميزانية يوم 11 أفريل 2025 إلى جهة المبادرة بخصوص مقترح قانون لتنقيح الفصل 55 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المتعلّق بنظام الجرايات في القطاع العمومي.

وقدّم أصحاب المبادرة مقترحا يقضي بعدم تمكين العون المحال على التّقاعد والذي يُستأنف نشاطه العمومي من حقوق تقاعدية جديدة، ومنعه من الجمع بين جراية التّقاعد وأي مورد عمومي، مع إمكانية الاختيار بين الجراية أو المرتّب الخاضع للخصم دون استرجاع.

ويقترح التّنقيح مراجعة الفقرتين الثّانية والثّالثة من الفصل 55، بما يسمح للعون المتقاعد بمواصلة النّشاط العمومي دون اقتطاعات لفائدة صناديق التّقاعد، والسّماح له بجمع الجراية مع مورد عمومي في حال تولّي وظيفة عبر الانتخابات أو التّعيين السّياسي أو الدّيبلوماسي.

وفي النّقاش، اعتبر النواب أنّ المقترح يحمل بُعدًا أخلاقيا، إذ يهم فئة خدمت الدّولة لسنوات طويلة، وأشار بعضهم إلى تعارض الصّيغة الحالية للفصل 55 مع فصول أخرى من نفس القانون.

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق قرض للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التّحتية للطّرقات

استمعت اللّجنة يوم 18 أفريل 2025 إلى ممثّلي وزارتي التجهيز والإسكان والاقتصاد والتخطيط بخصوص مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق قرض مبرم مع البنك الإفريقي للتنمية، لتمويل المرحلة الثالثة من مشروع تطوير البنية التّحتية للطّرقات.

وأوضح ممثّلو وزارة التجهيز أنّ المشروع يهدف إلى تحسين ظروف الجولان على شبكة الطّرقات، واختصار زمن التنقّل، وتقليص كلفة استغلال العربات، وتعزيز المبادلات بين الجهات عبر تحسين تنقّل الأشخاص ونقل البضائع، بما يساهم في دعم الأنشطة الاقتصادية وتحقيق نموّ جهوي متوازن.

وبيّن ممثّلو وزارة الاقتصاد والتّخطيط أنّ المشروع يشمل تدعيم 188,9 كلم من الطّرقات المصنّفة في عدد من الولايات، بتكلفة إجمالية قدرها 86,218 مليون يورو، منها 80,162 مليون ممولّة عبر قرض من البنك الإفريقي للتنمية، و6,056 مليون كمساهمة وطنية.

وأكّد النواب خلال النّقاش دعمهم للقروض الموجّهة للاستثمار في البنية التحتية، خاصة الطّرقات، واستوضحوا بشأن معايير اختيار المشاريع، وركّزوا على أهمية مراقبة جودة الأشغال المنجزة.

مشروعي قانوني غلق ميزانيتي الدّولة لسنتي 2021 و2022

عقدت اللّجنة جلسة يوم 30 أفريل 2025 للاستماع إلى وزارة المالية حول مشروعي غلق ميزانيتي 2021 و2022 . وأوضح ممثّلو الوزارة أنّ غلق الميزانية يتمّ بعد إتمام عمليات الصّرف، مع التّركيز على تقليص الآجال لتقديم الوثائق لمحكمة المحاسبات.

ورأى النواب أنّ التقارير تُظهر مصداقية الحسابات، وتساءلوا عن غياب التّقارير السّنوية والقوائم المالية مع مشروعي القانونين. وأبدوا اعتراضهم على مناقشة مشروع غلق ميزانية 2022 لعدم مطابقته للفصل 72 من القانون الأساسي للميزانية. كما رأوا أن الميزانية تفتقر إلى استراتيجية استشرافية، واستفسروا عن تقديرات الاقتراض الخارجي التي لم تتحقّق، وطلبوا معطيات عن حوكمة بعض الصّناديق.

عقدت اللّجنة جلسة يوم 17 جوان 2025 لمواصلة النّظر في مشروعي القانونين. وتمّ التّذكير بأنّ وزارة المالية أحالت التّقارير السّنوية للأداء لسنتي 2021 و2022 بصيغة إلكترونية.

وأكّد النواب أنّ مشروع قانون غلق ميزانية 2022 لا يستوفي الشّروط الشّكلية والجوهرية المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية. وأشاروا إلى الإخلالات الشّكلية، خاصة عدم احترام آجال عرض المشروع على مجلس نواب الشعب وفقا للفصل 66، الذي يقتضي إحالة المشروع بالتّوازي مع مشروع قانون المالية.

كما أشاروا إلى الإخلالات الجوهرية، مؤكّدين عدم الالتزام بالفصل72 في ما يتعلّق بتطبيق الفصلين 27 و28 عند إعداد المشروع. وأكّدوا ضرورة التزام وزارة المالية بالمواعيد والإجراءات الشّكلية والجوهرية لضمان سير العمل التّشريعي بشكل صحيح.

مشروع قانون الموافقة على اتّفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطّريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلّي

عقدت اللّجنة يوم 07 ماي 2025 جلسة استمعت خلالها إلى ممثّلي وزارتي الاقتصاد والتّخطيط والتّجهيز والإسكان بخصوص مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية قرض مبرمة مع الصّندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطّريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي. وقد تمّ عرض مكوّنات المشروع، الذي يشمل تهذيب 73 كلم من الطّريق بين منطقتي الفوّارو رجيم معتوق، واستكمال تهيئة الطّريق الوطنية المذكورة بعد إنجاز الأجزاء الأخرى بالولايات المجاورة. وأكّد المتدخّلون أنّ المشروع يربط تونس بالجزائر وصولا إلى رأس جدير، ويمثّل محورا اقتصاديا مندمجا يعزّز الأنشطة الفلاحية والتّجارية والبترولية، ويساهم في تحسين السّلامة المرورية وتقليص زمن التنقّل.

أكّد النواب دعمهم لمشاريع البنية التّحتية التي تخدم حياة المواطن وتفكّ عزلة الجهات، مستفسرين عن معايير تحديد الأولويات في البرمجة.

وبيّن ممثّلو وزارة الاقتصاد أنّ اللّجوء للقرض فرضته الجاهزية الفنّية للمشروع وشروط التّمويل الميسّرة. وأشارت وزارة التجهيز إلى صعوبات تنفيذ الأشغال، منها نقص المواد، والتّربة، والموارد البشرية للمتابعة، إضافة إلى تأخّر خلاص المقاولين.

الاستعدادات لموسم الحصاد وتجميع الحبوب

استمعت اللّجنة يوم 14 ماي 2025 إلى الرئيسة المديرة العامّة لديوان الحبوب بخصوص الاستعدادات لموسم الحصاد وتجميع الحبوب لسنة 2025.

وقدّمت الرّئيسة المديرة العامّة عرضا حول جاهزية مراكز التّجميع ومخابر التّعييروطاقة الخزن وأسطول النّقل والتّخزين الظّرفي، إضافة إلى المشاريع المموّلة من المانحين، وخصوصا مشروع دعم التدخّل العاجل للأمن الغذائي المموّل من البنك الدّولي، والذي تمّ من خلاله تنفيذ مكوّنتين لدعم صغار منتجي الحبوب والألبان وتعزيز قدرتهم على التكيّف مع التغيّرات المناخية. كما قدّمت معطيات حول تركيز وحدة لغربلة وتعبئة بذور الشّعير، وتمويل التّعداد العام للفلاحة وتأهيل خزّان رادس.

واستفسر النواب عن مشروع دعم تطوير منظومة الحبوب وتمويلاته، بما يشمل توريد القمح والشّعير، وإنشاء خزّان جبل الجلود، واقتناء عربات نقل، وتأهيل خزّانات رادس وبنزرت. كما دعوا إلى رفع طاقة التّجميع، وتحسين التصرّف، وتحديث المراكز للحدّ من الخسائر.

مقترح القانون الأساسي المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية

استمعت اللّجنة يوم18 جوان 2025، إلى جهة المبادرة التّشريعية حول مقترح قانون أساسي يتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية، الذين بيّنوا أنّ هذا المقترح يتنزّل في إطار المبادئ العامّة للدّستور ويتلاءم مع التّشريعات الجديدة. كما يتضمّن تعديل 24 فصلا ويدعم استقلالية الوظيفة البرلمانية. وبيّنوا أنّه يهدف إلى ملاءمة القانون الأساسي للميزانية مع المرسوم المتعلّق بتنظيم العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم .

وبيّن النواب أنّ مقترح القانون الأساسي يجب أن يراجع الفصل 43 لتعزيز الاستقلالية الإدارية والمالية لمجلس نواب الشعب وتدعيم دوره الرقابي، وأكّدوا ضرورة أن يضمن مقترح القانون الأساسي تشريك أعضاء لجنتي المالية والميزانية بغرفتي الوظيفة التّشريعية في كل مراحل إعداد مشروع قانون المالية. وأثار بعض النواب ضرورة مراجعة التّشريع المتعلّق بالحسابات الخاصّة والصناديق الخاصّة حتى يتمّ صرف كل مداخيلها في المهام التي أُحدثت من أجلها.

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الدّيوان الوطني للحماية المدنية

• استمعت اللّجنة يوم 19 جوان 2025 إلى مدير عام الدّيوان الوطني للحماية المدنية وممثّل عن وزارة الاقتصاد والتّخطيط بشأن مشروع قانون للموافقة على اتّفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الدّيوان الوطني للحماية المدنية. وقدّم ممثّلو الدّيوان عرضا حول استراتيجية تطوير الحماية المدنية، واستعداداتها لمجابهة الحرائق والنّجدة بالطّرقات، مع استعراض المخطّط الوطني لتحليل المخاطر والحدّ منها. كما قدّموا معلومات عن مراحل بناء وحدة جديدة وبرنامج إنشاء فرقة حماية وتكلفتها، والأسطول المستعمل. وثمّن النواب دور الحماية المدنية، واعتبروا شروط القرض عادلة، مع الإشارة إلى نقص في تدخّلات الدّيوان في بعض الجهات. ودعوا إلى تعزيز

التطوّع، وإنشاء فروع داخلية، ونقاط تدخّل على الطّرقات السّريعة، والتّنسيق لتسهيل الوصول للمناطق الوعرة، إضافة إلى اقتناء طائرة للتدخّل.

وأوضح المدير العام أنّ المشروع يشمل مركز تصرّف لطلبات النّجدة وتعصير الرقمنة، ووضع مركز وطني لإدارة الكوارث، فيما بيّن ممثّل الوزارة أنّ مبلغ القرض مستند إلى دراسة جدوى ويُغطى بضمان الدّولة، مع إمكانية تنويع الموارد لتغطية الاحتياجات.

النّظر في مشروع ميزانية المهمّة الخاصّة مجلس نواب الشعب لسنة 2026

عقدت اللّجنة يوم 19 جوان 2025 جلسة لمناقشة مشروع ميزانية المهمّة الخاصّة مجلس نواب الشعب لسنة 2026، بحضور ممثّلين عن وزيرة المالية، طبقًا للفصل 43 من القانون الأساسي للميزانية.

وأكّد النّائب المساعد للرئيس المكلّف بالتصرّف العام أنّه تمّ إعداد المشروع وفقا لبرامج عمل الهياكل الإدارية ومتطلّبات العمل النيابي، مع الحرص على ترشيد الموارد. وأكّد ممثّلا وزارة المالية أنّ المشروع ينسجم مع التوجّهات العامّة للدّولة، خاصّة في ما يتعلّق بترشيد النّفقات، مع المحافظة على نفس الاعتمادات المرسّمة لسنة 2025 وتخفيض نفقات التّأجير.

كما تمّ التّأكيد على ضرورة تشريك النواب في إعداد الميزانية قبل إحالتها إلى رئاسة الحكومة. ودعا النواب إلى دعم الإدارة البرلمانية، وتحفيز الأعوان، وتفعيل منحة العمل البرلماني، مع تعزيز الرقمنة والطّاقة البديلة.

مقترح قانون يتعلّق بتسوية مخالفات الصّرف

استمعت اللّجنة يوم 02 جويلية 2025 إلى ممثّلي جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلّق بتسوية مخالفات الصّرف الذين بيّنوا أنّ تفاقم ظاهرة تداول العملة خارج القنوات الرّسمية وعدم التّصريح بالمكاسب بالخارج كلّما كان التّصريح مستوجبا، أثّر بصفة ملحوظة على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى الاحتياطي من العملة الصّعبة بصفة خاصّة. وأكّدوا أنّ هذا القانون يحدّد الأشخاص المعنيّين بتسوية الوضعية بطريقة قانونية في انتظار النّظر في تنقيح مجلّة الصّرف.

وأكّد النواب مساهمة هذا المقترح في تقليص حجم السّوق السّوداء للعملة ودعم استقرار الدينار وفي زيادة مداخيل الدّولة من خلال تسوية وضعيات عدد كبير من المخالفين، دون اللّجوء إلى إجراءات قضائية مكلفة ومعقّدة. واستفسروا عن الإجراءات المتعلّقة بتسوية الوضعيات في مختلف جوانبها.

وأوضح أعضاء جهة المبادرة أنّ المقترح هو مرحلة أولى نحو مراجعة شاملة لمنظومة الصّرف وتحديث القوانين ذات العلاقة. وأكّدوا أنّه لن يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد أو التوازنات المالية أو النّقص في احتياطي العملة.

مقترح قانون يتعلّق بإتمام مجلّة التأمين

استمعت اللّجنة يوم 02 جويلية 2025 إلى جهة المبادرة التّشريعية حول مقترح قانون يتعلّق بإتمام مجلّة التأمين الصّادرة بمقتضى القانون عدد 24 لسنة 1992 المؤرّخ في 9 مارس 1992.

وبيّن أعضاء جهة المبادرة أنّ المقترح يرمي إلى ضمان تكفّل صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور بمصاريف الإقامة والعلاج والأدوية. وأفادوا أنّ هذا الصّندوق يحلّ محلّ المستفيد في ما له من الحقوق والدّعوى على الشّخص المسؤول عن الحادث أو على المؤمّن، وذلك في حدود مبلغ المصاريف المتكفّل بها. واعتبروا أنّ دواعي عرض هذا المقترح ترتبط بإشكالات تهمّ مدى قدرة المتضرّر على مجابهة مصاريف العلاج.

وثمّن النواب هذا المقترح، واستفسروا عن إجراءات التكفّل والاسترجاع وعن اختصار القانون المعمول به حاليا على تأمين المسؤولية المدنية النّاتجة عن استعمال العربات البرّية فقط. كما أكّدوا ضرورة أن يكون اختصار الآجال والإجراءات المتعلّقة بالتّعويض محدّدة بأجل لا يتجاوز سنتين. وبيّن أصحاب المقترح أنّه سيتم ضبط شروط وإجراءات التدخّل بأمر حكومي .

مقترح قانون تسوية الديون الفلاحية المتعثّرة

استمعت اللّجنة يوم 02 جويلية 2025 إلى جهة المبادرة التّشريعية حول مقترح قانون يتعلّق بتسوية الدّيون الفلاحية المتعثّرة، الذين بيّنوا أنّ هذا المقترح يندرج في إطار إيجاد حلول لتدهور القطاع الفلاحي وتضرّر الفلاّحين والمؤسّسات النّاشطة في القطاع الفلاحي جرّاء سنوات الإجاحة المتتالية. وأكّدوا دور المقترح في مجابهة الصّعوبات التي يعاني منها القطاع الفلاحي، وأفادوا أنّه يرمي إلى إيجاد حلول لتسوية وضعية الدّيون المتعثّرة والمصنّفة بالبنك المركزي التّونسي من صنف 4 فما فوق من خلال إعادة جدولة أصل الدّين وطرح خطايا التّأخير والاقتصار على 20 % من قيمة الفوائد التّعاقدية الأصلية الموظّفة.

وبيّن النواب أنّ هذا المقترح يُجسّد حرص الوظيفة التّشريعية على الإنصات لمشاغل الفلاحين، وعلى تقديم حلول ملموسة لفئة هامّة تضطلع بدور محوري في تحقيق الأمن الغذائي وتثبيت السكان في مناطقهم.وأكّدوا أنّه مقترح يستجيب لحالة اجتماعية واقتصادية ضاغطة تسببت فيها سنوات متتالية من الجفاف والإجاحة وتقلّبات السّوق.

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية ضمان للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطّبيعي

استمعت اللّجنة يوم 03 جويلية 2025 إلى ممثّلين عن وزارة الاقتصاد والتّخطيط حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية الضّمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسّسة الدّولية الاسلامية لتمويل التّجارة والمتعلّقة باتّفاقية المرابحة المبرمة بين الشّركة التّونسية للكهرباء والغاز والمؤسّسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطّبيعي.

وبيّن ممثّلو الوزارة أنّ هذه الاتّفاقية الإطارية تهدف إلى تنمية وتطوير السّبل والآليات الكفيلة بضمان التّعاون وتنسيق الجهود من أجل تعزيز الشّراكة الاستراتيجية، وقد استفادت منها كل من الشّركة التّونسية للكهرباء والغاز، والشّركة التونسية لصناعات التّكرير، والمجمع الكيميائي التونسي.

مشروع قانون الموافقة على اتّفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط سكّة نقل الفسفاط

استمعت اللّجنة يوم 03 جويلية 2025 إلى ممثّلين عن وزارات الصّناعة والاقتصاد والنّقل، إلى جانب الرّئيس المدير العام

للشّركة الوطنية للسّكك الحديدية، بخصوص مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على قرض من الصندوق الكويتي لتمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط نقل الفسفاط.

وقدّم ممثّلو وزارة الاقتصاد تفاصيل حول الكلفة وشروط القرض ومدّة الإنجاز المقدّرة بسنتين. وتمّ التّأكيد على أنّ المشروع يشمل ولايات صفاقس وقفصة وقابس، ويهدف إلى تحسين طاقة النّقل واستغلال القاطرات الجديدة.

واستفسر النواب عن الوضع المالي للشّركة، وجدوى المشروع، وآجال إنجازه. وأكّد الرّئيس المدير العام أنّ القرض سيساهم في اقتناء قاطرات جديدة وتأهيل الشّبكة والعربات. وشدّد ممثّلو وزارة الاقتصاد على أولوية النّقل الحديدي في هذا المجال.

كما تمّ التطرّق إلى إشكاليات إنتاج وتحويل الفسفاط، وأفاد ممثّلو وزارتي الصّناعة والبيئة بأنّه تمّ تكوين لجنة لدراسة إعادة تصنيف الفوسفوجيبس. وقدّمت شركتا المجمع الكيميائي وفسفاط قفصة توضيحات حول تحدّيات الإنتاج والتوجّهات لتحسين المنظومة اللوجستية.

النظر في ثلاثة مقترحات قوانين

استمعت لجنة المالية والميزانية يوم الاربعاء 16 جويلية 2025 إلى ممثّلين عن وزارة المالية حول مقترحات قوانين تتعلّق بتسوية مخالفات الصّرف، وبإتمام مجلّة التّأمين الصّادرة بمقتضى القانون عدد 24 لسنة 1992 المؤرّخ في 9 مارس 1992، وبتسوية الدّيون الفلاحية المتعثّرة.

وبخصوص مقترح القانون المتعلّق بتسوية مخالفات الصّرف، تطرّق النواب إلى مسألة عدم إحالة مشروع مجلّة الصّرف على أنظار المجلس. ودعوا إلى ضرورة توفّر الإرادة السّياسية لإصلاح المنظومة الصّرفية ومساهمة كل الأطراف في تطوير هذا المقترح، وأكّدوا أهمية المراجعة الشّاملة لهذه المنظومة بما ينسجم مع المتغيّرات الاقتصادية والالتزامات الدّولية لتونس.

وبالنّسبة إلى المقترح المتعلّق بتسوية الدّيون الفلاحية المتعثّرة، جدّد النواب تأكيد التزامهم بمساندة الفلّاحين وبلورة حلول عملية لفائدتهم بحكم دورهم المحوري في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وفي استقرار السّكان بمناطقهم الأصلية. واعتبروا أنّ المقترح سيمكّن من إيجاد حلول عملية للحدّ من تدهور أوضاع القطاع الفلاحي وتعكّر الوضع المالي للفلّاحين وعدم قدرتهم على سداد القروض البنكية في آجالها.

وفيما يتعلّق بمقترح القانون المتعلّق بإتمام مجلّة التّأمين الصّادرة بمقتضى القانون عدد 24 لسنة 1992 المؤرّخ في 9 مارس 1992، أثار النواب عدّة ملاحظات تفاعلت معها رئيسة الهيئة، وطلبوا تعديل النّص وتجويده في اتجاه تطوير المقترح. كما تطرّقوا إلى عدد من الإشكاليات المرتبطة بعقود التّأمين وبشركات التّأمين وتحسين جودة الخدمات المسداة.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنّقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على الاتّفاق بين الجمهورية التّونسية والجمهورية الإيطالية حول الاعتراف المتبادل برخص السّياقة بغاية الاستبدال

استمعت اللّجنة يوم 24 أفريل 2025 إلى ممثّلين عن وزارة النّقل بخصوص مشروع قانون أساسي للموافقة على اتّفاق بين تونس وإيطاليا حول الاعتراف المتبادل برخص السّياقة بغاية الاستبدال.

أوضح ممثّلو الوزارة أنّ الاتّفاق يهدف إلى تسهيل إدماج الجالية التّونسية في الخارج ومعالجة الإشكاليات المتعلّقة برخص السّياقة. ويعوّض الاتّفاق الجديد نظيره المبرم سنة 2004، وقد تمّ التّوقيع عليه في جانفي 2025 خلال زيارة وزير الشّؤون الخارجية إلى إيطاليا.

وبيّنوا أنّ الاتّفاق ينصّ على استبدال رخص السّياقة دون الحاجة لاجتياز اختبارات، ويشمل أحكاما تتعلّق بمدّة الصّلاحية، وإجراءات المعادلة، وتبادل المعطيات بين السّلطات المختصّة.

وثمّن النواب الاتّفاق، مشدّدين على ضرورة تعميمه على دول أخرى، مع مراعاة السّيادة الوطنية خلال التّفاوض. وأكّد ممثّلو الوزارة أنّ تونس بصدد التّفاوض مع دول أوروبية وخليجية وكندا لإبرام اتفاقات مماثلة تخدم مصالح الجالية.

مقترح القانون المتعلّق بأحكام استثنائية لانتداب خرّيجي التّعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية

نظرت اللّجنة يوم 19 ماي 2025 في مقترح القانون عدد 23 - 2023 المتعلّق بأحكام استثنائية لانتداب خرّيجي التّعليم العالي ممّن طالت بطالتهم في القطاع العام والوظيفة العموميّة.

وأكّد النواب ضرورة توسيع الاستشارة لتشمل الوزارات المعنية، وتمكين اللّجنة من إحصائيات حول عدد العاطلين المعنيين، ودعوا إلى اتّخاذ إجراءات لفائدة من لن يشملهم الانتداب.

وأوضح ممثّلو جهة المبادرة أنّ الهدف من القانون هو إنصاف هذه الفئة التي تواجه صعوبات في بعث مشاريع بسبب تعقيدات القروض.

وواصلت اللّجنة النّظر في المقترح يوم 17 جوان 2025، حيث تلقّت ردّا من وزير التّشغيل والتّكوين المهني يفيد بأنّ الحكومة تعمل على إعداد مبادرات تشريعية تتعلّق بالتّشغيل والانتداب، سيتم عرضها لاحقا على المجلس لمزيد التعمّق في الحوار. وأكّد أعضاء اللّجنة تكثيف المشاورات مع الجهات المعنية لاستكمال النّظر في هذا المقترح.

وعقدت اللّجنة جلسة يوم 18 جويلية 2025، صادقت خلالها على فصول مقترح القانون، وعلى المقترح برمّته في صيغته المعدّلة. كما اجتمعت يوم 22 جويلية 2025 وصادقت على تقريرها حول مقترح القانون .

مدى التقدّم في إنجاز عدد من المشاريع الكبرى

عقدت اللّجنة جلسة يوم 30 جوان 2025 استمعت خلالها إلى وزير التجهيز والإسكان حول تقدّم إنجاز المشاريع الكبرى وخطّة الوزارة لتجاوز التّعطيلات.

وأوضح الوزير أنّ الوزارة اعتمدت مقاربة تشاركية لمتابعة

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنّقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

المشاريع بالتّنسيق مع مختلف الأطراف، مبرزا الإشكاليات المعطّلة والإجراءات المتّخذة لتسريع نسق الأشغال، مع عرض برامج الاستثمار في الطّرقات والجسور والتهيئة الترابية.

وتمحورت تدخّلات النواب خاصّة حول ضرورة استكمال المشاريع المعطّلة، وصيانة الطّرقات وتهيئتها، وتدعيم برامج تهذيب الأحياء الشعبية، وتطوير السّكن الاجتماعي وتوفير أراضٍ دولية مخصّصة له.

وأوصى النواب بتسريع تنقيح مجلّة التهيئة التّرابية والتّعمير، وتنقيح الأمر المتعلّق بالصّفقات العمومية، مع دعم البلديات بالكفاءات اللّازمة، والتّسريع في تفعيل القانون عدد 33 لسنة 2024 الخاص بالمباني المتداعية للسّقوط.

إبداء الرأي حول مقترحات قوانين

نظرت اللّجنة يوم 7 جويلية 2025 في مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدّولية الفلاحية. وتعرّض النواب إلى أهمية ديوان الأراضي الدّولية والصّعوبات المالية والإدارية والتقنية التي يعاني منها. وأكّدوا أهمية التفكير في إعادة هيكلته وضرورة وضع استراتيجية لتطوير الاستغلال في المجال الفلاحي وتحسين وضع الدّواوين وتفعيل دورها في تنشيط الدّورة الاقتصادية.

في المقابل، ساند بعض النواب فكرة إحداث دواوين فلاحية إقليمية، مؤكّدين أهمية توحيد الهياكل في كلّ إقليم وضرورة أن يكون هناك مخاطب وحيد لتحسين طريقة التّعاطي والتّعامل.

كما تناولت اللّجنة بالدّرس مقترح القانون المتعلّق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة. واعتبر النواب أنّ هذا المقترح طرح مجمل النّقاط بصفة سطحية باعتبار عدم تضمّنه لعديد الجوانب على غرار آلية التّحسيس والوقاية وإصدار التّراخيص وغياب التوجّه الاستباقي والوقائي. وتطرّقوا إلى أنواع الجرائم المضرّة بالبيئة والعقوبات المرتبطة بها، مؤكّدين ضرورة التّنصيص على الأطراف المتسبّبة فيها.

مقترح قانون تنقيح وإتمام القانون المتعلّق بقانون الاستثمار

استمعت اللّجنة يوم 7جويلية 2025 إلى ممثّلين عن جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرّخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلّق بقانون الاستثمار، الذين قدّموا عرضا عن هذا المقترح من حيث هيكلته ومحتواه وأبرز مضامينه وأهدافه، مؤكّدين أنّه تمّ إعداده بعد القيام بعديد الاستشارات والتّنسيق مع المختصّين في مجالات المالية والجباية والاستثمار . كما أوضحوا أنّ إعداد مقترح هذا القانون يتنزّل في سياق تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات وأولويات رؤية تونس 2035 ومخطّط التنمية للفترة 2026 / 2030.

كما تندرج هذه المبادرة التّشريعية في إطار التّفاعل مع ما خلص إليه التقييم الدّوري للسّياسات العمومية ولاسيما سياسات الاستثمار والقوانين ذات العلاقة الذي أكّد وجود عديد الإشكاليات التي يتعيّن معالجتها من خلال مراجعة عدد من الأحكام ذات العلاقة.

مشروع قانون التّرخيص للدّولة في الاكتتاب في التّجديد الثّالث عشر لموارد الصّندوق الدّولي للتنمية الزّراعية

استمعت اللّجنة يوم 16 جويلية 2025 إلى ممثّلين عن وزارة الاقتصاد والتّخطيط وممثّلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري حول مشروع قانون يتعلّق بالتّرخيص للدّولة في الاكتتاب في التّجديد الثالث عشر لموارد الصّندوق الدّولي للتنمية الزراعية للفترة 2025 - 2027.

وبيّن ممثّلو وزارة الاقتصاد والتّخطيط أنّه تمّت المصادقة على هذا التّجديد خلال اجتماع مجلس محافظي الصّندوق في الدّورة 47 المنعقدة يومي 14 و15 فيفري 2024 . وأشاروا الى أنّ هذا التّجديد اختياري وتمّ الاكتتاب فيه باعتبار اختصاص هذا الصّندوق في تمويل مشاريع في مجالات التّنمية الفلاحية والرّيفية وتطوير نظم الإنتاج الغذائي بهدف تحسين مستوى عيش الفئات الهشّة ومقاومة الفقر والتّهميش والمحافظة على الأمن الغذائي لهذه الفئات.

ومن جهتهم، بيّن ممثّلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري أنّه تمّ تمويل حوالي 65 مشروعا في إطار التّعاون الدّولي تهمّ عديد القطاعات وأهمّها مشاريع التّنمية الفلاحية المندمجة بنسبة 31 بالمائة وهي من أهمّ خصوصيات الصّندوق المذكور، إضافة إلى استهداف الفئات المهمّشة ومحدودة الدّخل.

كما تعرّضوا إلى عدد من المشاريع في عديد الولايات على غرار مشروع التّنمية الفلاحية والرّعوية بالجنوب الشّرقي ومشروع التنمية المندمجة بولاية سليانة ومشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتّضامني بولاية القيروان، وكذلك المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصّغرى بالشمال الغربي

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصّيد البحري

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصّيد البحري

إشكاليات التّمويل التي تعرقل نشاط الشّركات الأهلية في القطاع الفلاحي

عقدت اللّجنة جلسة بتاريخ 17 أفريل 2025 للاستماع إلى ممثّلي وزارة المالية حول تمويل الشّركات الأهلية الفلاحية. وقد أكّد ممثّلو الوزارة التزام الدّولة بدعم هذا النّموذج التنموي، مشيرين إلى إحداث خطوط تمويل بمقتضى قوانين المالية لسنوات 2023، 2024 و2025 باعتمادات جملية بلغت 60 مليون دينار عهد بالتصرّف فيها للبنك التّونسي للتّضامن، مع توسيع لاحق ليشمل بنوكا أخرى طرحت الوزارة إشكاليات تتعلّق بضعف الاعتمادات وصعوبة توفير الضمانات، وأكّدت العمل على حلول منها الترفيع في سقف التّمويل.

من جانبهم، شدّد النواب على أهمية تدخّل الدّولة لرفع العراقيل، داعين إلى حملات توعوية ومرافقة بلدية للباعثين، محذّرين من إشراك البنوك الخاصّة لما يمثّله ذلك من تعارض مع أهداف الشّركات الأهلية.

مقترح القانون الأساسي المتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الفلاحية الدّولية

-استمعت اللّجنة يوم 2 جويلية 2025 إلى ممثّلي وزارة أملاك الدّولة والشّؤون العقّارية الذين أوضحوا دور الوزارة في متابعة الأراضي الدّولية الفلاحية. وأشاروا إلى صعوبة إعادة توظيف الأراضي وأثر ذلك على الوضع المالي للدّيوان. كما قدّموا ملاحظات حول تصنيف المقترح وطالبوا بتعديلات تضمن التّناغم مع التّشريعات الحالية. وناقش النواب تباين الآراء حول الحلول المقترحة، سواء بتصفية ديوان الأراضي الدّولية أو إعادة تأهيله لزيادة مردوديته.

-استمعت اللّجنة يوم 4 جويلية 2025 إلى ممثّلي وزارة المالية الذين أبدوا تقديرهم للمقترح ولكنّهم أشاروا إلى الآثار السّلبية المحتملة، خاصة فيما يتعلّق بتصفية المنشأة العمومية وتكلفة العملية على ميزانية الدّولة. وأكّد النواب أنّ الهدف من المبادرة هو تسريع التدخّل وحلّ مشاكل الأراضي الفلاحية، بينما رأى البعض ضرورة تبنّي رؤية استراتيجية شاملة لإصلاح ديوان الأراضي الدّولية.

-استمعت اللّجنة حول مقترح القانون يوم 24 جويلية 2025 إلى ممثّلين عن وزارة الفلاحة، الذين قدّموا ملاحظات تتعلّق بتصنيف المقترح وغياب وضوح بعض المفاهيم، بالإضافة إلى إشكاليات تتعلّق بدواوين الفلاحة. كما أبرزوا دور ديوان الأراضي الدّولية في المحافظة على المخزون الوطني وتحدّياته. وأوضح النواب أنّ المقترح يهدف إلى دعم التّوزيع العادل للثّروة بين الجهات، لكنّهم دعوا إلى استراتيجية واضحة لدعم السّيادة الغذائية. وفي تفاعلهم، أوصى ممثّلو الوزارة بمزيد من التّدقيق عبر الاستماع إلى أطراف أخرى كوزارتي المالية وأملاك الدّولة.

لجنة الصّناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطّاقة والبيئة

مقترح القانون المتعلّق بتنقيح القانون المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار

عقدت اللّجنة جلسة يوم 15 أفريل 2025، استمعت خلالها الى ممثّلي جهة المبادرة حول مقترح القانون عدد 06 لسنة 2025 المتعلّق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، الذين بيّنوا أنّ هذا المقترح يتنزّل في إطار تحسين القدرة الشّرائية للمواطن عبر التحكّم في الأسعار، وتشديد العقوبات المنصوص عليها بقانون سنة 2015 بخصوص المظاهر المخلّة بالمنافسة والأسعار، والتي ثبت أنّها غير رادعة .

وثمّن النواب هذا المقترح، وأشاروا إلى تعدّد التجاوزات وتناميها في الأسواق وخاصّة منها ظاهرة البيع المشروط. وأكّدوا ضرورة مرافقة العقوبات المالية المشدّدة بإجراءات أخرى ومنها مراقبة مسالك التّوزيع ورقمنتها مع تشديد المراقبة الاقتصادية .

مقترح القانون المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التّسويق والتّرويج على المواقع الالكترونية ووسائل التّواصل الاجتماعي

عقدت اللّجنة جلسة يوم الثلاثاء 15 أفريل 2025، استمعت خلالها إلى ممثّلي جهة المبادرة حول مقترح القانون عدد 42 لسنة 2024 المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التّسويق والتّرويج على المواقع الالكترونية ووسائل التّواصل الاجتماعي، المعروض على اللّجنة في إطار إبداء الرأي.

وثمّن أعضاء اللّجنة هذه المبادرة الهادفة إلى تنظيم هذا القطاع غير المهيكل في ظلّ انتشار فوضى المعاملات التّجارية على مواقع التّواصل الاجتماعي. وأوصوا بالعمل على توفير الإمكانيات الإلكترونية الضّرورية لحسن تطبيق المقترح. وأكّدوا ضرورة الاستنارة برأي كلّ من الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشّخصية ووزارة تكنولوجيات الاتّصال ووزارة المالية.

لجنة الصّناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطّاقة والبيئة

مقترح القانون المتعلّق بتنقيح قانون إنتاج الكهرباء من الطّاقات المتجدّدة

عقدت اللّجنة جلسة يوم14 ماي 2025 لمواصلة النّظر في مقترح القانون عدد 59 لسنة 2024 المتعلّق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرّخ في 11 ماي 2015 والمتعلّق بإنتاج الكهرباء من الطّاقات المتجدّدة.

وتولّت اللّجنة دراسة فصول مقترح القانون، واستعرضت أهداف التّنقيحات المقترحة وأضافت ما ارتأته صالحا في إطار تجويد صياغة بعض الفصول وتدقيق مضامينها وتوضيحها.

وتمّ التصويت على الفصول، والموافقة على مقترح القانون.

واقع الوضع البيئي واستراتيجية تدعيم وتأهيل منشآت التّطهير وتحسين نوعية المياه المعالجة

استمعت اللّجنة يوم 30 جوان 2025 إلى وزير البيئة حول استراتيجية الوزارة في مجال التّطهير وتحسين المياه المعالجة. وقدّم ممثّلو الدّيوان الوطني للتّطهير والوكالات المعنية عروضا حول برامج تشمل الحدّ من تلوّث البحر وتطهير المناطق السّكنية والصّناعية. وأشار النواب إلى ضعف التّمويل، خاصّة في الجهات الدّاخلية، وانتقدوا غياب التّنسيق بين هياكل الوزارة. كما دعوا إلى تحسين جمالية المدن، ومعالجة الناموس، والتّسريع في تسوية وضعيات الأعوان المتعاقدين. وأكّد الوزير التزامه بإدراج هذه المقترحات ضمن مخطّط التنمية 2026 - 2030.

التّداول حول مشروعي قانونين

تداولت اللّجنة يوم 10 جويلية 2025 حول مشروع القانون عدد 71 لسنة 2025 المتعلّق بالموافقة على الملحق عدد 1 المنقّح للاتّفاقية الخاصّة برخصة البحث عن المحروقات وملحقاتها التي تعرف برخصة «شعال»، ومشروع القانون عدد 72 لسنة 2025 المتعلّق بالموافقة على الاتّفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال «سرسينة»، وقرّرت الانطلاق في دراستهما بالاستماع في شأنهما إلى وزيرة الصّناعة والمناجم والطّاقة.

جلسة استماع حول منظومة الخبز

عقدت اللّجنة يوم 17 جويلية 2025 جلسة خصّصتها للاستماع إلى ممثّلي وزارة الفلاحة ووزارة التّجارة ووزارة الصحّة حول منظومة الخبز و «خبز الألياف».

وقدّم ممثّلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري عرضا عن مشروع خبز الألياف الذي يهدف إلى زيادة نسبة استخراج الفارينة من 78 % إلى 85 %، مما يعزّز محتوى الألياف والمعادن، ويساهم في الوقاية من السّمنة والسّكري.

وأشار ممثّلو وزارة التّجارة وتنمية الصّادرات إلى الزيادة في استهلاك الخبز وتحدّياتها على منظومة الدّعم، وأكّدوا أهمية وضع خطّة مرحلية لإنجاح المشروع وتوعية المستهلكين بفوائده.

وأكّد ممثّلو وزارة الصحّة أن استهلاك الخبز يساهم في ارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب، مشيرين إلى أن تعديل تركيبة الخبز ضرورة صحية ملحة.

وأثنى النواب على المشروع، وطالبوا بتسريع تطبيقه، مع ضمان توزيع عادل للمخابز بين المناطق وتوجيه الدّعم لمستحقيه.

لجنة السّياحة والثّقافة والخدمات والصّناعات التّقليدية

مقترح القانون المتعلّق بالفنّان والمهن الفنّية

تداولت اللّجنة يوم 10 أفريل 2025 حول تقريرها حول مقترح القانون المتعلّق بالفنّان والمهن الفنّية، وصادقت عليه بإجماع أعضائها الحاضرين.

مقترح القانون المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون المتعلّق بالمعادن النّفيسة

استمعت اللّجنة يوم 15 أفريل 2025 إلى أصحاب المبادرة التّشريعية المتعلّقة بتنقيح واتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرّخ في 1 مارس 2005 المتعلّق بالمعادن النّفيسة لإبداء الرّأي.

وأوضح ممثّل جهة المبادرة أنّ هذ المقترح يهدف إلى ملاءمة قانون المعادن النّفيسة مع دستور 2022 في علاقة بالحقوق والحرّيات وإلى ضمان التّناسب بين الجرائم والأخطاء والعقوبات. كما يهدف إلى النّهوض بوضعية قطاع المصوغ في تونس، خاصّة في ظلّ الارتفاع المستمرّ لأسعار الذّهب وكثرة التّضييقات التي يفرضها القانون الحالي على الحرفيّين وانعدام تكافؤ الفرص بينهم.

وثمّن أعضاء اللّجنة مقترح القانون مؤكّدين انعكاساته الإيجابية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. واعتبروا أنّ توزيع الإشراف على القطاع على عدد من الوزارات، من ذلك الوزارة المكلّفة بالصّناعات التّقليدية ووزارة الصّناعة من خلال المخبر الوطني للصّناعة، ووزارة المالية المشرفة على الجانب الرّقابي والمالي، من شأنه أن يضمن تعزيز الرّقابة على قطاع المصوغ.

لجنة السّياحة والثّقافة والخدمات والصّناعات التّقليدية

التّحاور مع الجامعة التّونسية لوكالات الأسفاروالسّياحة والجامعة التّونسية للنزّل

استمعت اللّجنة يوم 18 أفريل 2025 إلى ممثّلين عن جامعتي وكالات الأسفار والنّزل، حيث عبّروا عن مشاغل القطاع السّياحي وتداعيات بعض التّشريعات والإجراءات الإدارية. وركّز ممثّلو وكالات الأسفار على إشكاليات النّقل السّياحي، مطالبين بتحرير القطاع، وتبسيط الإجراءات، وإعادة تفعيل الامتيازات الجبائية لوسائل النّقل. أما ممثّلو جامعة النّزل، فأكّدوا أنّ المؤشّرات الرّسمية لا تعكس بدقّة واقع القطاع، ودعوا إلى إحداث حساب وطني خاص لتقييم مردوديته الاقتصادية. كما أشاروا إلى تأثير الأزمات المتتالية على النّزل، وانخفاض نسبة الإشغال، وطالبوا بمراعاة خصوصية العمل الموسمي في تطبيق القانون المتعلّق بعقود الشّغل.

ونوّه أعضاء اللّجنة بنقاط قوّة السّياحة التّونسية، داعين إلى تنويع المنتوج السّياحي وتجاوز التّحديات المرتبطة بالاستثمار والتّشريعات والإجراءات الإدارية.

دعم برمجة المهرجانات الوطنية والجهوية

عقدت اللّجنة يوم 14 ماي 2025 جلسة استماع إلى ممثّلين عن وزارة الشّؤون الثّقافية حول ملف دعم برمجة المهرجانات الوطنية والجهوية. وقدّم ممثّلو الوزارة عرضا عن إسناد المهرجانات والتّظاهرات الثّقافية والفنّية التي تنظّمها الجمعيات وهياكل غير الجمعيات، تضمّن منهجية عمل المؤسّسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتّظاهرات الثّقافية والفنّية.

وتمّ تأكيد الحرص على توحيد الجهود لتطوير أساليب تدخّل الدّولة في مجال تنظيم المهرجانات عن طريق مرافقة الفاعلين في هذا الميدان وحثّهم على البحث عن تمويلات ماليّة ذاتيّة في إطار الشّراكة مع القطاع الخاص أو الحصول على عقود استشهار.

كما تمّ تقديم عرض عن الدّعم العمومي لتمويل المهرجانات الدّولية والجهوية والموسمية ومعايير إسناده على غرار البرنامج المقترح وعدد الجمهور ونوعية الفضاء وطاقة الاستيعاب والإستشهار وبيع التّذاكر.

ودعا النواب إلى مزيد من الشّفافية والحوكمة في إسناد الدّعم العمومي، مع تكريس العدالة بين الجهات في إطار اللامركزية لتثمين المخزون الثّقافي. كما تعرّضوا إلى مشاكل الحصول على التراخيص لإقامة المهرجانات داخل المواقع الأثرية . ودعوا إلى ترفيع قيمة الدّعم العمومي المسند للمهرجانات المحلّية وتعزيز التّنسيق مع وزارة السّياحة لدعم السّياحة الصّحراوية. كما نبّهوا إلى ضرورة الترفيع في ميزانية وزارة الشّؤون الثّقافية. وتطرّقوا في سياق آخر إلى دور الثّقافة بالجهات وضرورة صيانتها، إضافة إلى تهيئة المواقع الأثرية.

وفي تفاعلهم أكّد ممثّلو وزارة الشّؤون الثّقافية أنّ الوزارة تعمل على الحفاظ على خصوصيات الجهات من خلال نوعية البرمجة، وتسعى إلى تنويعها لتشمل كل الأصناف، مع ضرورة الانتقاء بهدف الرقيّ بالذّوق العام. وأبرزوا ضرورة تحسين الموارد الذّاتية من قبل الجمعيات أو منظّمي المهرجانات، بالنّظر إلى محدودية ميزانية الدّولة حيث يعتبر دعم التّظاهرات مجرّد مساهمة، وهو ما يستدعي تعزيز الشّراكة بين القطاعين الخاص والعام .

مقترح القانون المتعلّق بالصّناعة السّينمائية في تونس

عقدت اللّجنة جلسة يوم 12 جوان 2025 استمعت خلالها إلى خبراء في مجال الإنتاج السّنيمائي حول مقترح القانون المتعلّق بالصّناعة السّينمائية في تونس. وأجمع الخبراء على أنّ المقترح يترجم تطلّعات المهنيّين ويهدف إلى تجاوز الأزمة التي تعيشها السّينما التّونسية بسبب غياب إصلاح الهياكل القانونية والمؤسّساتية. وتمت الإشارة إلى ضرورة توحيد النّصوص، وإعادة هيكلة المركز الوطني للسّينما والصّورة، وإخضاع أعوانه لقانون أعوان المؤسّسات العمومية، إلى جانب إحداث صندوق خاص للتّشجيع على الاستثمار يُدرج ضمن قانون المالية لسنة 2026. وأكّد النواب أهمية تسريع إصلاح الهياكل، وتوفير حلول لدعم الشّباب المنتج من خلال تبسيط إجراءات التّمويل، والتّوريد، والتّرخيص.

عقدت اللّجنة جلسة يوم 10 جويلية 2025 استمعت خلالها إلى كلّ من السيدة سلمى بكّار، رئيسة النّقابة المستقلّة للمخرجين والمنتجين والسيد إبراهيم لطيّف، الكاتب العام للنّقابة.

واعتبر ممثّلو النّقابة أنّ مقترح القانون يمثّل مبادرة طموحة لإعادة هيكلة القطاع السّمعي البصري، ودعوا إلى التروّي في مناقشته مع تشريك وزارة الشّؤون الثّقافية وجميع الهياكل المهنية المعنية. وأشاروا إلى ريادة تونس التّاريخية في مجال التّشريع السّينمائي منذ الستّينات، لكن دون تطوير يواكب التحوّلات التكنولوجية والمهنية.

وقد أكّد النواب بدورهم أنّ المقترح يسعى إلى تجاوز منطق الدّعم الكلاسيكي نحو آليات تمويل بديلة، وأنّ النقاش حول صندوق الاستثمار لا يزال مفتوحا.

جلسة استماع حول مشاغل القطاع السّياحي

عقدت لجنة السّياحة يوم 16 جويلية 2025، جلسة استماع إلى وزير السّياحة حول مشاغل القطاع السّياحي وتعزيز السّياحة الدّاخلية، إضافة إلى مشاريع كرّاسات الشّروط المتعلّقة بالإيواء السّياحي البديل والتّرويج للمنتجات السّياحية. وقدّم الوزير عرضا حول الدّور الاقتصادي للسّياحة والصّناعات التّقليدية في خلق الثّروة وفرص العمل، مشيرا إلى استراتيجيات الوزارة لإحداث مدن سياحية متكاملة، وإعادة هيكلة الموانئ السّياحية، وتعزيز السّياحة الرّياضية. كما تطرّق إلى التّرويج الرّقمي وتشجيع السّياحة الدّاخلية عبر منصّات إلكترونية لتمكين الحجز المبكّر.

وتطرّقت تدخّلات النواب إلى ضرورة بلورة رؤية متكاملة للسّياحة الدّاخلية وتوظيف الموروث الثّقافي والتّاريخي للجهات. كما طالبوا بتحسين البنية التحتية السّياحية، وتسهيل إجراءات فتح مشاريع جديدة، والتّخفيض من تكلفة السّياحة الدّاخلية. وتمّت مناقشة مشاكل الصّناعات التّقليدية، مثل نقص المواد الأوّلية، وغياب التّظاهرات في بعض المناطق.

لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على اتّفاقية مقرّ بين حكومة الجمهورية التّونسية والمجلس العربي للاختصاصات الصحّية بشأن فتح مكتب تنسيقي بتونس

عقدت لجنتا الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، والتّربية والتّكوين المهني والبحث العلمي والشّباب والرّياضة، جلسة مشتركة يوم 4 أفريل 2025 خصّصت للنّظر في مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على اتّفاقية مقرّ بين تونس والمجلس العربي للاختصاصات الصحّية.

وقدّم ممثّلو وزارة الصحّة عرضًا أبرزوا فيه أنّ المجلس هيئة علمية تابعة لمجلس وزراء الصحّة العرب، تهدف إلى الارتقاء بالخدمات الصحّية والحدّ من هجرة الكفاءات. وأوضحوا أنّ فتح مكتب تنسيقي للمجلس بتونس سيمكّن من تعزيز حضور بلادنا في أنشطة المجلس والاستفادة من برامجه.

وتباينت آراء النواب بين دعم الإتّفاقية والتحفّظ على بعض فصولها، خاصة تلك المتعلّقة بالامتيازات والإعفاءات والحصانة القضائية. وفي تفاعلهم، أكّد ممثّلو الوزارة أنّ صياغة الإتّفاقية تمّت من قبل وزارة الشّؤون الخارجية وفق النّموذج الموحّد المعتمد لمثل هذه الاتّفاقيات.

مشروع قانون تنظيم عقود الشّغل ومنع المناولة

واصلت اللّجنة خلال الفترة الممتدة من 10 أفريل 2025 إلى 16 ماي 2025، النّظر في مشروع القانون المتعلّق بتنظيم عقود الشّغل ومنع المناولة،

لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية

وعقدت يوم 10 افريل 2025 جلسة استماع الى كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية، الذين عبّروا عن دعمهم للمبادئ العامّة لمقترح القانون، واعتبروه من أبرز الإصلاحات منذ سنة 1966 لما له من أثر مباشر على بنية علاقات الشّغل وأنماط التّعاقد. وقد أثارت الكنفدرالية عددا من الملاحظات الجوهرية، أهمّها التحفّظ على تضمين عقوبات سالبة للحرّية، والمطالبة بتوسيع قائمة الحالات المستثناة من تطبيق بعض فصول المشروع، إلى جانب تقديم مقترحات عملية تتعلّق بفترة التّجربة وبالغرامات الموظّفة على المؤسّسات في حال تعطيل إجراءات التّرسيم.

من جهتهم، ثمّن أعضاء اللّجنة هذا التّفاعل الإيجابي، معتبرين أنّ المقترحات المقدّمة تساهم في إثراء النّقاش وتعديل النّص المعروض بما يضمن التّوازن بين الحقوق والواجبات.

واستمعت اللّجنة يوم 15 أفريل 2025 الى ممثّلي رئاسة الحكومة الذين عبّروا عن تبنّيهم لمحتوى المشروع، مشيرين إلى أنّه يترجم توجّها سياسيا واضحا في اتّجاه القضاء على الهشاشة في التّشغيل، وذلك تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية. وقد أوضح الوفد الحكومي أنّه تمّ إحداث لجنة فنّية تعنى بملف أعوان المناولة العاملين في القطاع العام، لتسوية وضعياتهم بصفة تدريجية وفق خطة واضحة المعالم.

ودعا النواب إلى التّسريع في إدماج هذه الفئة حسب معايير الكفاءة والمؤهّلات، مع ضبط قائمة دقيقة للقطاعات التي يشملها منع المناولة. كما أبدوا ملاحظات حول الصياغة الغامضة لبعض الفصول، لا سيما الفصل 4-6 جديد، مطالبين بمزيد التّوضيح عبر الأوامر الترتيبية.

وفي ردّهم، أشار ممثّلو الحكومة إلى أنّه سيتمّ إصدار نصوص تطبيقية توضّح الإجراءات التّفصيلية، مؤكّدين أنّ دراسة الانعكاسات المالية والاجتماعية متواصلة.

واستمعت اللّجنة يوم 16 أفريل 2025 الى رئيس الاتحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليدية، مرفوقا بالأستاذ والخبير في قانون الشّغل حاتم قطران وعدد من المسؤولين بالاتّحاد.

وعبّر الضيوف عن دعمهم لمبدإ تنظيم عقود الشّغل وتطوير المنظومة القانونية، إلا أنّهم أبدوا تحفظهم على بعض الجوانب،

خاصّة العقوبات السّجنية الواردة بالمقترح. وطالبوا بإصدار أمر ترتيبي يوضّح المفاهيم المستحدثة، كما اقترحوا الإبقاء على فترات التّجربة المعمول بها حاليا وإدراج حالات استثنائية إضافية، منها الأشغال الأوّلية لإنشاء المؤسّسات، لتفادي تعطيل المبادرات الاستثمارية. وقد أثاروا كذلك ملاحظات حول صياغة الفصل 30 جديد، محذّرين من إمكانيات التّأويل الخاطئ والتّطبيق غير المرن. من جانبهم، أعرب النواب عن تفهّمهم لبعض المقترحات، غير أنّهم عبّروا عن تحفّظاتهم إزاء توسيع صلاحيات السّلطة الترتيبية، مؤكّدين ضرورة الحفاظ على العقوبات السّجنية ضمن النّص القانوني لضمان فاعليته الرّدعية.

وعقدت اللّجنة جلسة يوم 14 ماي 2025 خصّصتها لمناقشة مشروع القانون والتّصويت عليه فصلا فصلا، بحضور وزير الشّؤون الاجتماعية وعدد من إطارات الوزارة، حيث ناقش النواب عددا من المسائل التّفصيلية المتعلّقة بمقترح القانون، من بينها تحديد فترات التّجربة حسب الأصناف المهنية، وآجال الإشعار في حال فسخ العقد، والتّدقيق في الحالات التي يُسمح فيها بإبرام عقود محدّدة المدّة.

كما دعوا إلى مراجعة الفصل 30 بما يضمن تفادي التّحايل أو سوء التّطبيق، وناقشوا الصّيغة الملائمة للعقوبات، بين المالية والسّجنية، خصوصا في حالة العود.

وأكّد الوزير رفض حذف العقوبات السّجنية، مع الانفتاح على بعض التّعديلات في الصّياغة، مشدّدا على أنّ المشروع يكرّس رؤية شاملة لإصلاح سوق الشّغل. وقد تمّت المصادقة على فصول المشروع مع إدخال تعديلات جزئية تحفظ روحه العامة وتدعم توجّهه نحو القطع مع التّشغيل الهشّ وتنظيم العلاقة التّعاقدية على أسس أكثر وضوحا واستقرارا.

مقترح قانون ضبط النّظام الأساسي العام لقطاع الصحّة

عقدت لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة يوم 08 ماي 2025 جلسة استماع الى ممثّلي جهة المبادرة حول مقترح القانون المتعلّق بضبط النّظام الأساسي العام لقطاع الصحّة.

وأبرز أصحاب المبادرة دوافع مقترح قانون إحداث نظام أساسي عام يخصّ الأعوان المنتمين لمختلف الأسلاك العاملة في ميدان الصحّة. وبيّنوا أنها تتمثّل في ضرورة مراعاة خصوصيات القطاع وعدم إخضاعها للقواعد العامّة المتعلّقة بالوظيفة العمومية التي أصبحت في حاجة للتّعديل مواكبة للتطوّر القانوني والتّكنولوجي. كما قدّموا عرضا عن أهم أحكام المشروع الذي نصّ في فصله الأوّل على اعتبار «مهنة الصحّة مهنة شاقّة» وهو ما يستدعي إدراج أحكام تختلف على ما هو موجود بقانون الوظيفة العمومية وخاصة ما يتعلّق بالحوافز المادّية لأعوان هذا القطاع كمنحة المناطق ذات الأولوية، ومنحة الأقسام الثّقيلة، ومجانية العلاج لعون الصحّة وقرينه وأبنائه وأصوله في الكفالة، وإقرار أحكام خاصة لتوقيت العمل والعطل إلى جانب تجريم الاعتداءات على أعوان الصحّة أثناء أدائهم لمهامهم.

وخلال النّقاش اعتبر عدد من المتدخّلين أنّ هذا المقترح ستكون له آثار إيجابية على قطاع الصحّة، وهو يستجيب لتطلّعات مختلف العاملين في القطاع. وأكّدوا ضرورة تكثيف الاستماعات بشأنه حتى يتم تجويد أحكامه بما يساهم في تطوير المنظومة الصحّية.

استمعت اللّجنة يوم 10 جويلية 2025 إلى ممثّلين عن المجالس الوطنية لكلّ من عمادة الأطبّاء وعمادة أطبّاء الأسنان وهيئة الصّيادلة بخصوص مقترح هذا القانون بحضور ممثّلين عن أصحاب المبادرة.

وأكّد الضيوف أنّ مقترح القانون يجب أن يندرج في إطار استراتيجية متكاملة للنّهوض بالقطاع الصحّي وهو ما يفرض أن يكون النّص شاملا لمختلف الأسلاك العاملة في مجال الصحّة ومتناغما مع بقية النّصوص المنظّمة للقطاع.

كما بينوا في ذات السياق أنّ أصحاب المبادرة قد استأنسوا في صياغتها بأحكام النّظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مع محاولة تعديل بعض الفصول في اتجاه ملاءمتها مع خصوصيات القطاع الصحّي وتقدّموا بجملة من المقترحات في انتظار مزيد التعمّق في دراسة الفصول وموافاة اللّجنة بالاقتراحات التعديلية كتابيا. كما اعتبر المتدخّلون أنّ التّنصيص على اعتبار المهن الصحّية مهنا شاقّة يفرض تبنّي عدة أحكام تتجاوز مجال الأنظمة الأساسية والحوافز المالية ليشمل بالخصوص أنظمة التّقاعد والحيطة الاجتماعية لأعوان الصحّة.

وخلال النقاش أكّد عدد من المتدخّلين ضرورة التعمّق في دراسة مقترح القانون والاستئناس بآراء مختلف الأطراف ذات العلاقة حتى يكون النّص النّهائي عمليا ومتماشيا مع واقع قطاع الصحّة.

تسويق المنتجات الصحّية عبر الانترنت

عقدت اللّجنة جلسة يوم 18 جوان 2025 للاستماع إلى ممثّلي وزارة الصحّة بخصوص تسويق المنتجات الصحّية عبر الإنترنت. وأكّد ممثّلو الوزارة أنّ مسالك توزيع الأدوية تخضع لضوابط قانونية صارمة، حيث يقتصر الاستيراد على الصّيدلية المركزية، وتخضع عمليات التّصنيع والتّرويج لترخيص ومراقبة من هياكل مختصّة أبرزها الوكالة الوطنية للدّواء. وأشاروا إلى صعوبة مراقبة تجارة المكمّلات الغذائية التي تكون عادة مجهولة المصدر، مما يشكّل تهديدا للصحّة العامّة ويستدعي تدخّلا تشريعيا واضحا.

وخلال النّقاش، بيّن النواب أنّ لجوء المواطن لاقتناء هذه المنتجات من خارج المسالك القانونية يرتبط بارتفاع أسعار الأدوية وفقدان بعض الأصناف وسوء توزيعها. وتباينت الآراء حول نطاق المنع، إذ دعا البعض إلى شمول كافة المنتجات ذات الصّلة بالصحّة، بينما رأى آخرون أنّ المنع المطلق غير واقعي، مشيرين إلى أهمية تقنين التّسويق الإلكتروني بضوابط صارمة بدل الحظر الكلي.

وتمّت الإشارة إلى وجود مقترح قانون يتعلّق بتنظيم النّشاط التّجاري الإلكتروني، ودعا عدد من النواب إلى تضمينه فصولا تمنع بيع الأدوية عبر الإنترنت. كما عبّروا عن استعدادهم للتّعاون مع الوظيفة التنفيذية للتصدّي لهذه الظّاهرة التي تهدّد منظومة الأدوية التّونسية المرجعية.

لجنة التّربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشّباب والرّياضة والتّكوين المهني

جلسة استماع حول واقع قطاع التّشغيل

لجنة التّربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشّباب والرّياضة والتّكوين المهني

استمعت اللّجنة يوم 11 أفريل 2025 إلى وزير التّشغيل والتّكوين المهني الذي قدّم الخطوط العريضة لرؤية الوزارة المبنية على الاستثمار في رأس مال بشري ذي كفاءة تشغيلية عالية. وأكد أنّ توجّهات القطاع تشمل تطوير منظومتي التّكوين المهني الأساسي والمستمر، والبرامج النّشيطة للتّشغيل، والتّكوين التّكميلي والتّأهيل واعادة التّأهيل، ودعم الشّركات الأهلية.

وأشار إلى أنّ نقاط القوّة تكمن في نسب الإدماج المرتفعة وشبكة مراكز التّكوين، بينما تتمثّل أبرز النّقائص في الصّورة النّمطية السّلبية للتّكوين المهني وضعف القدرة على الاستجابة لحاجيات سوق الشّغل. وفي ما يخص التّكوين المهني الأساسي، أوضح الوزير أنّ العمل جارٍ على مراجعة الإطار القانوني، وتكريس المساواة وضمان الجودة، وربط التّكوين بمنظومة الإنتاج، ومواكبة التحوّل الرقمي. كما تناول الوزير دور الشّركات الأهلية في خلق فرص العمل، مؤكداً أنّ الوزارة تعمل على دعم إحداثها وضمان ديمومتها.

وقد شدّد النواب على ضرورة إصلاح منظومة التّكوين المهني، وتحيين الخارطة التّكوينية، وتطوير اختصاصات جديدة مثل الاقتصاد الأخضر والطّاقة المتجدّدة. كما دعوا إلى تيسير النّفاذ إلى التّمويل ودعم ريادة الأعمال. وأوصوا بإحداث هيكل لمتابعة مشاريع الشّركات الأهلية.

مقترح القانون المتعلّق بإحداث المؤسّسات التّربوية الخاصّة وتنظيمها

عقدت اللّجنة جلسة استماع يوم 8 ماي 2025 لمناقشة مقترح القانون المتعلّق بإحداث المؤسّسات التّربوية الخاصّة وتنظيمها، بحضور ممثّلي جهة المبادرة. وأبرز المتدخّلون أهمية التّعليم الخاص كرافد اقتصادي واجتماعي، مشدّدين على أنّ المقترح يعزّز العدالة بين الباعثين ويحسن جودة التّعليم.

كما أثار النواب جملة من التحفّظات حول تضارب بعض فصول المشروع وغياب معطيات إحصائية دقيقة، بالإضافة إلى تساؤلات بشأن دور وزارة الإشراف في الرّقابة التّربوية والبيداغوجية. ودعا البعض إلى تأجيل النّظر في المقترح إلى حين تركيز المجلس الأعلى للتّربية والتّعليم، فيما رأى آخرون إمكانية مواصلة النّقاش وتجويد النّص.

من جهتهم، عبّر أصحاب المبادرة عن استعدادهم للتّفاعل الإيجابي مع الملاحظات المقدّمة بهدف بلورة نصّ توافقي يسهم في تطوير القطاع.

مقترح القانون الأساسي المتعلّق بالهياكل الرّياضية

عقدت اللّجنة يوم 17 جويلية 2025 جلسة استماع حول مقترح القانون الأساسي عدد 57 / 2025 المتعلّق بالهياكل الرياضية، حيث قدّم ممثّلو جهة المبادرة عرضا بيّنوا فيه أنّ المقترح يهدف إلى ملاءمة الإطار التّشريعي مع التطوّرات الوطنية والدّولية، وتعزيز مبادئ الشّفافية والحَوكمة والتّسيير الدّيمقراطي للهياكل الرّياضية.

وأكّدوا أنّ المشروع يُرسّخ آليات تمويل جديدة لتطوير النّوادي الرّياضية ويؤسّس لمحكمة خاصّة بالنزاعات الرّياضية، معتبرين أنّ ذلك يمثّل مكسبًا لتونس في فضّ الخلافات بسرعة وضمان المحاكمة العادلة. وقد ثمّن النواب هذه المبادرة ودعوا إلى تسريع سنّ القانون وإدراج أحكام تدعم الرّياضات النّسائية وذوي الإعاقة وتفعّل الشّراكة بين القطاعين العام والخاص. كما طالبوا بتشريك خرّيجي معاهد الرّياضة في حوكمة المؤسّسات الرّياضية المحترفة.

مقترح قانون إحداث خطّة مدرّس مادّة التّربية على وسائل الإعلام والاتّصال

عقدت اللّجنة يوم 17 جويلية 2025 جلسة استماع حول مقترح مقترح القانون عدد 76 / 2025 المتعلّق بإحداث خطّة مدرّس مادّة التّربية على وسائل الإعلام والاتّصال وانتداب خرّيجي معهد الصّحافة وعلوم الإخبار. وبيّن المتدخّلون أنّ المقترح يهدف إلى تعزيز المناعة الفكرية لدى التلاميذ، ومواكبة التطوّرات الرّقمية، والتصدّي لظواهر الأخبار الزائفة ومحتوى العنف، عبر تمكين النّاشئة من أدوات التّفكير النّقدي.

كما تطرّقوا إلى نسب البطالة المرتفعة في صفوف خرّيجي معهد الصحافة، وضرورة استثمار كفاءاتهم في المنظومة التّربوية. وأكّد النواب أهمية المشروع، مشدّدين على ضرورة توفير التّكوين البيداغوجي للمعنيين وضمان الحياد والكفاءة، واعتبروا أنّ هذا المقترح يمثّل خطوة في اتّجاه إصلاح شامل للمنظومة التّربوية.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرّقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرّقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

مقترح قانون تنظيم ممارسة نشاط التّسويق والتّرويج على المواقع الالكترونية ووسائل التّواصل الاجتماعي

عقدت اللّجنة جلسة يوم 10 أفريل 2025، خصّصتها للاستماع إلى ممثّلي وزارة التّجارة وتنمية الصّادرات بخصوص مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التّجارة الإلكترونية.

وقدّمت رئيسة ديوان وزير التّجارة عرضا حول تطوّر هذا القطاع، مشيرة إلى تسجيل 20.2 مليون عملية دفع إلكتروني خلال سنة 2024، بزيادة قدرها 13.4 % مقارنة بسنة 2023، وإلى بلوغ عدد المواقع التّجارية المنخرطة في منظومات الدّفع الإلكتروني 1126 موقعًا نشيطا.

وأوضحت أنّ الإطار القانوني المنظّم للتّجارة الإلكترونية يرتكز على عدد من النّصوص الجاري بها العمل، إلا أنّ عديد الإشكاليات ما تزال مطروحة، على غرار صعوبة تحديد هوية البائع في الفضاء الرّقمي وغياب إطار قانوني ينظّم شركات نقل الطّرود.

كما تمّ استعراض أبرز محاور الاستراتيجية الوطنية في المجال، ومنها إحداث لجنة وطنية للتّجارة الإلكترونية، وصياغة مشروع أمر حكومي لتحديد مهامها وتركيبتها.

وتفاعل النواب مع العرض المقدّم، منوّهين بأهمية تطوير المنظومة التّشريعية بما يواكب نسق نموّ التّجارة الإلكترونية، وبدور الوزارة في حماية المستهلك من المنتجات الخطرة المعروضة على المنصّات الرقمية، داعين إلى تكثيف حملات التّوعية، وتعزيز الرّقابة، وإرساء آليات للتّعاون الدّولي لمجابهة التّحديات المرتبطة بالبيع عبر وسائل التّواصل الاجتماعي.

عقدت اللّجنة جلسة يوم الاثنين 28 افريل 2025 خصّصتها للاستماع إلى ممثّلي وزارة المالية حول مقترح القانون، حيث تطرّقوا إلى مدى تداخل هذه المبادرة التّشريعية مع جملة النّصوص القانونية المتعلّقة بالتّجارة الإلكترونية وخاصّة منها القانون عدد 83 لسنة 2000 المؤرّخ في 9 أوت 2000 المتعلّق بالمبادلات التّجارية والتّجارة الإلكترونية. معتبرين أنّ بعض فصول المقترح لا تنسجم مع التّشريع الجبائي الجاري به العمل، بما في ذلك مجلّة الحقوق والإجراءات الجبائية. ودعوا إلى مزيد تدقيق المصطلحات وإدراج إحالات تطبيقية وأحكام انتقالية.

من جهتهم، شدّد النواب على أهمية هذا المقترح في حماية التّاجر والمستهلك، وتعزيز العدالة الجبائية، وتنظيم المعاملات الإلكترونية بما يساهم في دمج الاقتصاد الموازي. كما طرحوا تساؤلات حول خطّة الوزارة لمقاومة التهرّب الجبائي ومدى جاهزية هياكل الرّقابة، وأبدوا استعدادهم للتّفاعل الإيجابي مع الملاحظات الواردة من السّلطة التّنفيذية قصد تجويد النّص التشريعي.

عقدت اللّجنة يوم 16 ماي 2025 جلسة استماع إلى ممثّلين عن البنك المركزي التّونسي ومنظّمة الدّفاع عن المستهلك، وبمشاركة لجنة الصّناعة والتّجارة، بخصوص مقترح القانون المتعلّق بالتّجارة الإلكترونية.

وأكّد ممثّلو البنك المركزي أهمية التّأطير القانوني للتّجارة الإلكترونية كركيزة للإصلاح والشّفافية والتنمية الاقتصادية، مع ضرورة تحقيق توازن بين حرّية النّشاط الاقتصادي وحماية الصّالح العام. واعتبروا الدّفع الإلكتروني خيارا استراتيجيا، خاصّة وأنّ 70 % من المعاملات تتمّ نقداً. كما أشاروا إلى تقاطع المقترح مع عدّة قوانين أخرى، داعين إلى مراجعة منظومة العقوبات وتعزيز التّنسيق بين الهياكل الرّقابية.

من جهتهم، أشار ممثّلو منظّمة الدّفاع عن المستهلك إلى تزايد التشكّيات من الغشّ والتحيّل في التّجارة الإلكترونية، ودعوا إلى تبسيط الإجراءات، واعتماد الإيداع الإلكتروني، وحماية المعطيات الشّخصية، مع تعزيز صلاحيات الإدارة المكلّفة بالتّجارة الإلكترونية.

عقدت اللّجنة جلسة يوم 16 جوان 2025 قرّرت خلالها مواصلة جلسات الاستماع لتعميق النّظر في المقترح.

استمعت اللّجنة يوم 3 جويلية 2025 إلى ممثّلين عن المجلس البنكي والمالي والغرفة النّقابية الوطنية للتّجارة الإلكترونية والبيع عن بعد. وثمّن ممثّلو المجلس البنكي والمالي المبادرة، وقدّموا ملاحظات حول الطّابع الرّدعي للمقترح، واقترحوا تحفيزات جبائية، وأحكاما خاصّة بالدّفع الإلكتروني وشركات التّوصيل. كما دعا ممثّلو الغرفة النّقابية إلى تسهيلات جبائية وتخفيف الجانب الرّدعي لتوسيع الانخراط، وإرساء «علامة الثّقة».

وأثار النواب مسائل تتعلّق بآليات التّحفيز، وحماية المستهلك من الغشّ، وأهمية وضع الضّمانات الضّرورية لحماية المستهلك وتأمين توفّر الكفاءة المطلوبة في التّاجر أو مقدّم الخدمة.

واستعرضت اللّجنة يوم 15 جويلية 2025 حوصلة لأشغالها السّابقة، وقرّرت مواصلة النّظر من خلال مناقشة الفصول.

مقترح قانون تنظيم التصرّف في الأراضي الدّولية الفلاحية

عقدت اللّجنة جلسة يوم 15 جويلية 2025، خصّصت جزأها الأول لمناقشة مقترح القانون عدد 48 / 2024 المتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدّولية الفلاحية.

وثمّن أعضاء اللّجنة أهمية المقترح ودوره في دعم الأمن الغذائي وتحقيق السّيادة الوطنية، وأكّد ممثّل جهة المبادرة ضرورة تجاوز المركزية وتعزيز الدّور الإقليمي لديوان الأراضي الدّولية، مشيرا إلى صعوبات مالية وإدارية وهيكلية يعاني منها الدّيوان. وأوضح أنّ الإصلاح سيتمّ دون أعباء مالية كبرى، مع استعداد الجهة للتّفاعل مع المقترحات التعديلية.

لجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح

تنظيم برنامج العمل

تداولت اللّجنة يوم 22 أفريل 2025 حول تنظيم برنامج عملها خلال الفترة القادمة. وتقدّم النواب بمقترحات تتعلّق بمتابعة تنفيذ بعض النّصوص القانونية، ومدى التقدّم في إصدار النّصوص الترتيبية المتعلّقة بها على غرار القانونين الأساسيين المتعلّقين ببطاقات التّعريف وجوازات السّفر البيومتريين.

العمل البلدي واستراتيجية تطويره

عقدت اللّجنة بتاريخ 9 ماي 2025 جلسة استماع إلى ممثّلي وزارة الدّاخلية تناولت خلالها استراتيجية الوزارة في تطوير العمل البلدي وتحسين الحوكمة المحلّية، مع التركيز على مراقبة احترام التّراتيب البلدية والاهتمام بالوضع الصحّي والبيئي. وأكّد المتدخّلون ضرورة التّنسيق الفعّال بين الهياكل الأمنية والإدارية لضمان تنفيذ أمثلة التّهيئة العمرانية وتسوية الوضعيات العالقة. كما تمّ التطرّق إلى تحدّيات التلوّث البيئي، وظاهرة البناء الفوضوي، ومخالفات إشغال الملك العمومي. وأبرز النواب أهمية مراجعة مجلّة الجماعات المحلّية وقوانين التّهيئة العمرانية، مع تأكيد ضرورة دعم جهاز الشّرطة البلدي والحرس البلدي بالموارد البشرية واللوجستية اللّازمة.

وعقدت اللّجنة جلسة ثانية يوم 04 جويلية 2025 بحضور عدد من الهياكل التي تمثّل وزارة الدّاخلية من إدارتي الحرس والشّرطة البلديين والإدارة العامّة للشّؤون الجهوية والمحلّية والهيئة العامّة للاستشراف ومرافقة المسار اللّامركزي، وطرح خلالها النواب جملة من الإشكاليات المتعلّقة بالعمل البلدي.

وقدّم ممثّلو وزارة الدّاخلية عرضا شاملا تضمّن مؤشّرات كمّية ونوعية حول منظومة النّظافة على المستوى الوطني، مؤكّدين جهود الوزارة الرّامية إلى إعداد مشروع مراجعة مجلّة الجماعات المحلّية بما يتوافق مع مقتضيات الدّستور. كما تناولوا مسألة تسريع تسوية ملفّات الرّبط بشبكات الماء والكهرباء، وأكّدوا أهمية دعم الشّرطة والحرس البلديين بالمعدّات والموارد البشرية لتعزيز أدائهما. وشدّد المتدخّلون على الدّور التّكاملي بين الوظيفتين التّنفيذية والتّشريعية والمواطنين في الارتقاء بالعمل البلدي، مستعرضين الحملات المكثّفة للمراقبة الاقتصادية والتصدّي للمخالفات.

مقترح القانون المتعلّق بمزيد تنظيم أداء الواجب الوطني في إطار التعيينات الفردية

استمعت اللّجنة يوم 29 ماي 2025، إلى ممثّلين عن جهة المبادرة حول مقترح القانون المتعلّق بمزيد تنظيم أداء الواجب الوطني في إطار التعيينات الفردية، الذين قدّموا الإطار العام المتعلّق بآلية التعيينات الفردية وتوضيحات بخصوص مقترح القانون المعروض. ويشمل المقترح تعديلا للقانون عدد 1 لسنة المتعلّق بالخدمة الوطنية كما تمّ تنقيحه بالقانون عدد 17 لسنة 2010 في فصله الرّابع وذلك بتعديل نسبة المساهمة المالية الشّهرية المحمولة على المجنّدين في نطاق التّعيينات الفردية وضبط سقف أدنى لها لا يقلّ عن نصف الأجر الأدنى المضمون مع إضافة التّنصيص على أنّه في صورة عدم دفع هذه المساهمة المالية يتمّ تثقيلها آليا بدفاتر الأمين العام للبلاد التّونسية قصد استخلاصها لفائدة حساب الخدمة الوطنية. وبيّنوا أنّ غاية هذا المقترح تتمثّل في مزيد تنظيم أداء الواجب الوطني في إطار التّعيينات الفردية وإعادة العمل بهذه الآلية كصيغة من صيغ أداء الخدمة الوطنية.

وأكّد النواب أهمية دور الخدمة الوطنية كواجب دستوري، وأكّدوا ضرورة الوقوف على ظاهرة عزوف الشّباب عن أدائها، وتسريع مراجعة قانون الخدمة الوطنية.

وتمّت الإشارة إلى أنّ وزارة الدّفاع بصدد العمل على استكمال جملة من النّصوص التّشريعية المتعلّقة بالأطر القانونية المنظّمة للمؤسّسة العسكريّة ومنها بالخصوص مشروع قانون مراجعة نظام الخدمة الوطنية.

لجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح

مقترح قانون تنقيح القانون المتعلّق بضبط نظام خاص للتّعويض عن الأضرار النّاتجة لأعوان قوات الأمن الداخلي عن حوادث الشّغل والأمراض المهنية

• استمعت اللّجنة يوم 17 جوان 2025 إلى ممثّلي جهة المبادرة من النواب حول مقترح القانون المتعلّق بتنقيح القانون عدد 50 لسنة2013 المؤرّخ في19 ديسمبر 2013 والمتعلّق بضبط نظام خاص للتّعويض عن الأضرار النّاتجة لأعوان قوات الأمن الدّاخلي عن حوادث الشّغل والأمراض المهنية.

وقدّم ممثّلو جهة المبادرة الإطار العام لمقترح القانون. وبيّنوا أنّه جاء لتنقيح الفصل 42 من القانون آنف الذّكر، بهدف توحيد المعايير عند ضبط نظام التّعويض لكل أمني متضرّر من حادث شغل أو مرض مهني، سواء تمّ تحديد نسبة العجز النّاجم عنهما أو لم يتمّ تحديدها .

وخلال النّقاش أكّد النواب ضرورة توفير المعطيات الشّاملة والدّقيقة حول مجمل الحالات التي تهمّها هذه المبادرة التّشريعية حتى يتسنّى الإلمام بالآثار القانونية والمالية المترتّبة عنها. وذكّر البعض في تدخّلاتهم بمضمون الفصل 42 في صيغته الأصلية من القانون موضوع هذه المبادرة التشريعية، معتبرين أنّ الاقتصار على سحب انطباقه على الأمراض المهنية وحوادث الشغل التي تمّت معاينتها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ ولم تحدّد بشأنها نسبة العجز، يستوجب البحث في دواعي اعتماد هذا الفصل، من ذلك الرجوع للأعمال التحضيرية ومداولات البرلمان وذلك قصد الوقوف على مقصد المشرّع ورؤيته في هذا الإطار.

وخلصت اللجنة إلى تنظيم جملة من الاستماعات إلى مختلف الجهات المعنية من الوظيفة التنفيذية تقع برمجتها لاحقا، وذلك بهدف مزيد تعميق النظر في أحكام هذه المبادرة التشريعية.

• عقدت جلسة يوم 18 جويلية 2025 استمعت خلالها إلى ممثّلي وزارة الدّاخلية بخصوص مقترح هذا القانون. وأكّد أعضاء اللّجنة الدّعم التّام للمؤسّسة الأمنية وإكبار مجهوداتها وتضحيات أبنائها لحماية الوطن. وأبرزوا حرص لجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، ومن خلالها الوظيفة التشريعية، على مزيد تدعيم المكتسبات الاجتماعية والقانونية والصحّية التي يتمتّع بها منتسبو المؤسسة الأمنية.

وأضافوا أنّ مقترح القانون المعروض يندرج في هذا الإطار ويهدف أساسا إلى توحيد المعايير عند ضبط نظام التّعويض لكل أمني متضرّر من حادث شغل أو مرض مهني. وتقدّموا بتساؤلات تتعلّق بالخصوص بمعطيات احصائية وبكيفية التّعاطي مع الملفّات الحالية.

وقدّم إطارات وزارة الداخلية رؤيتهم حول المبادرة التشريعية المعروضة، منوّهين باهتمام الوظيفة التشريعية بتحسين الإحاطة الاجتماعية والصحّية بأفراد المؤسسة الأمنية والحرص على تهيئة الظروف الملائمة لتأدية مهامهم على أحسن وجه. وثمّنوا مقترح القانون الذي يسعى إلى توحيد النظام القانوني المنطبق على قوات الأمن الداخلي للتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية وتكريس مبادئ الإنصاف والعدالة بين منظوري المؤسسة الأمنية.

كما ذكّروا بالإطار القانوني المنطبق في علاقة بهذا الملف ومختلف مراحل معالجته سواء قبل صدور القانون عدد 50 لسنة 2013 آنف الذكر أو بعده، وقدّموا جملة من المقترحات والملاحظات في الغرض.

واستعرض الضيوف جملة من الإحصائيات والأرقام للوضعية الحالية لملفّات التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية لمنظوري المؤسسة الأمنية من الأعوان المباشرين والمحالين على التقاعد من أجل بلوغ السن القانونية أو من أجل العجز البدني الناتج عن حادث شغل أو مرض مهني، وكذلك المتوفّين نتيجة حادث شغل وذلك قبل صدور القانون عدد 50 لسنة 2013 المؤرخ في 19 ديسمبر 2013 والمتعلّق بضبط نظام خاص للتعويض عن الأضرار الناتجة لأعوان قوات الأمن الداخلي عن حوادث الشغل والأمراض المهنية. وأكّدوا أنّه يتم العمل حاليا على إجراء مراجعة لمضمون هذا القانون في اتجاه مزيد دعم الإحاطة الصحية والسلامة المهنية لفائدة أعوان قوات الأمن الداخلي.

لجنة النظام الدّاخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية

عقدت جلسة يوم 7 ماي 2025 خصّصتها للتداول حول عدد من المقترحات لتعديل النّظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، ولضبط أولويات عملها.

وأكّد أعضاء اللّجنة الأهمية التي يكتسيها النّظام الداخلي للمجلس باعتباره يضمّ مجموع القواعد والأحكام ذات الطبيعة الداخلية الخاصّة بنظام سير عمل المجلس، وتنظيم هياكله وتأطير ممارسته للمهام المناطة بعهدته دستوريا.

لجنة النظام الدّاخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية

كما شدّدوا في ذات السياق على ضرورة مزيد تجويد هذه الوثيقة التنظيمية على ضوء ما أفضت إليه الممارسة العملية بما يسهم في تيسير أشغال مجلس نواب الشعب، وبالتالي تحقيق النّجاعة في أدائه لمهامه التشريعية والرقابية بغاية تحقيق ثورة تشريعيّة من أجل المصلحة العامة.

وقرّرت اللجنة عقد جلسات استماع إلى جهات المبادرة قصد مزيد تعميق النّظر حول مجمل المقترحات المعروضة عليها.

العمل التشريعي

مجلس نواب الشعب يصادق على عدد من مشاريع القوانين وعلى مقترح قانون

عقد مجلس نواب الشعب خلال الفترة الممتدة من أفريل الى جويلية 2025 جلسات عامة صادق خلالها على عدد من مشاريع القوانين، ومن أبرزها مشروع القانون المتعلّق بتنظيم عقود الشّغل ومنع المناولة، ومقترح القانون المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلّة الجزائية .

وقد حظيت هذه المبادرات التّشريعية بدراسة معمّقة في مستوى اللّجان التي أعدّت التقارير بشأنها . كما تمّ تنظيم أيّام دراسية في إطار تعميق النّظر في العديد منها بحضور الخبراء والإطارات السّامية من مختلف الوزارات. وكانت مناقشتها خلال الجلسة العامّة إطارا ملائما لمزيد تدقيق جزئياتها والتّحاور بشأنها مع أعضاء الحكومة المعنيّين .

ونستعرض في ما يلي هذه القوانين المصادق عليها:

• قانون عدد 5 لسنة 2025 مؤرّخ في 10 أفريل 2025 يتعلّق بتطبيق الأنظمة الخاصّة المتعلّقة برئيس مجلس نواب الشّعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه[1]:

يهدف إلى تحقيق المساواة بين غرفتي الوظيفة التّشريعية من خلال تطبيق الأنظمة الخاصّة المعتمدة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم، وذلك انسجاما مع أحكام دستور 25 جويلية 2022 الذي كرّس نظام الغرفتين. ويأتي هذا التّنصيص لضمان توحيد الإطار التّشريعي المنظّم للوضعيات الإداريّة والمالية والتّقاعدية لأعضاء المجلسين،

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 31 ديسمبر 2024، وتولّت دراسته لجنتا التّشريع العام والنّظام الدّاخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية خلال جلستين مشتركتين بتاريخ 16 و 20 جانفي 2025، وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامّة ليوم 8 أفريل 2025 بحضور السيدة مشكاة سلامة الخالدي وزيرة المالية. وتواصلت مناقشته على امتداد ساعتين و16 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 24 تدخّلا تناولت الإشكاليات المرتبطة بالقطاع البنكي وضرورة معالجتها في إطار إصلاح شامل للمنظومة المالية، مع المطالبة بعرض مشاريع قوانين ذات بعد إصلاحي على مجلس نواب الشعب بهدف ثورة تشريعية تواكب التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية. ودعا المتدخّلون إلى تعزيز التّنسيق والتّكامل بين الهياكل والمؤسّسات لضمان نجاعة السّياسات العمومية، وطالبوا بكشوفات حول نتائج الصّلح الجزائي، مع التّساؤل عن أسباب تعثّره، ومدى قدرته على دعم موارد الخزينة العامّة، وعمّا إذا كان قابلا للتنفيذ.

• • قانون أساسي عدد 6 لسنة 2025 مؤرّخ في 30 أفريل 2025 يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية مقرّ بين حكومة الجمهورية التونسية والمجلس العربي للاختصاصات الصحّية بشأن فتح مكتب تنسيقي بتونس[2]:

يهدف إلى تعزيز دور الجمهورية التونسية في دعم أنشطة المجلس العربي للاختصاصات الصحّية وتوسيع نطاق عمله في بلدان شمال إفريقيا، خاصّة دول المغرب العربي. كما يرمي إلى دعم التّنسيق في مجال التّدريب والامتحانات الخاصّة بالاختصاصات الصحّية، ونقل التّجربة التّونسية في الانخراط في برامج المجلس، إضافة إلى توفير إطار مؤسّساتي لتيسير الأعمال الأكاديمية والمهنية للمجلس عبر دعم مراكز التّدريب وتسهيل تبادل المعلومات وتوفير الدّعم اللّوجستي .

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 03 فيفري 2025، وتولّت دراسته لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة ولجنة التّربية والتّكوين المهني والبحث العلمي والشّباب والرّياضة في جلسة مشتركة بتاريخ 4 أفريل 2025. وصادقت عليه الجلسة العامة ليوم 29 أفريل 2025 بحضور السيد مصطفى الفرجاني وزير الصحّة.

وتمّت مناقشته على امتداد 5 ساعات و51 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 77 تدخّلا تناولت بالخصوص دور وزارة الصحّة في مسار الإصلاح وتطوير المنظومة الصحّية، والدّعوة إلى دعم التّجهيزات لتحسين جودة الخدمات الصحّية، وتوفير الأدوية خاصّة لعلاج الأمراض النّادرة والمكلفة، مع وضع خطّة وطنية للحدّ من هجرة الإطارات الطبّية وشبه الطبّية.

كما تمّ التطرّق إلى توسيع آفاق التّكوين عبر فتح شعب جديدة في اختصاص التّمريض، والمطالبة بمراجعة التّعيينات في القطاع الصّحي وتحديد المسؤوليات لتحسين الأداء، وبوضع استراتيجية وطنية لمعالجة ظاهرة الإدمان على المواد المخدّرة، مع الحثّ على دعم الصحّة النّفسية وتوفير آليات العلاج.

• قانون عدد 7 لسنة 2025 مؤرّخ في 7 ماي 2025 يتعلّق بالموافقة على اتّفاق القرض المُبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتّنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتيّة للطّرقات (المرحلة الثّالثة)[3]:

يندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية للنّقل الرّامية إلى توفير بنية تحتيّة للطّرقات مطابقة للمواصفات الدّولية. كما يهدف إلى تحسين جودة شبكة الطّرقات المصنّفة وتسهيل حركة نقل الأشخاص والبضائع بين الجهات، وربط المناطق الدّاخلية بالمدن

(1) الرّائد الرّسمي عدد 44 بتاريخ 11 أفريل 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 8 أفريل 2025.

(2) الرّائد الرّسمي عدد 52 بتاريخ 2 ماي 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 أفريل 2025.

(3) الرّائد الرّسمي عدد 54 بتاريخ 9 ماي 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 6 ماي 2025.

الكبرى والموانئ، بالإضافة إلى تحسين ظروف الجولان، والحدّ من معوقات التنقّل النّاتجة عن تقادم البنية التحتيّة، وتعزيز عناصر السّلامة المرورية، فضلا عن دعم قدرة الطّرقات على التكيّف مع التغيّرات المناخية.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 05 أفريل 2025، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 18 أفريل 2025. وصادقت عليه الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 06 ماي 2025 بحضور السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتّخطيط، حيث تمّت مناقشته على امتداد 4 ساعات و53 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 56 تدخّلا تناولت بالخصوص المطالبة بدفع المشاريع المعطّلة، وبوضع إجراءات وتحديد الآجال لإنجاز المشاريع الاقتصادية، وتهيئة البنية التحتيّة، وتحديث أمثلة التهيئة العمرانية.

كما تمّ التطرّق إلى تهيئة الجسور في المناطق النّائية والطّرقات الجبلية لتأمين نقل التلاميذ، ودعم المسالك الفلاحية والرّيفية وتهيئتها لفكّ العزلة عن المناطق النّائية، مع الدّعوة إلى تجسيد مبدإ التّعويل على الذّات ورفض سياسة الاقتراض، والتّساؤل عن مصير القروض التي تمّ الحصول عليها في الفترات السّابقة، ومدى انعكاسها على التّنمية والمالية العمومية،فضلا عن تأكيد المحافظة على وحدة الدّولة ومؤسّساتها.

● قانون أساسي عدد 8 لسنة 2025 مؤرّخ في 16 ماي 2025 يتعلّق بالموافقة على الاتّفاق بين الجمهورية التّونسية والجمهورية الإيطالية حول الاعتراف المتبادل برخص السّياقة بغاية الاستبدال[4]:

يهدف إلى مزيد الإحاطة بمصالح الجالية التونسية بالخارج وتيسير اندماجها، عبر إرساء آليات واضحة لاستعمال واستبدال رخص السّياقة بين البلدين دون الحاجة إلى اختبارات إضافية، وضمان حماية المعطيات الشخصية وفق المعايير الأوروبية.

ويندرج هذا الاتّفاق ضمن سعي الدولة إلى تحقيق العدالة في المعاملة وتكريس السّيادة الوطنية، وهو خطوة هامّة نحو تعميم اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى .

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 05 أفريل 2025، وتولّت دراسته لجنة التّخطيط الاستراتيجي والتّنمية المستدامة والنّقل والبنية التّحتية والتّهيئة العمرانية خلال جلستها بتاريخ 24 أفريل 2025، وصادقت عليه خلال الجلسة العامّة ليوم 13 ماي 2025 بحضور السيد رشيد عامري وزير النّقل، حيث تمّت مناقشته على امتداد 6 ساعات، وبلغ عدد التدخّلات 85 تدخّلا تمّ خلالها تثمين مشروع القانون لما يمثّله من استجابة لمطالب أفراد الجالية التّونسية وتيسير إجراءات إقامتهم وتنقّلهم بالخارج، والدّعوة إلى مراجعة إجراءات وآجال استبدال رخص السّياقة للتّونسيين العائدين من الخارج.

كما تمّت الدّعوة إلى تهيئة محطّات النّقل البرّي وتطوير الأسطول، لضمان نقل المواطنين في ظروف جيّدة وآمنة، مع المطالبة بتحسين جودة الخدمات وتوفير وسائل نقل ملائمة خاصّة في الجهات التي تعاني من نقص كبير في البنية التّحتية.

وتمّ الاستفسار عن مدى تقدّم إنجاز مشاريع تهيئة خطوط السّكك الحديدية وتحديثها وتحسين خدمات القطار من خلال تنظيم مواعيد السّفرات، والتّرفيع في عدد الرّحلات.الرّائد الرّسمي

وطالب النواب بتعزيز وتحديث أسطول النّقل المدرسي خاصّة في المناطق الدّاخلية، مؤكّدين ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجهات في مجال النّقل . وتناولت التدخّلات كذلك تعزيز جهود مكافحة الفساد في القطاع، وخاصّة داخل ديوان الطّيران المدني وشركة الخطوط التّونسية، والمطالبة بالقطع النّهائي مع أشكال التّشغيل الهشّ.

● قانون عدد 9 لسنة 2025 مؤرّخ في 21 ماي 2025 يتعلّق بتنظيم عقود الشّغل ومنع المناولة[5]:

يهدف إلى تعزيز العمل اللّائق وضمان الاستقرار المهني والاجتماعي للعمّال من خلال وضع حد نهائي لعقود الشّغل لمدة معيّنة، ومنع مناولة اليد العاملة التي تمثّل شكلا من أشكال الاستغلال وتهديدا للكرامة البشرية. كما يسعى إلى سدّ الثّغرات القانونية التي سمحت بالتّحايل على القانون، وتكريس مبدأ التّعاقد القارّ كقاعدة في العلاقات الشّغلية، بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين جميع العمّال في الحقوق والامتيازات، إلى جانب إرساء آليات ردعية وتنظيمية لحماية الأجراء وضمان مستحقّاتهم .

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 14 مارس 2025، وتولّت دراسته لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة خلال جلساتها بتاريخ 25 مارس و 10 و15 و 16 و 22 و30 أفريل و 14 ماي 2025، وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليومي 20 و21 ماي 2025، بحضور السيد عصام الأحمروزير الشؤون الاجتماعية، حيث تمّت مناقشته على امتداد 6 ساعات، وبلغ عدد التدخّلات 83 تدخّلا، تمّ خلالها تثمين مشروع القانون باعتباره خطوة هامّة في مسار الثّورة التشريعية، لما يمثّله من لبنة نحو استرجاع حقوق العمّال وتحقيق مصالحة اجتماعية حقيقية، وباعتباره يؤسّس للقطع الفعلي مع كلّ أشكال التّشغيل الهشّ. كما تمّ تأكيد ضرورة توضيح المفاهيم الواردة في المشروع وتعميق النّقاش حول بعض المقترحات، بما يضمن نجاعة التّطبيق، ويجنّب الوقوع في التناقضات، مع الدعوة إلى إدماج حاملي الشهائد العليا ضمن الفئات المنتفعة بمقتضيات هذا القانون، بما يضمن العدالة ويعزّز فرص الإدماج المهني اللّائق. واعتبر النواب مشروع القانون أحد الأعمدة الأساسية للإصلاح العميق لمجلة الشّغل، ومن شأنه أن يفتح المجال لإرساء منظومة تشغيل أكثر عدلا وشفافية، مؤكّدين ضرورة مراجعة فترة التجربة التي تمتدّ على ستة أشهر، وتحمّل الدّولة لمسؤوليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية، والاضطلاع بدورها في حماية الفئات الهشّة. كما تساءلوا حول مدى شمولية مشروع القانون لبعض الفئات كعمّال الحضائر، وعمّال المجمع الكيميائي، وعمّال البستنة والقطاع الفلاحي، وإطارات المساجد. وطالبوا بتحسين وضعية المتقاعدين، وتوفير الدّعم والإحاطة الاجتماعية بهم، وبضرورة تسريع إصدار النّصوص الترتيبية المتعلّقة بهذا القانون، وكذلك بتنقيح شامل لمجلّة الشّغل بما يسمح باستيعاب مختلف الوضعيات الهشّة وتجاوز النّقائص، في إطار مقاربة إصلاحية شاملة[*].

(4) الرّائد الرّسمي عدد 58 بتاريخ 17 ماي 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 13 ماي 2025.

(5) الرّائد الرّسمي عدد 61 بتاريخ 23 ماي 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 20 و 21 ماي 2025.

(*) أنظر أيضا الصفحات 19 و 20 و64

● قانون عدد 10 لسنة 2025 مؤرّخ في 26 ماي 2025 يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصّندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطّريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي[6]:

يهدف إلى دعم السّياسة التنموية عبر تطوير البنية التحتيّة للطّرقات، بما يسهم في تحسين الظّروف المعيشيّة للمواطنين وتعزيز ديناميكية التّنمية والاستثمار، خاصّة في المناطق الدّاخلية. ويرمي المشروع إلى تحسين الرّبط بين ولايات شرق البلاد وغربها (مدنين، قابس، قبلي وتوزر) وربطها بالموانئ والمراكز الحدودية، مما يسهّل تنقّل الأشخاص والبضائع ويعزّز التّكامل الاقتصادي بين الجهات. كما يهدف إلى تحسين جودة شبكة الطّرقات المصنّفة على مسافة 73 كلم بين منطقتي الفوّار ورجيم معتوق، إلى جانب توفير شروط أفضل للجولان من خلال معالجة تردّي وضع الطّريق والرّفع من مستوى السّلامة المرورية. ويُتوقّع أن يُسهم المشروع في دفع التّنمية الاقتصادية المحلّية، خاصّة في ظلّ تحوّل هذه المناطق إلى فضاء إنتاج فلاحي ونشاط سياحي، فضلا عن تعزيز المبادلات مع الجزائر.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 25 افريل 2025، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 7 ماي 2025. وصادقت عليه الجلسة العامة ليوم 26 ماي 2025 بحضور السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتّخطيط، حيث تمّت مناقشته على امتداد 4 ساعات و 20 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 51 تدخّلا تمّت خلالها الإشادة بمشاريع تهيئة الطّرقات وفكّ العزلة عن المناطق الدّاخلية، مساهمة في تحسين ظروف العيش وجلب الاستثمار، مع الدّعوة إلى بلورة حلول مبتكرة لتقليص الاعتماد المفرط على الاقتراض، والعمل على استثمار الموارد الوطنية وتعزيز سياسة التّعويل على الذّات في تطوير البنية التّحتية. كما تمّ تأكيد ضرورة رسم سياسات عمومية وخطط تنموية تراعي التّقسيم الجهوي الجديد القائم على الأقاليم، بما يضمن تنمية عادلة ومتوازنة. وطالب المتدخّلون بتحديث الإدارة وتطوير آلياتها التّشغيلية، نظرا لدورها المحوري في تسريع إنجاز المشاريع وتحقيق الأهداف التّنموية. ونبّهوا إلى تعثّر تنفيذ عدد من المشاريع المبرمجة ضمن المخطّطات التّنموية السّابقة، مع الدّعوة إلى تدارك التّأخير وضمان نجاعة المتابعة والتّنفيذ، وشدّدوا على أهمية تحسين الطّرقات وتجهيز البنية التّحتية نظرا لدور ها المحوري في دفع التّنمية الاقتصادية.

● قانون عدد 11 لسنة 2025 مؤرّخ في 2 جويلية 2025 يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتّنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الدّيوان الوطني للحماية المدنية[7]:

يهدف إلى تطوير قدرات مؤسّسة الحماية المدنية عبر دعم البنية الأساسية والتجهيزات، وذلك من خلال إحداث مقرّ مركزي جديد للدّيوان الوطني للحماية المدنية، ووحدة مختصّة عالية الجاهزية، وتحديث منظومة استقبال نداءات النّجدة برقمنة العمليات، إلى جانب تعزيز التّكوين العملي في مدرسة ضبّاط الصّف بمدينة الزريبة.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 3 فيفري 2025، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 29 ماي 2025، وصادقت عليه الجلسة العامة ليوم 01 جويلية 2025 بحضور السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتّخطيط، حيث تمّت مناقشته على امتداد 4 ساعات و 21 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 51 تدخّلا ثمّن خلالها النواب جهود فرق الحماية المدنية في مختلف الجهات رغم محدودية الإمكانيات ونقص التّجهيزات والوسائل اللّوجستية. وطالبو بإحداث مراكز للحماية المدنية بعديد الجهات، بما يستجيب لحاجيات التدخّل السّريع. كما أكّدوا أهمية تعيين مسؤولين ذوي كفاءة عالية على رأس الهياكل المعنية، لضمان حسن تنفيذ المشاريع وتحقيق فاعلية الأداء في مختلف المستويات، وطالبوا بتكثيف نقاط الحماية المدنية على الشّواطئ خلال فصل الصّيف، وتعزيز جهود الحراسة، حفاظا على سلامة المصطافين وحماية الأرواح البشرية، وأشاروا إلى ضرورة اعتماد آليات تقييم فعّالة للسّياسات المتّبعة، والعمل على تطوير أساليب الأداء، بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة وفعّالة .

وكان رئيس مجلس نواب الشعب بيّن في بداية الجلسة أنّ مشروع هذا القانون يكتسي أهمية خاصّة بالنّظر إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والمتمثّلة في دعم الدّيوان الوطني للحماية المدنية وتطوير قدراته اللّوجستية والعملياتية، بما يتيح له القيام بمختلف المهام الموكولة له على الوجه الأمثل، لا سيّما في مجابهة الحوادث والكوارث والفواجع، وذلك في إطار ما يضطلع به من دور وطني ريادي، وفقا للتّشريعات والتراتيب الجاري بها العمل.

وعبّر رئيس المجلس عن بالغ التّقدير لكل منتسبي الدّيوان، بمختلف رتبهم واختصاصاتهم، لما يبذلونه من مجهودات من أجل حماية المواطنين والممتلكات، والتصدّي لكلّ ما من شأنه أن يهدّد السلامة العامة أو يضرّ بالبيئة في مختلف المناطق.

● قانون عدد 12 لسنة 2025 مؤرّخ في 23 جويلية 2025 يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصّندوق الكويتي للتّنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السّكة الحديدية لنقل الفسفاط[8]:

يهدف إلى دعم قدرة الشّركة الوطنية للسّكك الحديدية التّونسية على نقل كميات أكبر من الفسفاط ومشتقّاته، عبر تجديد البنية التّحتية المهترئة واستغلال القاطرات الحديثة بصفة أنجع، بما يسهم في تقليص كلفة النّقل والصّيانة وتحسين المردودية المالية للقطاع. كما يهدف المشروع إلى تحفيز التّنمية الجهوية وخلق مواطن شغل جديدة، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة وتخفيف الضّغط على الطّرقات وتحسين الميزان التّجاري من خلال رفع صادرات الفسفاط والمنتجات الكيمياوية.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 23 جانفي 2025، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 3 جويلية 2025. وصادقت عليه خلال الجلسة العامة ليوم 22 جويلية

(6) الرّائد الرّسمي عدد 62 بتاريخ 27 ماي 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 ماي 2025.

(7) الرّائد الرّسمي عدد.86 بتاريخ 04 جويلية 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 01 جويلية 2025.

(8) الرّائد الرّسمي عدد 95 بتاريخ 24 جويلية 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 22 جويلية 2025.

2025 بحضور السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتّخطيط، حيث تمّت مناقشته على امتداد 3 ساعات و44 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 41 تدخّلا دعا خلالها النواب إلى تعصير قطاع الفسفاط وتطويره من خلال اعتماد مضخّات هيدروليكية، مع تأكيد ضرورة رقمنة القطاع وتجديد بنيته التّكنولوجية خاصّة بالحوض المنجمي ووضع رؤية جديدة لشركة البيئة والبستنة والغراسات، ومعالجة الانعكاسات الصحّية لأنشطة انتاج الفسفاط. كما تمّ التطرّق إلى ضرورة النّهوض بالنّقل الحديدي وتحسين خدمات النّقل والصحّة وتوفير الماء والكهرباء.

وطالب النواب بوضع منوال تنموي ناجع لخلق الثروة والنّهوض بالاقتصاد الوطني، وبإعادة هيكلة المؤسّسات العمومية بما يعزّز نجاعتها ودورها في دفع التّنمية . وتساءلوا عن خطة وزارة الاقتصاد والتّخطيط للبحث عن موارد بديلة لتمويل المالية العمومية دون اللّجوء إلى آلية القروض.

● قانون عدد 13 لسنة 2025 مؤرّخ في 24 جويلية 2025 يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية الضّمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التّونسية والمؤسّسة الدّولية الإسلامية لتمويل التّجارة والمتعلّقة باتّفاقية المرابحة المبرمة بين الشّركة التّونسية للكهرباء والغاز والمؤسّسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطّبيعي[9]:

يهدف إلى دعم الشّركة التّونسية للكهرباء والغاز بقرض قدره سبعون مليون دولار أمريكي مخصّص لتمويل استيراد الغاز الطبيعي. ويأتي هذا القرض في إطار الاتّفاقية الإطارية للتّعاون المالي الموقّعة سنة 2021 بهدف تأمين تزويد البلاد بالغاز الطبيعي الضّروري لإنتاج الكهرباء، وتنويع مصادر التّمويل لضمان استمرارية التزوّد بالطّاقة وتعزيز الأمن الطّاقي الوطني، فضلا عن تمكين الشّركة من الإيفاء بالتزاماتها تجاه مزوّديها.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 17 جوان 2025، وتولّت دراسته المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 30 جوان و 3 جويلية 2025. وصادقت عليه خلال الجلسة العامة ليوم 23 جويلية 2025 بحضور السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتّخطيط، حيث تمّت مناقشته على امتداد 4 ساعات و 15 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 42 تدخّلا تمحورت حول ضرورة صياغة استراتيجية وطنية واضحة وشاملة لتطوير القطاعات الحيويّة، مثل الطّاقة والفلاحة، والدّعوة إلى إعداد مخطّط وطني للطّاقة مع تحفيز الشّباب على الاستثمار في مجال الطّاقات المتجدّدة ورفع العراقيل والتّعطيلات الإدارية التي تعيق تقدّم المشاريع الطّاقية. كما تمّ التّنبيه من سياسة القروض التي لا تنسجم مع توجّهات الدّولة في الاعتماد على الإمكانيات الذّاتية وتحقيق استقلالية القرار الوطني.

وحثّ النواب على توسيع خريطة انتشار الإدارات الجهوية للشّركة التّونسية للكهرباء والغاز والشّركة الوطنية لتوزيع المياه خاصّة بالوسط الرّيفي.

● قانون عدد 14 لسنة 2025 مؤرّخ في 28 جويلية 2025 يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلّة الجزائية[10] :

يهدف إلى تحقيق التّوازن بين مكافحة الفساد الإداري والمالي وحماية الموظّفين العموميين من التتبّعات الجزائية غير المبرّرة، بما يشجّعهم على اتّخاذ القرارات دون تردّد. ويعمل التعديل على توضيح نطاق التّجريم واشتراط سوء النيّة كعنصر أساسي، واستبعاد الأخطاء التّقديرية أو تنفيذ التّعليمات الكتابية من مجال المؤاخذة الجزائية. كما يهدف إلى ضمان دقّة النّصوص وتفادي التوسّع في التّجريم.

وقد وردت هذه المبادرة التشريعية في شكل مقترح قانون عدد 15/2023 بتاريخ 20 جويلية 2023 ومقترح قانون عدد 28/2023 بتاريخ 10 أكتوبر 2023، مقدّمين من قبل مجموعتين من النواب، وتمّت إحالتهما إلى لجنة التشريع العام التي تولّت دراستهما خلال جلساتها بتاريخ 22 و 28 فيفري و 7 مارس 2024 و 14 و24 افريل و 15 و28 ماي و 19 و 30 جوان و2 جويلية 2025، وأعدّت تقريرا موحّدا بشأنهما تمّ عرضه على الجلسة العامة ليوم 24 جويلية 2025، بحضور ممثّلي جهة المبادرة. وتواصل النّقاش على امتداد ساعتين و44 دقيقة تدخّل خلالها 28 نائبا، بيّنو بالخصوص أنّ الفصل 96 من المجلّة الجزائيّة يقف وراء تعطّل المشاريع العمومية، ويعدّ إشكالا حقيقا أمام أي مسؤول بالإدارة يرغب في الاجتهاد والبحث عن حلول لأي مشروع معطّل، وذلك خوفا من التتبّعات الجزائيّة .ولاحظوا أنّ الاستعمال السيّء لهذا الفصل، ساهم في تقليص روح المبادرة وعرقلة العمل الاداري وتسجيل تراجع في إسداء الخدمات، ممّا أضرّ بالمرفق العمومي، مبيّنين أنّ هذا المقترح سيعيد الاعتبار للمسؤولين ويحافظ على سلامتهم من التّهم الكيدية، فضلا عن دفع عجلة التّنمية. وأكّدوا أنّ هذا التّنقيح يتنزّل في سياق إصلاحي، مشيرين الى تضييق مجال التّجريم، من خلال اشتراط توفّر العنصر القصدي وتحديد مفهوم الموظّف العمومي بدقّة، وإعفاء الموظّف في حال تلقّي تعليمات من رئيسه أو إسداء خدمة عاجلة للصّالح العام .

● قانون عدد 15 لسنة 2025 مؤرخ في 4 أوت 2025 يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021 [11] :

يهدف إلى ضبط النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية الدولة، وفق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية، وفي إطار إحكام التصرف في المال العام وضمان شفافية الحسابات

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 05 نوفمبر 2024، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلساتها بتاريخ 23 و30 افريل و 17 و30 جوان 2025. وتم النظر فيه والمصادقة عليه خلال الجلستين العامتين ليومي 8 و21 جويلية 2025 بحضور السيدة مشكاة سلامة الخالدي وزيرة المالية.

حيث تناول النقاش مسائل تهم إصلاح المنظومة الجبائية، ومقاومة التهرّب الجبائي، ومدى تقدم ملف الصلح الجزائي، والتنسيق بين الوزارات والهياكل الجهوية في رسم السياسة المالية للدولة،بالاضافة الى الدعوة إلى اعتماد آليات جديدة في مناقشة ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية، والى تسريع إصدار النصوص الترتيبية المرافقة القوانين.

(9) الرّائد الرّسمي عدد 95 بتاريخ 24 جويلية 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 جويلية 2025.
(10) الرّائد الرّسمي عدد 96 بتاريخ 29 جويلية 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 24 جويلية 2025.
(11) الرّائد الرّسمي عدد 98 بتاريخ 05 أوت 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلستيه بتاريخ 08 و 21 جويلية 2025.

متابعة متواصلة لتطوّرات المستجدّات في الاراضي الفلسطينية المحتلّة، وتأكيد دعم تونس الدّائم للنّضال الفلسطيني المشروع

ما فتئ مجلس نواب الشعب يؤكّد مناصرته للقضية الفلسطينية العادلة ودعمه الدّائم لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه المشروعة. وهو يعبّر عن هذا التأييد المطلق في مختلف المناسبات وخلال استقبالات عديد الشّخصيات والوفود الحكومية والبرلمانية، وكذلك في كل المحافل والاجتماعات والتّظاهرات البرلمانية الإقليمية والدّولية.

كما كانت الجلسات العامة إحدى أطر التّعبير الصّريح عن هذه المواقف الثّابتة وذلك سواء من خلال إصدار البيانات أو من خلال كلمات رئيس مجلس نواب الشعب في عديد المناسبات، وكذلك مواكبة لتطوّرات الأحداث.

وفي هذا السّياق ألقى السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في ختام الجلسة العامة المنعقدة يوم الاربعاء 23 جويلية 2025، كلمة حول تطوّرات الأوضاع في غزّة، في ما يلي نصّها :

«إنّ ما يحدث على أرض غزّة المنكوبة من تجويع وتشريد ممنهج وتنكيل وتقتيل عار على الإنسانية قاطبة، عار على الأنظمة الحاكمة وعلى المنظّمات الدّولية،

فتحيّة الفداء، تحيّة المقاومة، تحيّة النّصر،

تحيّة العزّة والكرامة والنّخوة لشعب الجبّارين،

المجد والخلود لشهداء المقاومة الصّامدة والثّابتة على أرض فلسطين الطّاهرة والأبيّة،

والخزي والعار لكلّ مستكين ولكلّ من خان وباع الأرض وداس على الشّرف،

لقد أسقطت معاناة الأطفال والرّضع والشّيوخ والنّساء القناع عن ازدواجية مفضوحة في التّعامل مع حقّ الإنسان الطّبيعي في الغذاء والدّواء وفي العيش بأبسط المتطلّبات، فالمعايير تختلف عندما يكون الكيان الغاصب طرفا، هذا الكيان المدعوم من القوى التي ما انفكّت تتشدّق وتتباهى بالممارسات الدّيمقراطية وباحترام حقوق الإنسان،

ما يحدث على أرض غزّة المنكوبة من تجويع وتشريد ممنهج وتنكيل وتقتيل عارعلى الإنسانية قاطبة، عار على الأنظمة الحاكمة وعلى المنظّمات الدّولية،

سقطت الأقنعة وتهاوت المنظومة الأممية، وتمّ الدوس على أساسيات القانون الدّولي الإنساني، في حين عبّرت الشّعوب في عدّة أصقاع من العالم عن سخطها وشجبها ورفضها التّام لما يرتكب من جرائم ضدّ الإنسانيّة في تعدّ صارخ على المواثيق الدّولية وانتهاك مفضوح للحرمة الجسدية للإنسان وتنكيل لم يُشهد له مثيل في تاريخ البشرية،

عبّرت الشّعوب في عدّة أصقاع من العالم عن سخطها وشجبها ورفضها التام لما يرتكب من جرائم ضد الإنسانيّة في تعدّ صارخ على المواثيق الدّولية

وإننّا وأمام هذا الوضع القاتم والمتردّي والمنذر بالخراب وبالمصير المجهول للآلاف من الأبرياء ممّن تهدّدهم المجاعة أو ممّن هم عرضة لأن تعصف بهم آلة البطش الصهيونية، مؤمنون بقدرة الشعب الفلسطيني وثباته وتمسّكه بأرضه إلى آخر رمق وإلى آخر نقطة دم، إنّه شعب عظيم لم يستكن وكُتب عليه ألا يستكين، فلن تسقط راية المقاومة والجهاد ضدّ الغاصب المحتلّ، فجهاد حتى النّصر، بإذن الله،

وإنّ تونس قيادة وشعبا على العهد مع نصرة هذا الحق الفلسطيني المنتزع غصبا وعنوة،

وإنّنا نواب الشّعب التّونسي لم ولن نتوان أو نتخاذل أو نتراجع قيد أنملة عن دعمنا للأشقّاء في فلسطين، لشعب الجبّارين، لشعب لا يقهر،

فكلّنا إيمان راسخ بالحقّ الفلسطيني المغتصب الذي لا يمكن أن يندثر أو يسقط بالتّقادم،

وسيظلّ دفاعنا عنه لا تزحزحه أي اعتبارات، إيماننا عميق بعدالة ووجاهة الحق المسلوب للشّعب الفلسطيني،

ونحن نؤكّد مجدّدا من هذا المنبر، أنّ تونس لن تخضع لأيّ نوع من الابتزاز ولن يرتهن قرارها الوطني السّيادي إلّا للإرادة الشّعبية الرّاسخة في التّاريخ المتماهية مع الشّرعية ومع الحق الذي لن نسمح بأن يتمّ التّفريط فيه بأي شكل من الأشكال،

مؤمنون بقدرة الشّعب الفلسطيني وثباته وتمسّكه بأرضه إلى آخر رمق وإلى آخر نقطة دم

لن نقبل أي مساومة على حق الشّعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلّة على

تونس قيادة وشعبا على العهد مع نصرة هذا الحق الفلسطيني المنتزع غصبا وعنوة،

كل أرض فلسطين من النّهر إلى البحر وعاصمتها القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشّريفين،

وإنّ الانتصار إلى هذا الحقّ الثّابت، في التّاريخ وفوق الأرض، دون خوف ودون مهادنة أو تردّد يعدّ من أبرز مقوّمات عزّة وشموخ تونسنا الجديدة المتشبّثة بمواقفها والمتمسّكة بخياراتها،

السيدات والسّادة النواب،

في ظلّ هذه الظروف المحفوفة بالألم والمفعمة بكلّ معاني التّعاطف والتآزر والأخوّة الصّادقة وتقاسم الهموم والمشاغل مع أشقّائنا وأحبّتنا فوق أرض فلسطين العربية الشّامخة، فإنّنا نجدّد تأكيد انحيازنا التّام واللّامشروط إلى الحق الأصيل للشّعب الفلسطيني في العيش بسلام وأمان على أرض ارتوت بدماء شهداء بررة، أرض عاش فوقها الأجداد على اختلاف معتقداتهم وأفكارهم.

ونحن نفاخر بالمقاومة وبصمود الشّعب الفلسطيني الأبيّ الذي لم ينفكّ عن توجيه رسائل مضمونة الوصول إلى كافة الأمم التي تؤمن بحق الشّعوب في تقرير مصيرها والانعتاق من قيود الاحتلال والاستعمار،

ولا يفوتنا في هذا السّياق أن نتوجّه إلى جميع القوى الصّادقة إلى تكثيف تحرّكاتها وفضح العدوّ وملاحقته على الجرائم التي يرتكبها والتي تنبّؤنا بها التطوّرات الخطيرة والمأساوية للأوضاع على الميدان،

كما نتقدّم بالتحيّة لجميع الحكومات والشّعوب التي عبّرت بطرق مختلفة عن تضامنها مع القضية الفلسطينية العادلة، وأكّدت استنكارها واستهجانها للأساليب البشعة واللّاإنسانية التي يتّبعها الكيان الصهيوني في عدوانه السّافر،

فنحن نساند كلّ المساعي الخيّرة لنصرة شعبنا في غزّة وفي بقية الأراضي الفلسطينية ، وكلّ الجهود الرّامية إلى إرجاع الحق إلى أصحابه الأصليين ومحاسبة المحتل على كلّ ما أقترفه من جرائم ومجازر يشهد العالم كلّه بفظاعتها و بوحشيتها ،

تونس لن تخضع لأيّ نوع من الابتزازولن يرتهن قرارها الوطني السّيادي إلا للإرادة الشعبية الراسخة في التاريخ المتماهية مع الشرعية

ختاما، لا يمكن أن نقبل إلّا بالوقف الفوري لهذا العدوان الوحشي وبإلزام الكيان الغاصب بوقف عمليات الإبادة اليومية التي ترتقي إلى جرائم حرب ثابتة الأركان، وتحميله كامل المسؤولية عن

لابدّ أن نوحّد صفوفنا لمناصرة الأشقّاء والوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة إلى حين استرداد جميع حقوقهم المسلوبة،

الجرائم التي يقترفها في قطاع غزّة.

لابدّ أن نوحّد صفوفنا لمناصرة الأشقّاء والوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة إلى حين استرداد جميع حقوقهم المسلوبة، آلامهم آلامنا وآمالهم آمالنا،

لن نتخلّ عنك يا فلسطين الحبيبة،

الكرامة والعزّة لك يا فلسطين العروبة،

والمجد والخلود للشّهداء الأبرار. »

وكان مجلس نواب الشعب أصدر خلال جلسة عامة بتاريخ 7 افريل 2025 بيانا حول التطوّرات في الأراضي الفلسطينية المحتلّة والتحرّك العربي والدّولي للمطالبة بوقف المجازر والإبادة في قطاع غزّة، في ما يلي نصّه :

إنّ مجلس نواب الشعب المجتمع اليوم الاثنين 7 أفريل 2025 في جلسة عامة برئاسة السيد ابراهيم بودربالة رئيس المجلس،

يتابع ببالغ الانشغال التطوّرات المتسارعة لحرب الإبادة والتّجويع والتّشريد والتّدمير التي يشنّها الكيان الصهيوني على المدنيين العزّل في قطاع غزّة وفي مناطق أخرى، في انتهاك واضح لوقف إطلاق النّار، يجسّد منهجا متكرّرا في نقض كل المواثيق والمعاهدات.

يدين بكلّ قوّة استمرار غطرسة الاحتلال الصهيوني ومواصلة هجماته وغاراته الوحشية على الشّعب الفلسطيني التي تسبّبت في سقوط أكثر من 50 ألف شهيد و115 ألف جريح ومصاب.

يعرب عن استنكاره الشّديد لمواصلة الكيان الغاصب استخفافه بكل المواثيق والقرارات وتجاهله لها، ورفضه الإذعان لنداءات الوقف الفوري لهذه الحرب المدمّرة في خرق متعمّد للقوانين وللمبادئ الأممية لحقوق الإنسان.

يجدّد تضامنه المطلق مع الشّعب الفلسطيني وانشغاله العميق بما يعيشه من أوضاع مترديّة تفتقر لأدنى مقوّمات الانسانية بسبب غلق الكيان للمعابر ومنع وصول المساعدات الإغاثية والطبية.

يثمّن الحراك الجماهيري في عديد العواصم العربية والدّولية الذي من شأنه أن يكسّر جدار الصّمت الدّولي المريب تجاه بشاعة ما يرتكب من جرائم في حق المدنيّين من أطفال ونساء وشيوخ، ويدعو الى تكثيفه والانخراط فيه لنصرة غزّة والضفّة وكشف جرائم الاحتلال.

يناشد البرلمانات الوطنية والاتّحادات والمجالس النّيابية الإقليمية والدّولية إلى تكثيف تحرّكاتها ومبادراتها من أجل الانخراط في هذه الهبّة التّضامنية الدّولية مع الشّعب الفلسطيني، وفي هذا التحرّك الشّعبي الرّافض للانتهاكات الصهيونية المتواصلة بحق المدنيين، والدّاعي لوضع حدّ للجرائم البشعة، وإلى مضاعفة المساعي من أجل إيجاد آليات توفير الحماية الدّولية للفلسطينيّين.

يجدّد تأكيد تمسّكه بموقف تونس الثّابت في مساندة القضية العادلة للشّعب الفلسطيني ونضاله من أجل حقوقه، وفي مقدّمتها إقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشّريف

العمل الرقابي

مجلس نواب الشعب يعقد أربع جلسات حوار مع الحكومة

في إطار ممارسة دوره الرّقابي عبر جلسات الحوار مع الحكومة، عقد مجلس نواب الشعب جلسات حوار على التّوالي مع كلّ من وزراء أملاك الدّولة والشّؤون العقّارية، والتّعليم العالي والبحث العلمي، والتّربية، والفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري، كانت مناسبة لطرح التّساؤلات والاستفسارات ونقل مشاغل المواطنين وتطلّعاتهم، كما أتاحت الفرصة للتّعريف ببرامج الحكومة وتوجّهاتها وخططها الاستراتيجية في هذه المجالات الحيوية .

ونستعرض في ما يلي، أبرز ما جاء في هذه الجلسات الحوارية .

حوار مع وزير أملاك الدّولة والشّؤون العقّارية بمناسبة ذكرى إمضاء وثيقة الجلاء الزّراعي

عقد مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 12 ماي 2025، جلسة عامة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، خصّصت للحوار مع السيد وجدي الهذيلي وزير أملاك الدّولة والشّؤون العقّارية، تزامنا مع إحياء ذكرى الجلاء الزّراعي في 12 ماي 1964.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب في بداية الجلسة، أنّ إمضاء وثيقة الجلاء الزّراعي من قبل الرّئيس الرّاحل الحبيب بورقيبة مهّد الطّريق نحو استرجاع الأراضي الفلاحية التي كانت على ملك المستعمر، مؤكّدا دلالات هذا الحدث في دعم مقوّمات السّيادة الوطنية التي أضحت منذ 25 جويلية 2021، من أبرز مرتكزات الجمهورية الجديدة.

وأكّد أهمية مكوّنات الرّصيد العقّاري ببلادنا وخاصة الفلاحي منه، وما تضطلع به وزارة أملاك الدّولة والشّؤون العقّارية من أدوار في تحديد وضبط وحماية ملك الدّولة العام والخاص ووضع الخطط والآليات الكفيلة بالمحافظة على الثروة الوطنية من الضّياع والاستغلال غير الشّرعي. وأبرز جسامة هذه المهام التي تتطلّب جهدا مضاعفا من أجل رقمنة الخدمات وتقريبها من المواطن، مؤكّدا المسؤولية الوطنية التي تدعو إلى تعميق النّظر في سبل توظيف الرّصيد العقّاري بما يجعله دافعا للتّنمية، ويمكّن من إحكام استغلاله في دفع الاقتصاد وتوفير أسباب التّنمية الشّاملة والعادلة والمتوازنة.

ودعا النواب في تدخّلاتهم إلى تسوية الوضعية القانونية لعديد الأراضي العقّارية، بما يعزّز استغلالها في إطار قانوني وشفّاف، وطالبوا بتسوية وضعية المجامع السّكنية المقامة على أراض دون صفة قانونية، مع العمل على إدماجها في النّسيج العمراني المنظّم، بما يضمن حقوق المتساكنين ويعزّز السّلم الاجتماعي، مؤكّدين ضرورة القيام بجرد شامل ودقيق لأملاك الدّولة العقّارية، بالتّنسيق مع الوزارات المتدخّلة .

وأبرزوا أهمية تسوية وضعية الأراضي الرّاجعة بالنّظر للدّولة في المناطق الغابية بما يضمن احترام خصوصيات الملك الغابي ويحقّق توازنا بين حماية البيئة وحاجيات التّنمية، مشيرين إلى ضرورة تحيين الخريطة العقّارية والفلاحية بشكل دوري، حتى تكون أداة استراتيجية فعّالة تسهم في حوكمة التصرّف في الأراضي، وتعزّز نجاعة استغلال الرّصيد العقّاري والفلاحي في خدمة التّنمية المستدامة.

كما اقترح النواب تخصيص عدد من المقاطع العقّارية المعدّة للسّكن، بهدف الضّغط على الكلفة ومجابهة البناء الفوضوي الذي يهدّد التّوازن العمراني والاجتماعي، ودعوا إلى تمكين الشّباب من أراضٍ دولية لبعث مشاريع، وإسنادهم أراضٍ فلاحية وتيسير الإجراءات لاستغلالها في أنشطة زراعية منتجة تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وفي الحدّ من البطالة.

وتمّت الإشارة إلى استمرار العراقيل البيروقراطية التي تحول دون إنجاز بعض المشاريع البسيطة، على غرار إقامة خزّانات مياه للفلاحة أو الشّرب، مع المطالبة بتبسيط المسارات الإدارية، وبتسريع تسليم شهائد الملكية للمواطنين، بما يسهّل الاستثمار الفلاحي والعقّاري.

وطالب عدد من النواب بتسوية وضعية أراضي «الحبس» ومعالجة الإشكاليات المرتبطة بها، قصد استغلالها في مجالات التنمية والاستثمار. ودعوا إلى رفع التّجميد عن الأراضي الاشتراكية قصد إدماجها في الدّورة الاقتصادية، بما يتيح استثمارها في مشاريع تنموية تواكب حاجيات الجهات وتسهم في تحقيق التّنمية المستدامة. كما أكّدوا ضرورة تسوية وضعية أملاك الأجانب، ووضع آليات قانونية واضحة لاسترجاعها أو إدماجها ضمن التصرّف العمومي الرّشيد.

وتناولت التدخّلات المطالبة باستئناف التّسجيل العقّاري باعتباره خطوة ضرورية لتكريس الحقوق وضمان الاستقرار العقّاري، مع التنبيه إلى خطورة التدخّلات غير المشروعة في المنظومات الرقمية الخاصّة بالملك العقّاري، عبر عمليات تدليس إلكتروني لتغيير الوضعيات القانونية للأملاك.

وتفاعلا مع تدخّلات النواب أكّد وزير أملاك الدّولة والشّؤون العقّارية الحرص على حسن توظيف الرّصيد العقّاري الوطني، عبر مقاربة تهدف إلى تثمين هذه الأملاك وتوظيفها بما يخدم التّنمية. وبيّن أنّ المساحة الجملية للأراضي الدّولية تناهز 500 ألف هكتار،

وأنّ الوزارة تعمل على استعادة الدّور الاجتماعي للدّولة في مجال السّكن، وذلك من خلال تمكين الشّركات الوطنية المختصّة في المجال العقاري من أراضٍ على ملك الدّولة بأسعار تفاضلية.

كما أشار إلى تواصل عملية التفويت في بعض العقّارات الدّولية بالدينار الرّمزي، بهدف إنجاز مشاريع سكنية وتعويض المساكن البدائية، إلى جانب التّفويت في الأراضي التّابعة للملك الخاص للدولة بالدّينار الرّمزي، لإحداث مناطق صناعية وأقطاب تكنولوجية.

وأبرز الوزير البعد الأفقي لوزارة أملاك الدّولة ودورها المحوري في مجالات متعدّدة على غرار الصّحة والطّاقة والفلاحة. وأوضح أنّ التجمّعات السّكنية، قائمة على أراض تابعة لملك الدّولة تمّ الاستيلاء عليها خلال فترات سابقة، وجاء الأمر الحكومي عدد 504 لتسوية هذه الوضعيات وفق شروط واضحة. وبيّن أنّ هناك حوالي 1200 تجمّع سكني يضمّ ما يقارب 150 ألف مسكن، وهي عقّارات مجمّدة خارج الدّورة الاقتصادية نظرا لعدم توفّر شهائد ملكية لمستغلّيها. وأكّد أنّ مشروع تسوية التجمّعات السّكنية يتطلّب موارد مالية هامة، مشيرا إلى اقتراح الوزارة جملة من الحلول لمعالجة الملف، من بينها التّغيير الآلي لصبغة العقّارات المندرجة ضمن هذه التجمّعات، بما ييسّر إجراءات تسويتها. واعتبر أنّ الأمر الحكومي عدد 504 يمثّل خطوة جريئة في تحقيق السّلم الاجتماعي وإدماج هذه العقّارات في الدّورة الاقتصادية.

وفيما يتعلّق بأملاك الأجانب، أشار الوزير إلى أنّ ما يقارب 8000 عقّار مسجّل على ملك الأجانب، وقد تمّت تسوية وضعية نحو 4000 منها، مشيرا إلى التوجّه لمراجعة النّص القانوني المنظّم للتصرّف في ملك الأجانب، بما يتماشى مع المستجدّات ويضمن الحوكمة الرّشيدة.

وأوضح الوزير أنّ لجان التصرّف في الأراضي الاشتراكية تنتهي مهامها بمرور خمس سنوات، مشيرا إلى إحداث لجنة قيادة تعنى بوضع تصوّر واضح لكيفية تعامل المحكمة العقّارية مع هذا الصّنف من الأراضي. وأفاد بأنّ مشروع النّص القانوني المتعلّق بهذا الملف قد أُنجز وتمّ توزيعه على مختلف الأطراف المعنية لإبداء آرائها وملاحظاتها بشأنه.

وأشار الوزير إلى مشروع طموح لرقمنة العقّارات الدّولية من خلال إحداث خريطة رقمية متكاملة، مبرزا أنّ هذا البرنامج متواصل بوتيرة تغطّي حوالي 10 آلاف هكتار سنويا. وأوضح أنّ هذا المسار الرقمي من شأنه أن يوفّر معطيات دقيقة ومفيدة، شرط توفّر الإمكانيات التّقنية والمالية اللازمة.

وشدّد الوزير على أنّ التّسجيل العقّاري يمثّل صيانة قانونية ضرورية، تُعتمد فيها آلية الشّهر العيني، التي تُعدّ من أنجع وسائل حماية ملك الدّولة. وأضاف أنّ المشرّع قد أدرك مبكّرا أهمية هذه الحماية القانونية، من خلال إدخال نظام المسح العقّاري منذ ستّينات القرن الماضي.

وأكّد وزير أملاك الدّولة والشؤون العقّارية أنّ الوزارة تبذل جهودا حثيثة للارتقاء بمؤسّسة المكلّف العام بنزاعات الدّولة، التي تعتبر من أبرز المؤسّسات القانونية الأفقية. وأشار إلى أنّ الوزارة تعمل على تسجيل العقّارات التّابعة للدّولة بصفة مجانية في إطار «صندوق دعم الرّصيد العقّاري. كما أوضح أنّ عملية جرد عقّارات الدّولة تتم ميدانيا، من خلال تنقّل الفرق الفنّية المختصّة للتثبّت من ملكية الدّولة للعقّار وتقييمه .

وفيما يتعلّق بملف المصادرة، أفاد الوزير بوجود لجنتين صلب كل من وزارة أملاك الدّولة، ووزارة المالية، وقد اتّخذتا قرارات هامّة وتواصلان النّظر في عدد من الملفّات. كما أشار إلى وجود مشروع قانون يهدف إلى دمج لجنة التصرّف الحالية وإحداث لجنة قارّة تعنى حصريا بإدارة العقّارات المصادرة. واستعرض مجهودات الوزارة لتنقيح وتطوير عدد من النّصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة، بهدف تسوية الوضعيات العقّارية، ورفع العراقيل الإدارية والتشريعية.

حـــوار مـــع وزيـــر التّعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

عقد مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 07 جويلية 2025، جلسة عامة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، خُصّصت لإجراء حوار مع السيد منذر بلعيد وزير التّعليم العالي والبحث العلمي .

وفي مستهلّ الجلسة، أكّد رئيس مجلس نواب الشعب الدّور الأساسي لوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، باعتبارها الجهة المؤتمنة على السّياسات العمومية في هذا المجال، والطّرف الرّئيسي المطالب بتوحيد الجهود لإرساء الإصلاحات والرؤى الاستراتيجية الكفيلة بجعل الجامعة التّونسية مصدرا للكفاءات المطلوبة في السّوق الوطنية والدّولية، ومركزا للبحوث والدّراسات المواكبة للتحوّلات التكنولوجية والرّقمية.

وأثار النواب في تدخّلاتهم عدّة إشكاليات، مشيرين بالخصوص الى تفاقم بطالة حاملي الشّهادات، نتيجة ضعف ملاءمة التّكوين الجامعي مع حاجيات سوق الشّغل، ودعوا إلى إيجاد فرص شغل عبر تفعيل اتّفاقيات التّعاون الفنّي . كما دعوا الى مراجعة منظومة التّقييم والتدرّج الجامعي، مشيرين الى بطء نسق التّرقيات وضعف التّحفيز، و إلى غياب مقاييس موضوعية لتثمين البحوث والجهود الأكاديمية.

ودعا النواب الى إحداث مراكز بحث علمي لما لها من أهمية في دعم التنمية بالجهات الدّاخلية وتحفيز البحث التطبيقي وربط الجامعة بالبيئة الاقتصادية، مشيرين إلى تيسير منح رخص بعث جامعات التّعليم العالي الخاص، لتوفير بدائل تعليمية متميّزة، وتحقيق التّوازن بين العرض والطّلب الجامعي، مع مراعاة الجودة والمنافسة العادلة.

كما دعوا إلى مراجعة نظام «إمد»، نظرا لتراجع مستوى التّكوين وضعف قابلية التّشغيل، مبرزين ضرورة الانتقال إلى منظومة مرنة تركّز على المهارات والمبادرة، وحوكمة المناظرات.

وطالب النواب بمراجعة الخريطة الجامعية، بما يضمن عدالة في توزيع المؤسّسات حسب الحاجيات الجهوية. وأشاروا إلى الصّعوبات في معادلة الشّهادات الجامعية، حيث يتم الاعتراف بها من وزارة التّعليم العالي، في حين ترفض بعض الهياكل المهنية قبولها، مما يعيق ترسيم المتخرّجين، وخاصّة منهم المهندسين المعماريين. ودعوا إلى مكافحة الفساد في لجان الانتداب وسدّ الثغرات في آليات الحوكمة بالمؤسّسات التّعليمية، لضمان النّزاهة والمساواة في فرص التّشغيل.

وشدّد النواب على أهمية الحدّ من الاعتماد المفرط على آلية إسداء الخدمات والعقود الوقتية في تشغيل الدّكاترة، داعين إلى توفير ظروف عمل لائقة وآليات تحترم كرامة الدّكاترة والأساتذة الباحثين، وإدماجهم في السلّم الوظيفي باعتبارهم ركيزة في تطوير التّعليم العالي والبحث العلمي.

كما تمّت الدّعوة إلى تحسين الخدمات الجامعية والترفيع في قيمة المنح الجامعية، وتأكيد الحاجة لتوفير التربّصات التّطبيقية في مختلف الاختصاصات، باعتبارها عنصرا مكمّلا للتّكوين الأكاديمي وفرصة لتعزيز حظوظ الاندماج المهني.

ودعا عدد من النواب إلى إدماج التّكنولوجيات الحديثة والذّكاء الاصطناعي في مناهج التّعليم الجامعي، والى العمل على دعم الشّركات النّاشئة كآلية لتشجيع المبادرة الخاصّة وتعزيز التّشغيل. كما شملت التّساؤلات آجال تفعيل المجلس الأعلى للتّربية، باعتباره أحد الهياكل المرجعية في رسم السّياسات التّعليمية، مع الدّعوة إلى توضيح مخرجات الاستشارة الوطنية لإصلاح المنظومة التّربوية، والاستفسار عن مدى تقدّم خطّة إصلاح التّعليم العالي.

ثمّ تولّى وزير التّعليم العالي والبحث العلمي التّفاعل مع التساؤلات والمقترحات، مبيّنا أنّ الوزارة تعمل ضمن رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى إصلاح منظومة التّعليم العالي وتكييفها مع التوجّهات الوطنية. وأكّد الشّروع في إصدار نصوص قانونية جديدة، على غرار الأمر المتعلّق بإصلاح شهادة الدّكتوراه، وتسريع إصلاح التّكوين الهندسي، فضلا عن إعداد دراسة استراتيجية لإصلاح المسارات الأكاديمية، مع التزام واضح بتفعيل مضامين «الكتاب الأبيض». وأشار إلى جهود تعميم التّكوين الرّقمي عبر دعم الجامعة الافتراضية وتوسيع فرص التعلّم للجميع، إضافة إلى دعم تشغيل الدكاترة من خلال إتاحة فرص التّدريس، مؤكّدا التّفاعل الإيجابي مع المبادرات التّشريعية الدّاعية إلى تطوير التّعليم العالي الخاص، الذي تخضع مؤسّساته إلى مراقبة دقيقة.

وفيما يتعلّق بإحداث المؤسّسات الجامعية، أكّد الوزير العمل على دعم المؤسّسات القائمة، في إطار تنسيق وثيق مع وزارتي الصحّة والتّربية، حيث تمّ الاتفاق على التّرفيع في طاقة استيعاب كلّيات الطّب بنسبة 30 %، كما يجري العمل على معالجة النّقص في عدد النّاجحين بشعبة الرّياضيات.

وشدّد الوزير على أهمية قطاع البحث العلمي كرافعة للتّنمية، مبرزا أنّ 46 % من ميزانية الاستثمار المخصّصة للوزارة توجّه إلى دعم منظومة البحث. و أشار إلى جهود دعم الجامعات الذّكية في مجالات الطّاقة والمياه والطّب، وتطوير حوكمة مخابر البحث، مع تدعيمها بالموارد البشرية الضرورية، خاصة حاملي شهادة الدّكتوراه، إلى جانب العمل على إحداث مدارج للدّكتوراه وربط مخرجات البحث بحاجيات الاقتصاد الوطني.

وأكّد الوزير أنّ العمل جار على مراجعة الإطار القانوني المنظّم للحياة الجامعية، وتنقيح القرار المتعلّق بالسّكن الجامعي في اتجاه الترفيع في مدّة الانتفاع، إلى جانب تحديث كرّاسات الشّروط الخاصّة بإحداث المبيتات الجامعية. وأشار إلى أنّه تمّ توفير نحو 66 ألف سرير بهدف دعم الطّاقة الإيوائية، كما رُصدت اعتمادات بقيمة 185 مليون دينار سنويا لفائدة قرابة 150 ألف طالب في شكل منح ومساعدات اجتماعية.

وأفاد الوزير أنّ الوزارة أنجزت دراسة شاملة حول الانتقال الرّقمي بهدف تعصير المسار الجامعي لفائدة الطّلبة والأساتذة، وتمّ إحداث مركز حساب بالتّعاون مع الجانب الصّيني، وهو ثاني أكبر مركز حساب على مستوى القارّة الإفريقية بعد مركز الحساب المركّز في دولة جنوب إفريقيا.

وأوضح أنّ المناظرات تُجرى تحت إشراف 150 لجنة وطنية وبمشاركة أكثر من 800 أستاذ جامعي، مؤكّدا أنّ الوزارة تعاملت بجدّية مع كلّ العرائض الواردة، وأذنت بفتح مهمّات تفقّد كلّما اقتضى الأمر.

وأوضح أنّ الوزارة قامت بتجربة نموذجية، فيما يتعلّق بانتداب الأساتذة العرضيين، وتتمثّل في تقديم معايير التّقييم بصفة مسبقة على كل المتناظرين، كما انطلقت في تحديد حاجيات المؤسّسات فيما يخصّ حاملي شهائد الدّكتوراه. وأشار إلى أنّ مصالح رئاسة الحكومة ووزارة المالية تعمل على بلورة حلّ شامل وجذري لهذه الفئة.

وفي ختام الجلسة، شدّد رئيس مجلس نواب الشعب على أنّ قطاع التّعليم العالي ركيزة أساسية ضمن السّياسات العمومية الهادفة إلى تنمية الموارد البشرية. وأكّد أنّه سيظل محلّ متابعة دقيقة من قبل النواب، مما يستوجب تكثيف الجهود وتعزيز العمل المشترك للقضاء على الأسباب التي عمّقت شعور الإحباط لدى عدد من الشّباب.

وجدّد استعداد المجلس للانخراط الإيجابي في دعم جهود مؤسّسات الدّولة من أجل بلورة رؤية استشرافية للتّعليم العالي، وصياغة استراتيجية متكاملة للبحث العلمي، بما يستدعي مراجعة البرامج وتوجيهها نحو إختصاصات مبتكرة تتماشى مع التحوّلات الرّقمية ومتطلّبات سوق الشّغل، خاصّة في مجالات الذّكاء الاصطناعي والمبادرة والابتكار.

حـــوار مـــع وزيـــر التّربيـــة

عقد مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 14 جويلية 2025، جلسة عامة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، خصّصت للحوار مع السيد نور الدين النوري وزير التّربية

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب في مستهلّ الجلسة أنّ القطاع التّربوي يُمثّل مكسبا وطنيا، يقوم على إيمان راسخ بأهمية الاستثمار في القدرات البشرية لبناء مجتمع متعلّم ومتقدّم. وأشار إلى أنّ هذا التوجّه حظي بدعم إضافي من قبل دستور 25 جويلية 2022 الذي أكّد الحق في التعلّم للجميع وأسّس لمنظومة تربوية متكاملة.

وبمناسبة إختتام السّنة الدّراسية عبّر رئيس مجلس نواب الشعب عن تقديره لكل أفراد الأسرة التّربوية الموسّعة على جهودهم المتواصلة. وتوجّه بالتّهاني بمناسبة نجاح وتفوّق أبنائنا وبناتنا في مختلف مراحل التّعليم.

وقدّم وزير التّربية مداخلة أكّد في بدايتها نجاح السّنة الدّراسية، مشيرا إلى أنّ مختلف الاستحقاقات، خاصّة المناظرات

والامتحانات الوطنية، جرت في ظروف طيّبة وفي إطار من التّكامل والمسؤولية المشتركة. وأوضح أنّ نسبة النّجاح في إمتحان الباكالوريا بلغت حوالي 52,57 % . كما أشار إلى أنّ الوزارة بذلت جهودا كبيرة للتصدّي لظاهرة الغشّ الإلكتروني من خلال خطّة شاملة تضمّنت حملات تحسيسية واستعمال وسائل إلكترونية متطوّرة، مؤكّدا أنّ مقاومة هذه الظّاهرة متواصلة حفاظا على مصداقية الشّهادات الوطنية.

كما تطرّق إلى خطط الوزارة لتحسين النّتائج في بعض الجهات، من خلال دعم التأطير العلمي والبيداغوجي وتحسين البنية التّحتية وظروف التّدريس، مؤكّدا الحرص على إدماج ذوي الإعاقة وضمان تكافؤ الفرص بينهم وبين بقية التلاميذ.

وفي إطار التحوّل الرقمي، كشف الوزير عن تجهيز المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية بـ 2260 مخبر متنقّل، إضافة إلى توفير التجهيزات الإعلامية والمكتبية لتأثيث أكثر من 5270 قاعة تدريس. كما أعلن عن قيام الوزارة بجرد للمباني الخطرة وإعداد خطّة عاجلة لتهيئتها حتى تكون المؤسّسات جاهزة لاستقبال التّلاميذ في ظروف آمنة مع افتتاح السّنة الدّراسية المقبلة.

وأعلن الوزير في سياق آخر، عن إدماج دفعة أولى تضمّ 1069 أستاذا ومعلّما نائبا في خطوة تعتبر ثورية لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع تعيينهم بصفة رسمية قبل موفّى جويلية، إضافة إلى إدماج 1226 عون مخبر وإطار إداري يقع خلاصهم بداية من سبتمبر 2025.

وشدّد الوزير على أنّ العمل متواصل رغم الصّعوبات لتحقيق مدرسة عمومية آمنة، عصرية وشاملة، تليق بتلاميذ تونس في مختلف جهاتها.

ودعا عدد من النواب في تدخّلاتهم وزارة التّربية إلى الشّروع الفوري في عملية الإصلاح التّربوي الشّامل في ظلّ مواصلة تعطّل المجلس الأعلى للتّربية. وأوضحوا أنّه من غير المنطقي أن يظلّ النّظام التّربوي التّونسي يعتمد على قانون توجيهي قديم وعلى مناهج تربوية بالية، داعين إلى وضع الأطر القانونية الخاصّة بإصلاح المنظومة التّربوية واتّخاذ الإجراءات المدروسة والجريئة في هذا الاتّجاه .

كما دعوا إلى العمل على مراجعة منظومة التّعليم الخاص والنّهوض بالمدرسة العمومية وإعادة النّظر في التّكوين المهني نحو إعادة تركيزه في مستوى الإعدادي، لمجابهة إشكالية تزايد عدد التّلاميذ المنقطعين عن الدّراسة في مستوى السّنة السّابعة أساسي

وشدّد النواب على ضرورة مراجعة التوقيت المدرسي وتوفير قاعات المراجعة بالمدارس وتكثيف الأنشطة الثّقافية بها، والعودة إلى نظام نصف الإقامة لحماية التلاميذ.

وحثّ عدد من النواب على صيانة أسوار المدارس وأسقف أقسامها، ودعوا إلى ضرورة مجابهة مشكلة اكتظاظ الأقسام عبر توسعة بعض المؤسّسات التّربوية وإحداث أخرى خاصّة في بعض المناطق التي تشهد كثافة سكانية عالية، مشدّدين على ضرورة الإسراع بإصلاح المسالك المؤدّية الى المدارس والمعاهد في بعض المناطق النّائية.

وشدّد النواب على ضرورة النّهوض بالوضعية المادية للمعلّمين والأساتذة وصرف مستحقّاتهم كاملة وفي موعدها، منتقدين القيمة المالية لمنحة الإنتاج التي تسند إليهم والتي لا تتجاوز 40 دينارا. وحثّوا الوزارة على تسوية وضعية حاملي الإجازة في المسار العلمي، والمرشدين التطبقيين، وأعوان التّأطير المعترضين غير المباشرين، والمساعدين البيداغوجيين الذين لا يتمتّعون بخطّة وظيفية والذين تسند إليهم منحا لا تغطّي مصاريفهم الحياتية الأساسية، داعين إلى الإسراع بإصدار حركة مديري المدارس الابتدائية .

واعتبر النواب أنّ ظاهرة الغشّ في امتحان البكالوريا باستعمال الأجهزة الرّقمية قد تفاقمت خلال هذه السّنة الدّراسية وذلك بشهادة الأساتذة المشرفين على عملية إصلاح الإمتحانات، داعين إلى ابتكار حلول رقمية لمجابهة هذه الظّاهرة التي من شأنها أن تمسّ من قيمة الشّهائد العلمية.

كما طالب النواب بضرورة إعداد خطّة عمل يرأسها وزير التّربية من أجل مساعدة بعض الجهات على تحسين نتائج أبنائها في المناظرات الوطنية، وخاصة منها ولاية جندوبة التي تذيّلت ترتيب نسب النّتائج في امتحان الباكالوريا.

وأكّد عدد من المتدخّلين أنّ تونس مدعوّة إلى إحداث ثورة حقيقية لإصلاح المنظومة التّربوية ترتكز على نموذج عصري متجذّر في بيئته ومنفتح على عالم يكرّس الكرامة ويحتكم إلى العدل، ويؤمن بأن كل تلميذ مشروع مواطن حر.

وفي تفاعله مع مداخلات النواب، أكّد وزير التّربية أنّ إصلاح وضع المؤسّسات التّربوية لا يمكن أن يتحقّق في بضعة أشهر، مشدّدا على أنّ خطّة الوزارة تمتد على مدى ثلاث أو أربع سنوات، بهدف الوصول إلى مرحلة صيانة شاملة ودورية لجميع المؤسّسات، من خلال تدخّلات سنوية مدروسة تضمن استدامة البنية التحتية. وأوضح أنّ الوزارة تدرك جيّدا حجم التّراكمات النّاتجة عن سنوات من الإهمال، مضيفا أنّ التّعاطي مع هذا الواقع يتم بعقلانية ومسؤولية، بعيدا عن التهويل أو النّظرة السّوداوية.

كما بيّن أنّ البنية التّحتية في عدد من المؤسّسات تعاني من اهتراء واضح، لكن ذلك لا يمنع من فرص التّطوير. وأكّد أنّ الوزارة تنفّذ سنويا أكثر من ألف تدخّل، سواء في إطار مشاريع صيانة كبرى أو عبر تدخّلات جزئية حسب الحاجة، مبيّنا أنّ هذا النّسق سيرتفع خلال الفترة المقبلة، رغم التحدّيات والعراقيل التي تعترض التنفيذ. وشدّد على أنّ الهدف الأساسي الذي تعمل الوزارة على تحقيقه هو تجسيد شعار مدرسة عمومية جاذبة تليق بمكانة التّلميذ والمربّي.

وأكّد الوزير أنّه زار أغلب ولايات الجمهورية وعاين مباشرة تفاوت حالة المؤسّسات، حيث توجد مؤسّسات تستوجب تدخّلا عاجلا، وأخرى يمكن تأجيل صيانتها، إلى جانب مؤسّسات في وضعية جيّدة. ودعا إلى التّعامل مع هذا الواقع بروح من المسؤولية، بعيدا عن التّعميم أو التّشاؤم. كما أكّد أنّ الهياكل المركزية والمندوبيات الجهوية تعمل دون انقطاع لمعالجة الإشكاليات، مشيرا إلى أنّه لا يتردّد في التدخّل كلّما اقتضى الأمر، ضمانا لسلامة الفضاء التّربوي ومستخدميه.

وكشف الوزير أنّ فرق العمل الميدانية ستواصل زياراتها المنتظمة إلى المؤسّسات التّربوية لمعاينة أوضاعها واقتراح الحلول، بالتنسيق

مع كل المتدخّلين، بهدف ضمان فضاءات تعليمية آمنة ومجهّزة بما يلزم من وسائل العمل والتّدريس.

أما فيما يتعلّق بالاستعدادات للسّنة الدّراسية المقبلة، فأعلن الوزير أنّ التّحضيرات انطلقت فور انتهاء الامتحانات الوطنية، مؤكّدا أنّه وجّه تعليماته إلى المندوبيات الجهوية بعدم اعتبار العطلة الصيفية فترة راحة مطوّلة، بل فرصة عملية لتأهيل الفضاءات التّربوية ومنع تدهورها بفعل الإهمال أو التّخريب.

وفي ما يخصّ تجهيز المؤسّسات، أوضح أنّ المستلزمات الضرورية ستكون متوفّرة بالحدّ المقبول من حيث الجانب الجمالي والوظيفي، إلى جانب توفير بيئة تربوية ملائمة تضمن الاستقبال والإحاطة من قبل الإطار التّربوي، مثمّنا مجهودات المربّين ومساهمتهم الفاعلة في هذا المسار. وأشار إلى أنّ الوزارة تتعامل مع مسألة التّجهيزات باعتماد مقاربة علمية تقوم على دراسة دقيقة لحاجيات كل مؤسّسة، وتقوم بتزويدها مباشرة حسب الضّرورة، تفاديا لأي تأخير أو نقص.

وبيّن أنّ 17 مندوبية جهوية قد تسلّمت بالفعل مخابر إعلامية متطوّرة بمعدل مخبر واحد على الأقلّ لكل معهد وإعدادية، في انتظار استكمال التّوزيع على بقية المندوبيات، مع التوجّه أيضا نحو دعم المدارس الابتدائية. وأكّد ضمان عدم بقاء أي مؤسّسة تربوية خارج إطار التّعليم العصري، ضمن رؤية شاملة للتحوّل الرّقمي في المجال التّربوي

وفي ختام الجلسة، بيّن السيد ابراهيم بودربالة أنّ اهتمام النواب بالمشاغل والإشكاليات المرتبطة بتحقيق الأهداف التي يتمّ وضعها صلب السّياسات التربوية، يتنزّل في إطار القيام بدورهم في إيصال صوت المواطن والدّفاع عن تطلّعاته وآماله، التي هي في واقع الأمر آمال الأجيال القادمة وتطلّعاتها.

كما شدّد على أنّ المصلحة الوطنية تقتضي تكامل الأدوار بين وظائف الدّولة وتأكيد الحرص على تدعيم مقوّمات التّناغم والعمل المشترك على أهداف جامعة بوصلتها الارتقاء بالمنظومة التّربوية وبجودة التّعليم في جميع المؤسّسات التّربوية في كلّ ربوع البلاد.

وأعرب عن يقينه في أنّ المجلس الأعلى للتّربية والتّعليم الذي تمّ استكمال النّصوص القانونية المنظّمة له سيقوم بدوره المُرتقب، وسيتمّ الشروع بكلّ جدّية وعمق في الإصلاحات الضّرورية التّشريعية منها والبيداغوجية والمؤسّساتية وغيرها، ممّا يتطلّبه ضمان مستقبل واعد للأجيال القادمة .

حوار مع وزير الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري

عقد مجلس نواب الشعب يوم الثلاثاء 15 جويلية 2025، جلسة عامة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، خصّصت للحوار مع السيد عز الدين بن الشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري .

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب المكانة الاستراتيجية التي يحتلّها القطاع الفلاحي باعتباره أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، وذلك بالنّظر إلى دوره المحوري في تحقيق الأمن الغذائي والمائي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأشار إلى أنّ هذا القطاع يواجه تحدّيات متزايدة، مرتبطة بندرة الموارد الطّبيعية والتغيّرات المناخية والاقتصادية وارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبات التّسويق. كما لفت النّظر إلى المشاكل الهيكلية على غرار سياسات الحوكمة وتدهور منظومات الإنتاج وارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية. وأكّد أهمية فتح حوار حول الإشكاليات المطروحة، بما يتيح تبادل الرؤى واقتراح حلول عملية في إطار مقاربة تشاركية، تساهم في صياغة سياسات فلاحية أكثر نجاعة وفعالية.

ثمّ قدّم وزير الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري عرضا عن أنشطة الوزارة والإجراءات التي تمّ اتخاذها خلال الفترة الأخيرة. وبيّن أنّ مصالح الوزارة قامت بمتابعة مخطّط تأمين التزوّد بالماء الصّالح للشّرب في كل الولايات من خلال تشكيل فرق عمل مشتركة ووحدات يقظة صلب الشّركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، كما قامت بتنفيذ أعمال حفر وتجهيز للآبار وتحسين لشبكات التّوزيع وتركيب عدّادات ذكية لتعزيز الحوكمة، كما وفّرت شاحنات وصهاريج لتزويد السّكان بالماء الصّالح للشّرب في الوسط الرّيفي، مع إزالة أكثر من ثلاثة آلاف ربط عشوائي إلى حدود شهر جوان من السّنة الجارية.

وبيّن أنّ الوزارة خصّصت كميات من مياه الريّ لتزويد البيوت المحمية والأشجار المثمرة وريّ نحو أربعين ألف هكتار عبر منظومات سدود كبرى في موسم الريّ 2024-2025. كما أشار إلى الحرص على معالجة المديونية المتراكمة عبر جدولة ديون الفلاّحين وتوفير شروط سداد مشجّعة، وتخصيص مبالغ مالية للصّيانة الوقائية للمنشآت المائية وتهيئة المسالك الفلاحية لتحسين ظروف الاستغلال.

وتطرّق الوزير إلى قطاع الحبوب الذي شهد ضبطا شاملا لمنظومة التّجميع وتمويل شراء الحبوب لفائدة المجمّعات، مع تنشيط النّقل وزيادة التّعريفات، وهو ما سمح بجمع أكثر من عشرة ملايين قنطار من الحبوب حتى منتصف جويلية 2025، وذلك في إطار خطّة تراعي حاجيات المطاحن. وبيّن أنّه تمّ إحداث صندوق تعويض على الأضرار الفلاحية النّاجمة عن الجوائح الطبيعية وفق نصوص قانونية منظّمة.

وأوضح أنّ قطاع الزّيتون سجّل إنتاجا مرتفعا بنسبة زيادة بلغت 55 % خلال موسم 2024/2025، وهو ما مكّن من تصدير كمّية كبيرة رغم تراجع العائدات جرّاء انخفاض الأسعار العالمية. وأفاد أنّ قطاع التّمور شهد تراجعا محدودا مع انخفاض في التّصدير.

أمّا عن مادّة البطاطا، فقد أقرّت الوزارة برنامجا لتكوين مخزون تعديلي مع العمل على توسيع الزّراعة. وبيّن الوزير أنّ قطاع اللّحوم

حافظ على مستواه رغم استمرار الذّبح العشوائي، في حين شهد موسم عيد الإضحى ارتفاعا في الأسعار نتيجة تزايد الطّلب. وأعلن في ذات السّياق، أنّه تمّ دعم الإنتاج والمخزونات بشكل كبير فيما يتعلّق بقطاع الدّواجن، مع اعتماد نظام لتقييم الحصص وتحسين استغلالها، وإطلاق مشروع لإنتاج أمّهات الدّواجن محليا لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاستيراد، إضافة إلى تكوين مخزونات استعدادا للموسم السّياحي.

وفيما يتعلّق بالصّيد البحري وتربية الأحياء المائية، أعلن أنّ الوزارة أصدرت عدّة قرارات لتنظيم استغلال الموارد البحرية وحوكمة الصّيد. وذكّر بأنّه تمّ استئناف نشاط الصّيد التّرفيهي بتنظيم دقيق، ومتابعة مواسم الصّيد وفق حالة المخزون، مع تكوين فرق لرصد تأثيرات التغيّرات المناخية.

وتطرّق النواب في تدخّلاتهم الى مسائل تهمّ غياب التزوّد بالمياه الصّالحة للشّرب خاصّة في المناطق الدّاخلية، وضرورة تنظيم منح رخص حفر الآبار لضمان استغلال مستدام للموارد المائية، مع المطالبة بتحسين استغلال مياه الأمطار وتطوير مشاريع لتجميعها وتخزينها بدلا من سكبها في البحر.

كما تمّ تأكيد ضرورة مواجهة ظاهرة الحشرة القرمزية بسرعة وفعالية لحماية المحاصيل الزّراعية، والتدخّل العاجل لحماية محصول التّين الشّوكي باعتباره مصدر رزق لعديد العائلات. وطالب النواب بتعزيز العنصر البشري المختص في المندوبيات الجهوية للفلاحة لدعم الأداء الميداني، ودعم صغار الفلاّحين عبر برامج تمويلية ومساعدات تقنية لضمان استمراريتهم، مؤكّدين ضرورة تطبيق استراتيجية فعّالة لإدارة المجامع المائية لضمان التزوّد المستدام بالماء الصّالح للشّرب، وإيجاد حلول مستدامة لتوفير الموارد المائية لمواجهة التحدّيات المستقبلية، مع المطالبة بتبسيط إجراءات منح رخص حفر الآبار العميقة لتوفير موارد مائية إضافية.

وتمّت الدّعوة الى الاستعداد المبكّر للموسم الفلاحي المقبل من خلال توفير الأسمدة والمبيدات والأدوية اللاّزمة وترشيد التصرّف في مياه الأمطار، مع وضع وتنفيذ خطّة شاملة لمواجهة نقص الموارد المائية ومجابهة ظاهرة التصحّر.

وتطرّق النواب الى تسوية أوضاع عمّال الأراضي الدّولية لتأمين استمرارية الإنتاج ودعم الفلاحين، وتساءلوا عن مدى نجاعة أداء ديوان الحبوب وديوان الزّيت وديوان تربية الماشية وديوان الأراضي الدّولية وديوان الأعلاف في دعم القطاع الزّراعي، مؤكّدين أهمية القيام بإصلاحات هيكلية للدّواوين الرّاجعة بالنّظر لوزارة الفلاحة لتعزيز فاعليتها وقدرتها على مواجهة تحدّيات القطاع الفلاحي، مع الحثّ على المحافظة على الثروة الغابية عبر تكثيف حملات التّشجير وتعزيز وسائل الوقاية من الحرائق.

ودعا النواب إلى مراجعة الإجراءات والنّصوص الترتيبية المنظّمة لقطاع الصّيد البحري، وطالبوا بتهيئة وتجهيز الموانئ البحرية وتحسين بنيتها التّحتية، مع دعم الصّيادين وتيسير ظروف عملهم.

وأكّد وزير الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري في تعقيبه على تساؤلات النواب، أنّ الوزارة تشتغل على أساس معطيات دقيقة وموضوعية، نافيا وجود رشاوى أو شبهات فساد .وشدّد على أنّ رخص حفر الآبار تسند وفق شروط ومعايير واضحة.

وأشار إلى أنّ صادرات زيت الزّيتون سجّلت تراجعا بنسبة 25 بالمائة خلال السّداسي الأوّل من السّنة الحالية، إلّا أنّ الميزان التّجاري الغذائي عرف تحسّنا بنسبة 125 بالمائة رغم التحدّيات المناخية والاقتصادية.

وفي ما يتعلّق بالموارد المائية، أوضح أنّ نسبة امتلاء السّدود لا تتجاوز 36 بالمائة من طاقة الاستيعاب، وهي نسبة ضعيفة بالنّظر إلى الحاجيات المتزايدة. وقد تسبّبت هذه الوضعية في اضطراب التزوّد بالمياه بعدد من المناطق. وأفاد أنّه تمّ الانطلاق في عدد من المشاريع المائية من بينها مشروع بئر النّخلة، وتدعيم بئر سيدي خيار، ومنظومة الجريصة، وربط سكّان الزوارية بالماء الصّالح للشّرب.

كما تمّ إيفاد فريق من الإدارة المركزية إلى ولاية توزر بداية من 15 جويلية للعمل على إيجاد حلول عملية لأهم الإشكاليات المطروحة. وتشمل المشاريع كذلك تحسين التزوّد بالمياه في المحور الجنوبي من ولاية صفاقس، وتحديدا في مدن الصّخيرة، وبئر علي بن خليفة، ومنزل شاكر، إلى جانب إصلاح شبكة التزوّد في ولاية أريانة. وأعلن الوزير عن برمجة إحداث وتهيئة 21 الف هكتار إضافي في المناطق السقوية، مع تقدّم المشاريع الخاصّة بتحويل المياه المعالجة نحو أقطاب الإنتاج في كل من تونس، سوسة، وصفاقس.

وأشار الوزير إلى أنّ الموسم الفلاحي شهد تراجعا في منظومة الأعلاف المركّبة والخشنة نتيجة الظّروف المناخية رغم استقرار السّوق العالمية، موضّحا أنّ ديوان الأعلاف يشهد نسقا تصاعديا في تدخّلاته لتنظيم السّوق وتعديل الأسعار.

وبيّن أنّ الدّولة تخصّص سنويا 95 مليون دينار لدعم قطاع الصّيد البحري، وذلك من خلال توفير منحة المحروقات المدعّمة. وأفاد بأنّه يتواصل العمل على تأهيل وتوسعة الموانئ، حيث تمّ إنجاز الدّراسات الفنّية اللاّزمة وتُجرى حاليا اتّصالات لتوفير التّمويلات الضّرورية.

وأكّد أنّ الوزارة تعمل على تحسين منظومة تخزين الحبوب، عبر بناء مخازن جديدة وتأهيل الخزّانات الحالية، إلى جانب إطلاق دراسة لإعادة هيكلة ديوان الحبوب لتحسين أدائه وتطوير تدخّله في السّوق.

أما فيما يتعلّق بزيت الزّيتون، فقد أفاد أنّ الوزارة انطلقت في الاستعدادات المبكّرة لموسم الجني القادم، من خلال معالجة الإخلالات السّابقة، وتحسين ظروف التّخزين، ودعم الفلاّحين وأصحاب المعاصر، فضلا عن مشروع إعادة هيكلة ديوان الزّيت بهدف رفع مردوديته.

وفي ما يخصّ مكافحة الحشرة القرمزية، أوضح الوزير أنّه تمّ اعتماد الدعسوقة كحل بيولوجي، وهي حاليا في مرحلة التّكاثر، وتمّ إعلام الفلاّحين بضرورة العناية بهذه الوسيلة الطبيعية لتعزيز فعاليتها، بالتّوازي مع استعمال طريقة «الزبيرة» للحدّ من انتشارها.

النواب يتوجّهون بأسئلة شفاهية الى عدد من أعضاء الحكومة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 130 من النّظام الداخلي لمجلس نواب الشعب عقد مجلس نواب الشعل خلال الفترة الممتدة من أفريل الى جويلية 2025، أربعة جلسات عامة خُصّصت لتوجيه أسئلة شفاهية إلى كل من وزير الشّباب والرّياضة، ووزير الدّاخلية، ووزير الصحّة، ووزيرة الشّؤون الثّقافية .

ونستعرض في ما يلي فحوى هذه الأسئلة، وأجوبة أعضاء الحكومة :

الأسئلة الموجّهة الى السيد الصادق المورالي وزير الشّباب والرّياضة خلال الجلسة العامة ليوم 15 افريل 2025

سؤال النائب ريم الصغير

تمحور حول تاريخ تحيين منحة العودة المدرسية لأساتذة التّربية البدنية والتّسريع في إصدار الأوامر والصّرف الرّجعي والتّرقيات المهنية لمهن الرّياضة.

كما تناول آجال تفعيل ملف التّكوين المستمر لإطارات التّربية البدنية ومهن الرّياضة وفتح دورات تكوين وتثمين الشّهادات والمسار المهني، وآجال مضاعفة منحة الباكالوريا رياضة .

وتقدّمت بسؤال حول امكانية منح أبناء أساتذة التّربية البدنية ومهن الرّياضة حقّهم في المنحة الجامعية، وعن خطّة الوزارة فيما يتعلق برياضيي النّخبة المتعلّقة بالمسار الدّراسي والجمعياتي، بالإضافة إلى تفعيل الشّراكة بين الجامعة التّونسية لرياضة المعوقين ومراكز التّربية المختصّة للمعوقين.

وأشار الوزير إلى إجراءات الوزارة لفائدة منظوريها، ومنها صرف منحة العودة المدرسية لإطارات التّربية البدنية، وإعداد منشور يهمّ مضاعفة منحة الباكالوريا في مادّة الرّياضة،

وبخصوص المنح الجامعية، أوضح الوزير أنّ القانون لا يسمح بإعطاء أولوية لأبناء هذه الفئة، نظرا لاعتماد معايير موحّدة من قبل وزارة التّعليم العالي، أما فيما يتعلّق بالمنشآت الرّياضية داخل المؤسّسات التّربوية، فقد شدّد على أنّ وزارة التّربية هي الجهة المختصّة بإحداثها وتهيئتها، ولا يمكن إدماجها ضمن وزارة الشّباب والرّياضة.

كما بيّن أنّ علاج الرّياضيين يتمّ تأمينه من قبل المؤسّسات الاستشفائية، بما يضمن التكفّل بحالاتهم الصحّية في إطار منظومة الرّعاية المتوفّرة.

وأكّد عمل الوزارة على وضع منظومة رياضية جديدة تهدف إلى الإعداد الجيّد للتّظاهرات، إلى جانب رصد الاعتمادات اللاّزمة لتأهيل المنشآت .

وفيما يخصّ رياضة المعوقين، أكّد الوزير تواصل الشّراكة مع مختلف الهياكل المعنية، مع السّعي إلى تطوير هذا الإطار.

سؤال النائب محمد بن سعيد

تمحور حول الوضع الشّبابي والرّياضي بمعتمديات تاكلسة والهوارية ومنزل تميم.

وأوضح الوزير أنّ معتمدية تاكلسة تضمّ ملعبا بلديا معشّبا، وتمّت برمجة مشروع لإحداث حجرة ملابس فيه، إلى جانب برامج أخرى ضمن سياسة تهذيب الأحياء. كما تمّ رصد اعتمادات لمشروع تهيئة منشآت رياضية بمواصفات الجيل الثّاني في الهوارية، في انتظار توفير العقّار المناسب للانطلاق في الأشغال.

وأكّد تنفيذ جملة من مشاريع التهيئة للفضاءات الرّياضية والشّبابية في منزل تميم، مع برمجة مشاريع إضافية على غرار القاعة متعدّدة الاختصاصات بمنزل حر.

سؤال النائب عزيز بالأخضر

تمحور حول المنشآت الشّبابية والرّياضية بمعتمدية مرناق والوضع الرّياضي وتوقّعات الوزارة لتحسينه.

وأوضح الوزير أنّه تمّ تخصيص اعتمادات لتهيئة عدد من المنشآت والفضاءات الرّياضية بمرناق، فضلا عن صيانة دور الشّباب وتوسعتها. وأشار إلى أنّ الزّيارة التي أجرتها مصالح الوزارة كشفت عن إشكاليات تتعلّق بغياب الصّيانة وإغلاق قاعة المصارعة، ما دفع بلدية مرناق إلى التعهّد برصد اعتمادات لصيانتها، ورصدت الوزارة اعتمادات إضافية لدعم هذه المنشآت.

وأكّد العمل على إعادة النّظر في الخريطة الشّبابية والرّياضية بالمنطقة، بما يضمن توزيعا أكثر فاعلية للمنشآت والأنشطة.

سؤال النائب عبد القادر بن زينب

تمحور حول وضع الشّباب والرّياضة في ولاية نابل.

وأوضح الوزير أنّ الجهة تضمّ 28 منشأة رياضية و19 منشأة شبابية وفضاءات ترفيهية، تمّ رصد اعتمادات لتهيئتها. وقدّم عرضا عن البرامج الوطنية والاستراتيجية المعتمدة على

المستوى الجهوي، والهادفة إلى نشر الثّقافة الرّياضية وتحقيق الإدماج الاجتماعي. وبيّن أنّ الولاية تحتلّ المرتبة الثّالثة وطنيا من حيث عدد القاعات الرّياضية، مشدّدا على أنّه تمّ اتخاذ عدّة إجراءات، منها إحداث ملاعب معشّبة، والتّوصية بتهيئة عدد من الملاعب، إضافة إلى توفير التّجهيزات اللّازمة للمؤسّسات الشّبابية والرّياضية.

وتوجّه السيد عبد القادر بن زينب بسؤال حول الوضع الرّياضي والشّبابي في معتمدية سليمان.

وأوضح الوزير أنّ الجهة تضمّ ثلاث مؤسّسات شبابية، وتمّت تهيئة دار الشّباب بسليمان وتحويلها إلى دار شباب من الجيل الثّاني، كما تمّ دعم دور الشّباب في المناطق الرّيفية في إطار تقريب الخدمات. وأشار إلى وجود 14 جمعية رياضية تنشط في عدة اختصاصات، وإلى رصد اعتمادات لتعشيب عدد من الملاعب وتهيئة المنشآت.

سؤال النائب محمد علي فنيرة

تناول خطط واستراتيجيات دعم وتعزيز النّشاط الرّياضي في ولاية نابل وخاصة في معتمدية قرمبالية، بالإضافة إلى تحسين المرافق وتوفير الدّعم للأندية وللرّياضيين.

وبيّن الوزير أنّه تتوفّر في قرمبالية مختلف أصناف المنشآت الرّياضية. وقدّم بسطة عن البرامج المستقبلية في الجهة، مؤكّدا الحرص على التّوازن في التوزيع.

سؤال النائب سيرين مرابط

تمحور حول مدى تقدّم برنامج إعادة تهيئة المدرسة المهجورة بالملاسين من معتمدية السيجومي لإقامة مركّب شبابي ورياضي وثقافي متكامل، وعن مدى تقدّم إجراءات طلب تخصيص العقّار لفائدة الوزارة.

وبيّن الوزير أنّه تمّ رصد الاعتمادات المالية اللّازمة للمشروع، ومراسلة وزارة أملاك الدّولة والشّؤون العقّارية لتخصيص العقّار لفائدة وزارة الشّباب والرّياضة. وأشار الى خصوصية العقّار المعني والمصنّف كمنطقة خضراء مهيّأة ضمن مثال التّهيئة العمرانية لمدينة تونس.

واشار الى عدم وجود بديل مناسب لتنفيذ مشروع دار الشّباب في الجهة، ما يجعل تسريع إجراءات التّخصيص أمرا ضروريا. كما قدّم لمحة عن جملة المشاريع التّابعة للوزارة في المنطقة، منها قاعة ملاكمة مجهّزة وملعب معشّب.

سؤال النائب طارق المهدي

تمحور حول الميزانية المرصودة لتوسعة ملعب الطيب المهيري، وإجراءات تفعيل انطلاق أشغال المدينة الرّياضية وتطوير عدد من ملاعب كرة القدم في ولاية صفاقس.

وأوضح الوزير أنّه تمّ رصد اعتمادات لتوسعة ملعب الطيب المهيري ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2020، مشيرا إلى تقدّم إنجاز المشروع الذي أحيل إلى بلدية صفاقس، وتعمل الوزارة بالتّنسيق مع وزارة التّجهيز والإسكان على استكماله. كما أكّد أنّ مشروع المدينة الرّياضية بصفاقس يُعدّ من المشاريع الوطنية، وتمّ تخصيص العقّار بمنطقة «حقونة»، مع سعي الوزارة إلى تسريع وتيرة الإنجاز. وقدّم الوزير عرضا عن المشاريع الرّياضية بالجهة، والبرامج والعراقيل التي تعترض تنفيذها، مؤكّدا التزام الوزارة بحلحلة جميع الإشكاليات لدفع نسق الإنجاز.

سؤال النائب ريم المعشاوي

تمحور حول الوضع الرّياضي والشّبابي بولاية الكاف.

وقدّم الوزير عرضا عن المنشآت الرّياضية والشّبابية بالجهة، والموارد البشرية المشرفة عليها، والمستفيدين منها. كما قدّم معطيات حول الجمعيات الرّياضية في الجهة وعدد المجازين، مؤكّدا الحرص على دعم الرّياضات في الجهة، ومشيرا إلى أنّه تمّ صرف المنح الرّياضية في آجالها القانونية.

كما أبرز انخراط الوزارة في تنفيذ مشاريع كبرى بولاية الكاف من بينها تعشيب عدد من الملاعب، مشيرا إلى أنّه قام بزيارة ميدانية للوقوف على الإشكاليات، مع اتّخاذ جملة من الإجراءات، من بينها الإذن بإحداث إنجازات جديدة وتوفير الاعتمادات، مع دعم القاعات الرّياضية بالتجهيزات الضرورية.

سؤال النائب النوري الجريدي

تناول الوضع الشّبابي والرّياضي بمعتمديتي القطاروبلخير من ولاية قفصة.

وبيّن الوزير أنّه تمّت برمجة مشروع إحداث ملعب بلدي جديد في القطار وتعشيبه، إلا أنّه شهد تعطيلا بسبب إشكاليات عقّارية. وأفاد أنّ نسبة تقدّم الأشغال بلغت حوالي 80 % بدار الشّباب بالقطار التي أدرجت ضمن مؤسّسات الجيل الثّاني مع رصد الاعتمادات اللّازمة.

أما بالنسبة لمعتمدية بلخير، فبيّن أنه تمّ تعشيب الملعب اصطناعيا، مضيفا أنّ دار الشّباب المصنّفة ضمن

الجيل الثّاني تتوفّر على فضاءات كبرى للأنشطة الجماهيرية. كما أشار إلى دراسة إمكانية إحداث ملاعب أحياء، مؤكّدا رصد اعتمادات إضافية لإنجاز منشآت رياضية وشبابية، مع العمل على إحداث نواد ثقافية في المناطق الرّيفية.

وشدّد على حرص الوزارة على توفير رحلات مجانية للشّباب، ودعم الأنشطة الثّقافية والرّياضية.

سؤال النائب حسن الجربوعي

تمحور حول أسباب غياب الوزارة في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس، ووضعية الملعب البلدي بالجهة ونقص دور الشّباب ونوادي الشّباب الرّيفي وملاعب الاحياء.

وأوضح الوزير أنّ انعدام نوادي الشّباب الرّيفي في معتمدية منزل شاكر يعود إلى غياب العقّارات المهيّأة، مؤكّدا حرص الوزارة على تخصيص الفضاءات اللّازمة متى توفّرت الشّروط العقّارية. وأشار إلى القيام بزيارات ميدانية لمعاينة عدد من المواقع المقترحة، واختيار بعض البناءات القديمة لإعادة تهيئتها واستغلالها كمراكز شبابية. كما استعرض مختلف المنشآت الرّياضية المتوفّرة في الجهة، مؤكّدا عزم الوزارة على التوسّع في إنجاز ملاعب الأحياء بما يتماشى مع حاجيات الشّباب.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب في ختام الجلسة العامة أنّ الأسئلة التي طُرحت تعكس مدى اهتمام النواب بقطاع الشّباب والرّياضة، لما له من رمزية مجتمعية وأهمية. وأضاف أنّ النواب عبّروا من خلال تدخّلاتهم عن نبض الشّارع ونقلوا مشاغل المواطنين وتطلّعاتهم، ومارسوا دورهم الرقابي في إطار الصّلاحيات الدّستورية.

وذكّر بأهمية دور وزارة الشّباب والرّياضة، وبما تحظى به من مكانة، في ظلّ المهام الموكولة إليها في رعاية مجالات ترتبط بشكل مباشر بتوظيف طاقات الشّباب وتعزيز مشاركتهم في المسار الوطني. وأكّد أنّ هذه الطّاقات من شأنها أن تكون رافدا في دفع عجلة التّنمية.

ودعا إلى ضرورة توفير المسارات التي تتيح اندماج الشّباب في الحياة العامّة، والعمل على إزالة ما يواجهونه من تحدّيات.

وشدّد على أهمية تعزيز جهود تمكين الشّباب، وحوكمة السّياسات العمومية الموجّهة إليهم، ومراجعة الإطار القانوني والتّنظيمي بما يتماشى مع تطلّعاتهم.

وبيّن أنّ الاستثمار في المجال الرياضي يعدّ أولوية باعتباره قطاعا واعدا. وأكّد أهمية مزيد العناية بالبنية التّحتية والتّجهيزات الرّياضية بما يضمن توسيع قاعدة المشاركة، لاسيما في الأنشطة البدنية.

وشدّد على ضرورة صيانة المنشآت والفضاءات الرّياضية بما يعيد لها دورها المجتمعي. وعبّر عن وعيه بحجم التحدّيات، مؤكّدا استعداد المجلس للإسهام في صياغة مراجعات جوهرية، خاصّة على مستوى الهياكل الرّياضية والتصرّف في المنشآت، وتطوير التّشريعات ذات الصلة.

الأسئلة الموجّهة
الى السيد خالد النوري وزير الدّاخلية
خلال الجلسة العامة ليوم 22 أفريل 2025

أكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في مستهلّ الجلسة، ما يستحقّه أعوان وإطارات وزارة الدّاخلية من تقدير، لما يبذلونه من جهود وما يقدّمونه من عمل خدمة للمصلحة العامّة،

وبالتزامن مع إحياء الذّكرى التّاسعة والستّين لعيد قوات الأمن الداخلي، أشاد رئيس المجلس بالدّور البارز للمؤسّسة الأمنية بمختلف أسلاكها، لما تتميّز به من يقظة عالية وإصرار وطني على أداء واجبها المقدّس.

كما نوّه بما تحقّق من نجاحات في مجال مكافحة الجريمة، ودحر الإرهاب، والتصدّي لظاهرة التّهريب، بما يُعزّز ركائز السّلم الاجتماعي ويكرّس مقوّمات السّيادة والكرامة لتونس ولكافّة مواطنيها.

وترحّم رئيس المجلس على أرواح شهداء المؤسّسة الأمنية، الذين قدّموا حياتهم فداء للوطن، مؤكّدا أنّ ذكراهم ستظلّ حيّة في وجدان كلّ التّونسيين.

سؤال النائب أحمد السعيداني

تناول المعايير المتّبعة لتقييم التّعيينات في الوظيفة التّنفيذية بعد حصول تجاوزات من قبل ولّاة ومعتمدين. وتطرّق إلى موضوع عدم سدّ الشغورات في حيّز زمني معقول، مشيرا على سبيل المثال إلى معتمدية ماطر.

وأكّد وزير الدّاخلية أنّ الوزارة تعتمد تقييما سنويا لأداء الإطارات العليا على مستوى الإدارات الجهوية، يستند إلى معايير أساسية، في مقدّمتها الولاء للوطن والانسجام مع السّياسات العامّة للدّولة، إلى جانب الكفاءة المهنية، والقدرة على التّواصل الفعّال، فضلا عن حسن السّيرة والسّلوك. وأوضح أنّ الوزارة تتلقّى عددا من الشّكاوى المتعلّقة بأداء بعض المسؤولين الجهويين، يتمّ التّحقيق فيها بدقّة، وإتّخاذ الإجراءات اللّازمة في حال ثبوت التّجاوزات. واستعرض المعايير المعتمدة في تعيين المعتمدين.

وأفاد أنّ الوزارة تعمل على سدّ الشغورات المسجّلة في بعض المناصب الجهوية، في أقرب الآجال الممكنة، ويتمّ تكليف أحد المعتمدين من معتمدية مجاورة بمهام المنصب الشّاغر بصفة مؤقتة.

سؤال النائب يوسف طرشون

تمحور حول متابعة تركيز وحدة الحماية المدنية برأس الجبل وتزويدها بالموارد البشرية.

وبيّن وزير الدّاخلية أنّ هذا المشروع سيتجسّد قريبا، موضّحا أنّ الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشّؤون العقّارية

أذنت بإعداد مثال خاص بالأشغال الخصوصية والمختلفة. كما وافق ديوان الحبوب على تخصيص جزء من العقّار التابع له لفائدة مشروع الحماية المدنية.

سؤال النائب عصام البحري

تناول مواضيع تتعلّق بعدم استئناف الأشغال بالمستشفى الجهوي بقابس، وبشبهات فساد ببلدية قابس المدينة، وبالمعايير المعتمدة في التّعيينات.

وأكّد وزير الدّاخلية أنّ الأشغال الجارية بمستشفى قابس محلّ متابعة دقيقة، وأنّه تمّ إرسال وفد ميداني للوقوف على الإشكاليات المتعلّقة بمسألة النّظافة. كما أفاد أنه سيتمّ فتح باب الانتدابات وتوفير الإمكانيات المادية واللّوجستية لتحسين الخدمات البيئية والصحّية، مع دراسة إمكانية إحداث مركز حماية مدنية بالجهة.

سؤال النائب محمود شلغاف

تمحور حول آجال رفع القيود على حرّية التنقّل في جزيرة قرقنة.

وأوضح الوزير أنّ حرّية التنقّل مكفولة بموجب الدّستور. وأقرّ باتّخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية الهادفة إلى مكافحة الهجرة غير النّظامية ومواجهة بعض المخاطر الأمنية. كما أكّد أنّه ثبت خلال التحرّيات حول دخول جزيرة قرقنة وجود أشخاص يشتبه في تورّطهم ضمن شبكات تنشط في مجال الهجرة غير النظامية. وأكّد الحرص على التّوازن بين احترام حرية التنقّل والتصدّي لمخالفة للقانون.

سؤال النائب ياسين مامي

تناول أسباب عدم تسوية وضعيات الرّبط بالشبكات العمومية من ماء وكهرباء، وموضوع تسوية وضعيات رخص بنادق الصيد، وإجراءات تعزيز منطقة الأمن بياسمين الحمامات، ومشروع تجهيز الشّوارع الرّئيسية ومفترق الطّرقات بالحمامات بكاميرات المراقبة والأجهزة الذّكية. كما طلب الاحصائيات المتعلّقة بحملات مكافحة ترويج المخدّرات.

وأكّد الوزير الحرص على تسريع دراسة وضعيات الرّبط بالشّبكات العمومية بالماء والكهرباء وتسوية عديد الملفّات. وأرجع التأخير إلى عدّة أسباب، منها عدم تحيين أمثلة التّهيئة العمرانية، التي تتطلّب مراعاة الواقع العمراني والاجتماعي، وهو ما يستوجب التوجّه نحو مفهوم جديد يدمج بين التّهيئة والتّهذيب العمراني.

وبخصوص مشروع تركيز كاميرات المراقبة والأجهزة الذّكية على مستوى الشّوارع الرّئيسية ومفترقات الطّرقات بمدينة الحمامات، أكّد أنّه تمّ تخصيص أكثر من 500 ألف دينار لتركيز 20 كاميرا مراقبة بهدف الحدّ من المظاهر المخلّة بالآداب العامّة وتعزيز الأمن بالجهة.

وفيما يخصّ ملف بنادق الصّيد، أكّد ضرورة تنقيح الإطار القانوني المنظّم لهذا الملف، مشيرا إلى ارتفاع عدد المطالب، وإلى العمل على تسوية عديد الوضعيات، وفق مقتضيات الأمن العام ومعايير دقيقة ترتكز على الأقدمية والشّفافية.

كما بيّن أنّ منطقة الأمن الوطني بياسمين الحمامات تشهد تدعيما بالموارد البشرية في فصل الصيف، وخلال المهرجانات والمواسم السّياحية، وتمّ تعزيزها بمعدّات وتجهيزات إضافية.

وفيما يتعلّق بمكافحة المخدّرات، أشار إلى أنّه يتمّ يوميا حجز كمّيات هامّة من المواد المخدّرة وإيقاف المروّجين والمستهلكين، وأكّد أنّ نجاح هذه العمليات يستدعي درجة عالية من السرّية والكتمان .

وأكّد الوزير أنّ أمن الحدود البرّية والبحرية أولوية مطلقة، معتبرا أنّ تونس ليست حارسا للحدود الأوروبية ولا أرض توطين، بل هي دولة ذات سيادة تعمل وفق مصالحها الوطنية وأمنها الدّاخلي.

سؤال النائب بسمة الهمامي

تناول مواضيع تتعلّق برخص الأكشاك، وأمثلة التّهيئة العمرانية لبلديات سليانة وبرقو وللبلدية المحدثة بسيدي مرشد، وموضوع ديار الشّركة العقّارية للبلاد التّونسية في منطقة النّهوض من عمادة القابل ومنطقة فرنة من معتمدية برقو التي تعود الى المجلس الجهوي لولاية سليانة وديار حي النزهة بسليانة.

وأوضح الوزير أنّه تمّ إسناد رخص الأكشاك بمدينة سليانة وفقا للتّراتيب القانونية، مع التزام البلديّة المعنيّة بالقوانين المعمول بها. وأشار إلى أنّ الدّراسة المتعلّقة بأمثلة التّهيئة العمرانية انطلقت رسميا بتاريخ 17 جانفي 2025، ومن المنتظر أن تستغرق قرابة السّنة. كما قدّم عرضا عن الإشكاليات العقّارية على مستوى البلديات المعنية، مشيرا إلى الإشكال المتعلّق بإحداث الشّركة العقّارية للبلاد التّونسية لمجمّع سكني على أرض غير مسجّلة تتضمّن قطعة أرض على ملك خاص، مما أعاق استكمال إجراءات المعاوضة في غياب الوثائق القانونية اللّازمة.

سؤال النائب أحمد بنّور

تمحور حول توجّه الوزارة نحو إحداث جهاز جديد يسهر على تطبيق القرارات ذات الطّابع البيئي ومتابعة النّظافة، وذلك بعد حلّ جهاز الشّرطة البيئية.

وأوضح الوزير أنّه تمّ بمقتضى المرسوم عدد 5 لسنة 2023، إلغاء جهاز الشّرطة البيئية نظرا لما أثاره من إشكاليات، مشدّدا على عدم وجود فراغ في مجال التّراتيب والنّظافة، حيث تواصل البلديات الاضطلاع بدورها في هذا المجال بالتّنسيق مع السّلط الجهوية والمصالح المركزية المعنية. وبيّن أنّ الوزارة تعمل على معالجة الإشكاليات البيئيّة من خلال تفعيل الخطايا الإداريّة، بالإضافة إلى وضع منظومة لمتابعة العمل البلدي وتعزيز الرّقابة عبر استخدام تقنيات المراقبة بالكاميرات. وبيّن أنّه تمّ خلال مجلس وزاري خُصّص لموضوع حوكمة قطاع البيئة، إقرار جملة من الإجراءات العملية، منها إعداد برنامج استثنائي لدعم البلديات وتعزيز قدراتها في مجالي النّظافة والبيئة، وبلورة خطط جهوية تأخذ بعين الاعتبار الجانب التّوعوي والتّحسيسي.

سؤال النائب محمد علي فنيرة

تمحور حول تراخيص الرّبط بالشّبكة العمومية في ولاية نابل، وموضوع نقص الموارد البشرية والامكانيات اللّوجستية في مراكز الأمن العمومي بمنطقة قرمبالية، إلى جانب تنظيم استغلال الفضاءات الرّياضية في المهرجانات الصّيفية.

وأوضح الوزير أنّ إسناد الرّخص فيما يتعلّق بملف الرّبط بالشّبكات العمومية يخضع إلى موافقة اللّجنة الفنّية وكذلك والي الجهة. وأكّد أنّ والية نابل أسدت تعليماتها لتسريع دراسة الملفّات وتطبيق بنود المنشور الصّادر عن وزارة الدّاخلية.

كما تعهّد بتعزيز الوحدات الأمنية بقرنبالية بالموارد البشرية التي شهدت تقلّصا نظرا للنّقص في الإنتدابات، مشيرا إلى أنّه تمّ تدعيم الوحدات الأمنية بجهة نابل بسيّارات جبليّة.

سؤال النائب علي بوزوزية

تناول وضعية المنشآت العمومية التّابعة لبلدية دوار هيشر التي أصبحت وكرا للفساد ومدمنيّ المخدّرات، ومعاناة المواطن من تراكم الأوساخ وعدم توفّر التّجهيزات والمعدّات وضعف الميزانية وعدم الاستجابة للمطالب الاجتماعية لأبناء الجهة.

وأوضح الوزير أنّه تمّ تعزيز التواجد الأمني حول المؤسّسات التّربوية لضمان سلامة التّلاميذ والإطار التّربوي، مع اعتماد مقاربة أمنية واجتماعية خاصّة في المناطق الشّعبية تهدف إلى التّوعية، فضلا عن دعم مجهودات أعوان المراقبة الاقتصادية. وبيّن أنّ الخدمات الإدارية الأخرى، كإسناد بطاقات العلاج والرّخص، تتمّ وفق معايير مضبوطة تفاديا لكل أشكال الفوضى وضمانا للعدالة في تقديم الخدمات.

سؤال النائب سامي الرايس

تمحور حول استراتيجية الوزارة لتطوير العمل البلدي.

وبيّن وزير الدّاخلية أنّ واقع إنشاء الأحياء السّكنية في تونس لا يتماشى في كثير من الأحيان مع أمثلة التّهيئة العمرانية المعتمدة، وذكّر بأنّه سيتم بالتّعاون مع مصالح وزارة التّجهيز مراجعة مجلّة التّهيئة التّرابية والتّعمير في اتّجاه تكليف هذه الوزارة أو هيئة وطنية بالقيام بأمثلة التّهيئة العمرانية للمدن وللمناطق البلدية. واعتبر أنّ هذا الملف يتطلّب عملا تنسيقيّا بين وزارتي الدّاخلية والتّجهيز والإسكان. كما بيّن أنّ الإشكال لا يكمن فقط في الجانب التّخطيطي، بل كذلك في ضعف تنفيذ هذه الأمثلة العمرانية، وهو ما يفرض إعادة النّظر في مجلّة الجماعات المحلّية لملاءمتها مع التّنظيم السّياسي والإداري الجديد في البلاد.

وأكّد أنّ الوزارة بصدد إعداد خطّة شاملة لفضّ الإشكاليات الهيكلية والمادّية التي تعاني منها خاصّة البلديات المحدثة والتي تشكو من نقص في الموارد البشرية والإمكانات المالية. وأوضح أنّ مهمّة الكاتب العام للبلدية تتطلّب مستوى عال من الكفاءة الإدارية، مشيرا إلى الاتّفاق على انتداب عدد من الإطارات لسدّ الشغورات في هذا السّلك.

وفي ختام الجلسة، أشار رئيس مجلس نواب الشعب إلى أنّ الأسئلة التي تمّ طرحها تندرج في إطار الحرص البرلماني على التّفاعل مع انشغالات المواطنين، وخاصة المتعلّقة بقطاعات حيوية تتّصل مباشرة بالأمن والخدمات العمومية الأساسية. وأكّد أنّ نقل نبض الشّارع والدّفاع عن قضايا المواطن يظلّ من أولويات العمل البرلماني، ويتقاطع مع الجهود الرّامية إلى الدّفع نحو إصلاح المنظومة الخدماتية وتحسين ظروف العيش وتعزيز الثّقة في مؤسّسات الدّولة، وذلك من خلال تفعيل آليات الرّقابة والمساءلة.

كما أكّد أنّ مجلس نواب الشعب يواصل انخراطه في مسار البناء والتّشييد، إدراكا لجسامة التحدّيات، ووعيا بأنّ الإصلاح مسؤولية جماعية .

الأسئلة الموجّهة
إلى السيد مصطفى الفرجاني وزير الصحّة
خلال الجلسة العامة ليوم 2 جوان 2025

سؤال النائب حسن الجربوعي

تمحور حول وضعية قطاع الصحّة بولاية صفاقس عامة ومعتمدية منزل شاكر خاصة.

وأكّد الوزير ضرورة توحيد الجهود بين الوظيفتين التّنفيذية والتّشريعية من أجل تقليص الفوارق الجهوية وتجسيد مبادئ الدّولة الاجتماعية، لا سيما مبدأ العدالة الصحّية القائم على الإنصاف وتكافؤ الفرص في الخدمات الصحّية.

وأشار إلى أنّ تونس تسجّل نسبا مرتفعة في الإصابة بمرض السّكري، ما يستوجب تكثيف الجهود للمتابعة المستمرة لهذا المرض المزمن، وتقريب الخدمات العلاجية والتّوعوية من المواطن لتفادي المضاعفات الخطيرة التي قد تترتّب عنه. وأعلن عن إبرام اتّفاقية شراكة مع المستشفى الجهوي بجبنيانة في اختصاص الجراحة العامّة، بهدف تحسين جودة الخدمات. كما أكّد أنّ مستشفى بئر علي بن خليفة سيدخل حيّز الاستغلال في الآجال القريبة، بينما يحتل مشروع تهيئة مستشفى الهادي شاكر صدارة أولويات الوزارة، حيث تمّ توفير تجهيزات وموارد لوجستية مهمة لتأهيل هذا المرفق الحيوي.

وأضاف أنّ وضعية مستشفى منزل شاكر محلّ متابعة دقيقة من قبل

الوزارة، وأنه بالإمكان أن يتحوّل إلى مستشفى محلّي وفق المعايير المعتمدة وذلك بعد استكمال التّقييم الفنّي واللّوجستي.

سؤال النائب ريم المعشاوي

تناول الوضع الصحّي في جهة الكاف ووضعية المستشفى الجهوي بالدهماني.
وأكّد الوزير أنّه تمّ الشّروع في تشغيل العديد من الأقسام على غرار أقسام الاستعجالي، والاشعّة والأمراض الصّدرية والتّصوير بالرنين المغناطيسي، والمخبر . كما انطلق تشغيل المستشفى المحلّي بساقية سيدي يوسف، مع العمل على توسيع أقسام الأمراض الصّدرية والانعاش والقلب وتحويل المستشفى المحلّي بتاجروين الى مستشفى جهوي صنف (ب) . كما أشار الى المصادقة على صفقة بناء وحدة الأشعّة بالسّرس وتقدّم الأشغال بنسبة 85 بالمائة.
وبخصوص مستشفى الدهماني، بيّن أنّه تمّ تمرير المشروع بعد طلب عروض الى البنك الإسلامي وسينطلق الإنجاز قريبا.

سؤال النائب محمد بن سعيد

تمحور حول الوضع الصحّي بمعتمديات تاكلسة والهوارية ومنزل تميم من ولاية نابل.
وقدّم الوزير عرضا عن واقع الخدمات الصحّية في ولاية نابل، لاسيما في تاكلسة والهوارية وبئر الجدي، مؤكّدا أنّ تدخّلات الوزارة تندرج ضمن خطّة وطنية تهدف إلى تحقيق التغطية الصحّية الشّاملة وتحسين ظروف العمل في المراكز الصحّية. وأوضح أن الجهود متواصلة لتأمين توزيع الأدوية بصفة عادلة بين مختلف الولايات، مع العمل على توفير وحدة لتخطيط القلب وعدد من الاختصاصات الطبّية الحيوية في الجهة. كما أشار إلى أنّه في إطار برنامج «الصحّة عزيزة»، سيتم دعم المستشفيات الجهوية والمحلّية بالتّجهيزات الحديثة، مع استغلال التقدّم التّكنولوجي والرّقمنة في تطوير خدمات «الطب عن بعد»،
وأكّد أنّ الوزارة تعمل على استكمال عمليات الانتداب، بهدف تقريب الخدمات الصحّية والاستجابة للحاجيات.

سؤال النائب عادل بوسالمي

تناول وضعية المساجين المحالين إلى مستشفى الأمراض العصبية بمنوبة، وضرورة تدخّل الوزارة لتوسعة الجناح الخاص بهم وتوفير خدمات صحّية لائقة.
وأكّد الوزير أنّه تمّ ضبط الإطار القانوني لملف الصحّة العقليّة وفق نصوص تشريعية، تراعي الخصوصيات الجغرافية والجهوية للبلاد. وأضاف أنّ الوزارة تعمل على توفير الرّعاية الصحّية النّفسية اللّازمة للمرضى، مع الحرص على ضمان كرامتهم.
وأشار الوزير إلى أنّه تمّ في ظلّ تزايد قرارات الإيواء الوجوبي، اتّخاذ جملة من الإجراءات من بينها التّرفيع في طاقة الاستيعاب، وتفعيل المراكز الجهوية للصحّة العقلية.
كما أشار الى وجود دراسة لتغيير صبغة سجن الرابطة، ليصبح مستشفى مختصّا في الأمراض غير النّفسية، إلى جانب مراجعة القانون المتعلّق بالصحّة العقلية بما يتماشى مع التطوّرات والمعايير الدّولية.
كما أكّد التّكلفة المرتفعة للرّعاية وصعوبة إدماج بعض الحالات، مشيرا في المقابل إلى التزام الوزارة بتوفير بيئة آمنة تحترم حقوق المرضى وتوفّر ظروف عمل لائقة للإطار الطبّي وشبه الطبّي المشرف عليهم.

سؤال النائب عزيز بالأخضر

تناول وضعية المنشآت الصحّية بمعتمدية مرناق.
وأكّد الوزير ما توليه الوزارة من اهتمام بوضعية المراكز الصحّية في معتمدية مرناق، خاصة المستوصف الذي أصبح آيلا للسّقوط. وأفاد أنّه سيتم التعهّد بدراسة هذا الملف في إطار شامل يندرج ضمن استراتيجية تحقيق العدالة الصحّية وتقريب الخدمات من المواطن.
وأشار إلى أنّ التفقديات الطبّية والإدارية والمالية تشتغل بصفة دورية، وأنّ الوزارة لا تتوانى في اتّخاذ الإجراءات الرّدعية في حال وجود إخلالات تمسّ من جودة الخدمات أو سلامة المرضى.
كما شدّد على أنّ الوزارة ماضية في سياسة رقمنة الخدمات الصحّية، بما في ذلك منظومات توزيع الأدوية، وأكّد أنّ مطلب إحداث قسم استعجالي في مرناق يُعدّ مشروعا، وسيُنظر فيه في إطار أولويات الجهة والموارد المتاحة.

سؤال النائب صابر الجلاصي

تمحور حول تجهيز المركز الوسيط وتركيز وحدة استعجالي بالمرناقية من ولاية منوبة.
وأكّد الوزير أنّ العمل جارٍ على تحقيق المساواة في التّوزيع الصحّي على مستوى الجهات، وفق مؤشّرات تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة والعدد المحدود من الانتدابات. وشدّد على حرص الوزارة على إحداث قسم استعجالي جديد في المنطقة باعتباره مطلب وجيه.
وأوضح أنّ الوزارة تعمل على مشروع متكامل لتحفيز الأطبّاء والإطارات شبه الطبّية على البقاء في تونس.
وفيما يتعلّق بتحليل المواد المخدّرة، أفاد أنّ الوزارة تعمل بالتّنسيق مع وزارة العدل ضمن لجنة تضمّ مختصّين في الطّب الشّرعي وعلوم السّموم، لصياغة قانون جديد لمحاربة المخدّرات وردع مروّجيها.
وأشار إلى الجهود المبذولة لتطوير منظومة التّحاليل المخبرية في مختلف الولايات.

سؤال النائب محمود شلغاف

تمحور حول خطّة الوزارة للارتقاء ببعض الأقسام في المستشفى الجهوي سليم الحضري بقرقنة إلى أقسام جامعية على شاكلة قسم الإنعاش وقسم القلب.
وأكّد الوزير أنّ دعم جزيرة قرقنة بالموارد الطبّية اللّازمة يُعدّ من أولويات الوزارة، مشيرًا إلى أنّه تمّ تخصيص آلة «سكانار» لفائدة مستشفى سليم الحضري .
وأشار إلى النّقص في عدد من الاختصاصات الطبّية، على غرار طب الأطفال الذي تعمل الوزارة على تداركه عبر دعم منظومة طبّ العائلة وتكوين أطبّاء عامّين.
كما أوضح أنّ الدّيون المتراكمة على

المؤسّسات الصحّية ترجع في جزء منها إلى التأخّر في خلاص مستحقّاتها من قبل الصّناديق الاجتماعية، مشيرا إلى التّنسيق مع وزارة الشّؤون الاجتماعية لإيجاد حلول عاجلة .

سؤال النائب عواطف الشنيتي

تساءلت عن موعد زيارة ولاية باجة ومعاينة الوضع الصحّي الكارثي في غياب عديد التّجهيزات وغياب الاطار الطبّي وشبه الطبّي، وبرمجة إحداث مستشفى متعدّد الاختصاصات بولاية باجة.
وأكّد الوزير أنّ ولاية باجة استفادت من تجهيزات طبّية متنوّعة غير أنّها لا تزال في حاجة إلى مزيد من الإطارات الطبّية والمعدّات التّقنية المتطوّرة. وأضاف أنّه تمّ إنجاز القسط الأوّل من مشروع مستشفى تبرسق، ولا يزال القسط الثّاني في طور الإنجاز. وبيّن أنّ اعتماد البناءات مسبقة الصّنع يُمثّل خيارا عمليا لتأهيل مراكز الصحّة الأساسية المتدهورة. وشدّد على أهمية التّنسيق بين الوظيفتين في متابعة تقدّم المشاريع الصحّية، مبرزا التزام الوزارة بإنشاء مستشفى جهوي متعدّد الاختصاصات في ولاية باجة، ومعتبرا أنّ إحداث قاعة قسطرة أولوية قصوى ضمن البرنامج الصحّي الجهوي.

سؤال النائب فوزي دعاس

تمحور حول الوضع الصحّي بالحامة والحامة الغربية، وما تشهده من نقص في أطبّاء الاختصاص رغم توفّر قاعة عمليات مجهّزة ومركز وسيط غير مفعّل.
وأكّد الوزير التزام الوزارة بإعادة الثّقة في المرفق الصحّي العمومي، من خلال إستعادة بريق المنشآت والخدمات الصحّية. وأشار إلى أنّ برنامج «الصحّة عزيزة» مكّن من اقتناء عدد من التّجهيزات الحديثة لفائدة المنشآت الصحّية بجهة الحامّة بعنوان سنة 2025، مؤكّدا التّنسيق بين مستشفى قابس وبقية الهياكل الصحّية بالجهة لتقريب خدمات الجراحة وغيرها من الإختصاصات.
كما بيّن أنّ الوزارة قامت، في إطار تطوير منظومة الطبّ الاستعجالي، بزيارة 192 قسم استعجالي في مختلف الجهات، للوقوف على الإشكالات المرتبطة بالنّقص في الموارد البشرية والتّجهيزات، واتّخاذ قرارات تضمن تقليص زمن الانتظار وتسريع عملية التكفّل بالمرضى.

سؤال النائب النوري الجريدي

تمحور حول أسباب تعطّل أغلب المشاريع الصحّية وتردّي الخدمات ونقص الإطار الطبّي وغياب التّجهيزات في معتمديات القطار وبلخير والسند من ولاية قفصة.
وأكّد الوزير العمل على تكثيف الزّيارات الميدانية بهدف التّشخيص والتّقييم، ومتابعة سير المرفق الصحّي في جميع جهات البلاد. وأعلن أنّه تمّ استيفاء جميع الشّروط الخاصّة بالمستشفى الجهوي بقفصة، والإعلان عن طلب عروض لاستكمال المشروع.
كما أكّد أنّ مستشفى السند المعطّل سيتمّ تفعيله في أقرب الآجال، وأنّ جهة قفصة شهدت دعما في الموارد البشرية، حيث تمّ توظيف 27 إطارا طبّيا خلال سنة 2024، بالإضافة إلى التّخطيط لدعم الجهة بـ39 مهني صحّة و11 طبيب اختصاص .
كما أشار إلى جهود رقمنة الخط الأوّل للمرافق الصحّية، بهدف تحسين توزيع التّجهيزات اللّوجستية والفنّية، مؤكّدا أنّ الهدف الاستراتيجي يتمثّل في مضاعفة عدد أسرّة الإنعاش على كامل تراب الجمهورية، فضلا عن تعزيز توفير مولّدات الأكسجين.

سؤال النائب عبد السلام دحماني، نيابة عن النائب عصام البحري الجابري

تناول الوضع الصحّي في ولاية قابس واحداث المستشفى الجامعي بقابس.
وأوضح وزير الصحّة أنّ الأشغال الخاصّة بتدعيم أسس مستشفى قابس تتمّ بالتّنسيق مع وزارة التّجهيز والإسكان، وقد تمّ تحديد موفّى سنة 2025 كآخر أجل لاستكمال هذه الأشغال. وأشار إلى أنّ جهة قابس استفادت خلال الفترة الأخيرة من مجموعة هامة من التّجهيزات الطبّية.
كما أكّد أنّ الجهة تعاني من نقص في الإطار الطبّي، وخاصة في أطبّاء العائلة.
واعتبر أنّ التوجّه نحو رقمنة المنظومة الصحّية سيمكّن من سدّ النّقص في بعض الاختصاصات الطبّية، من خلال التّعويل على تقنيات الطب عن بعد.

سؤال النائب ياسين مامي

تناول النّقائص في التّجهيزات والإطار شبه الطبّي في ولاية نابل عامّة ومعتمدية الحمامات خاصّة.
وأقرّ وزير الصحّة بأنّ ولاية نابل تحتلّ المرتبة الثّامنة على المستوى الوطني من حيث وفرة الإطار الطبّي الاستشفائي الجامعي. وأشار إلى أنّ مستشفى الحمامات يواجه بعض النّقائص، تتطلّب معالجتها بعض الوقت. كما قدّم معطيات وأرقاما تبرز جهود الوزارة لتوفير الموارد البشرية وتدعيم قسم الاستعجالي في إطار برنامج «الصحّة عزيزة». وأكّد أنّ ولاية نابل تُعد نموذجا في مجال رقمنة الخطوط الصحّية الأولى، حيث تمّ توفير عدد من التّجهيزات والمعدّات الطبّية الحديثة، مع الحرص على استغلال المنظومة الرّقمية بصفة ناجعة .

سؤال النائب محمد علي فنيرة

تناول نقص الأدوية والأطبّاء في الخطوط الأولى من أطبّاء الاختصاص والإطار شبه الطبّي والوضع المتردّي للمستوصفات في ولاية نابل.
وأوضح وزير الصحّة أنّ النّقص المسجّل في الأدوية الأساسية يعود بالأساس إلى التهرّم وتزايد انتشار الأمراض المزمنة، وفي مقدّمتها مرض السكّري وأمراض القلب والشرايين. وأكّد أنّ الوزارة تعمل على معالجة مسالك توزيع الأدوية من خلال رقمنتها ومراقبة منظومة الاستهلاك . وشدّد على أهمية دعم الصّيدلية المركزية، باعتبارها حلقة محورية في توفير الأدوية.
وبخصوص النّقص في الموارد البشرية، أشار إلى أنه سيتم تلافيه من خلال الانتدابات المبرمجة لسنة 2025، مع

الحرص على توزيع الموارد البشرية بشكل عادل على مختلف الولايات وتحسين أداء الخطوط الصحّية الأمامية.

سؤال النائب ضحى السالمي

تمحور حول تعزيز المراكز الصحّية في الضّاحية الجنوبية وتخصيص مستشفى جهوي ووحدة استعجالي بحمام الأنف.

وأوضح الوزير أنّ ولاية بن عروس تُعد من الولايات التي تسجّل مؤشّرات صحّية إيجابية، إذ يبلغ معدّل الأطبّاء فيها طبيبين لكل 10 آلاف ساكن. وشدّد على مشروعية مطلب إحداث مستشفى جهوي بالنّظر إلى الكثافة السّكانية التي تناهز 770 ألف ساكن.

وبيّن أنّه تمّ دعم المنشآت الصحّية بعدد من التجهيزات، مع مواصلة الجهود لتوفير تجهيزات إضافية في إطار برنامج «الصحّة عزيزة».

وقدّم لمحة عن مستوى التأجير فيما يتعلّق بأطبّاء الإختصاص في الصحّة العمومية خلال شهر ماي 2025 .

وأكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في ختام الجلسة العامة أنّ قطاع الصحّة يُعدّ من أبرز المجالات الحيوية والخدماتية المتّصلة مباشرة باهتمامات المواطن. وقد ظلّ هذا القطاع، منذ نشأة الدولة الوطنية، يحظى بأهمية خاصّة ضمن أولويات التنمية البشرية. وأضاف أنّه على الرغم من التّراجع الذي شهده خلال فترات سابقة، فإنّ العناية به قد تجدّدت وتعزّزت وفق التوجّهات الوطنية العليا التي عبّرت عن وعي عميق بأهمية هذا القطاع الحيوي.

وبيّن أنّ الإصلاح الصحّي مسؤولية جماعية، وأنّ المضيّ في هذا المساريقتضي تضافر الجهود وتكامل الأدوار، من أجل وضع سياسات صحّية ناجعة قادرة على الاستجابة للإشكاليات القائمة، ومواكبة التحدّيات. واعتبر أنّ هذا التمشّي يهدف إلى الارتقاء بالقطاع الصحّي ليكون في مستوى تطلّعات المواطن في مختلف الجهات.

الأسئلة الموجّهة
الى السيدة أمينة الصرارفي
وزيرة الشّؤون الثّقافية
خلال الجلسة العامة
ليوم 29 جويلية 2025

سؤال النائب محمد علي فنيرة

تمحور حول الوضع العام للثّقافة بولاية نابل.

واستعرضت الوزيرة جملة من المشاريع المبرمجة بجهة نابل، على غرار دار الثّقافة بسليمان، ودار الثّقافة ببوعرقوب، بالإضافة إلى دار الثّقافة بدار شعبان الفهري، فضلاً عن مشاريع صيانة عدد من المكتبات العمومية.

وفيما يخصّ قطاع التّراث، ذكرت الوزيرة أنّه تمّ إنجاز عدّة مشاريع بولاية نابل، من بينها هيكل الاستقبال بموقع كركوان، وموقع بوبوت بالحمامات، إلى جانب إعادة تهيئة شبّاك التّذاكر بمتحف نابل وبرج الحمامات، فضلا عن مشاريع أخرى جارية.

سؤال النائب عزيز بالأخضر

تمحور حول مهرجان أوذنة.

وأوضحت الوزيرة أنّ الدّورة الحالية لمهرجان أوذنة تتنزّل ضمن مسار حوكمة المهرجانات وإعادة تصنيفها، بما يضمن الارتقاء بمضامينها من خلال اعتماد مقاربة جديدة تراعي الخصوصيات التّاريخية والحضارية والفنّية لكلّ جهة،

وأشارت إلى أنّ مهرجان أُوذنة تمّ توجيهه ليكون فضاء للتّعريف بالتّراث اللاّمادي التّونسي ودعم الفنّ الشّعبي، مع إتاحة الفرصة لمشاركة الفرق الأجنبية، حتى يكون عنصرا للإستقطاب السّياحي.

وبيّنت أنّ مهرجان أُوذنة يُعتبر حلقة ضمن منظومة مهرجانات مختصّة موزّعة على عديد الجهات، وتمّت برمجة 11 عرضا خلال هذه الدورة، 9 منها تونسية تبرز قيمة التّراث الفنّي الشّعبي.

سؤال النائب ماجدة الورغي

تناول مدى تقدّم أشغال دار الثّقافة بمنزل بورقيبة.

وأوضحت الوزيرة أنّ دور وزارة الشّؤون الثّقافية يقتصر على برمجة المشروع ورصد الاعتمادات الضّرورية لإنجازه، والتي تبلغ كلفتها الجملية نحو 773 ألف دينار، مع تسجيل تقدّم في الأشغال بنسبة 98 % . وقدّمت لمحة عن مكوّنات المشروع.

وأشارت إلى أنّ تعطّل الأشغال يعود إلى عدّة أسباب، منها استبدال المهندس المستشار لقسم الكهرباء والحماية من الحرائق، وضعف التّنسيق بين الشّركة المقاولة والمهندس الجديد، فضلا عن تعرّض المشروع لسرقة الأسلاك الكهربائية.

كما أكّدت حرص الوزارة على تجاوز هذه العراقيل وتسريع استكمال الأشغال.

سؤال النائب النوري الجريدي

تمحور حول عدد من الملفّات التي يشوبها فساد وتضارب مصالح محلّيا وجهويا ووطنيا.

وأوضحت وزيرة الشّؤون الثّقافية أنّ مشروع إحداث المتحف الوطني لحضارات ما قبل التّاريخ يعود إلى سنة 2016، و حظي بموافقة المعهد الوطني للتّراث الذي أسند في سنة 2018 قطعة أرض مساحتها 6 آلاف متر مربع لإقامة المشروع، قبل ورود مراسلة تقترح إنشاءه في بلدية القطار. وأكّدت البعد الوطني لهذا المشروع لما يضمّه من قطع أثرية نادرة تمّ اكتشافها في حفريات . وبخصوص شبهات فساد في مناظرة انتداب أساتذة سنة 2024، أكّدت الوزيرة أنّ هذه المناظرات تُشرف عليها لجان مختصّة ولم تُسجَّل أيّ تجاوزات أو شبهات فساد، مع ضمان حق المتناظرين في الاعتراض . وفيما يتعلّق بالدّعم المخصّص للتّظاهرات الثّقافية، أوضحت أنّ مهرجان الفستق بالقطار يحظى بدعم مالي مباشر، بينما حصل مهرجان المدينة في مارس 2025 على دعم بـ 5 آلاف دينار، فضلا عن ملتقى الفنون والمهرجان الوطني للشّعر الغنائي. كما سيتم إسناد منحة بـ 15 ألف دينار لجمعية المهرجان الصّيفي بالسّند، ودعم مهرجان المغاور الجبلية بمنحة قيمتها 25 ألف دينار.

سؤال النائب أحمد بنور

تساءل حول شبهات فساد صلب الوزارة وعن صندوق الدّعم ومدى متابعة الوزارة للأعمال غير المنجزة ودعم المهرجانات وعقود اسداء الخدمات وتضارب المصالح لبعض إطارات الوزارة، كما تساءل عن ملف صفاقس عاصمة للثّقافة العربية وملف المكتبة الرقمية.

وأوضحت وزيرة الشّؤون الثّقافية أنّ الوزارة تعمل على متابعة إنجاز المشاريع الثّقافية المموّلة من صندوق التّشجيع على الإبداع. وأكّدت أنّ جميع الملفّات التي أثبتت التّحقيقات وجود تجاوزات فيها تمّت إحالتها إلى القضاء، مع حرص التّفقدية العامّة للوزارة على متابعة كل وضعيات تضارب المصالح دعما للشّفافية. كما أوضحت أنّه تمّ توجيه إجابة كتابية إلى النائب بخصوص مشروع «صفاقس عاصمة للثّقافة العربية» .

سؤال النائب بثينة الغانمي

تناول وضعية المعالم الأثرية والدّينية بولاية باجة وخطّة الوزارة لتعهّدها وتثمينها.

وبيّنت الوزيرة أنّ وزارة الشّؤون الثّقافية تعمل على المحافظة على المعالم التّراثية، وتُعهد صيانة المعالم الدّينية إلى وزارة الشّؤون الدّينية.

وبيّنت أنّ المعهد الوطني للتّراث يسعى إلى تنفيذ عدّة برامج صيانة وترميم، من بينها تخصيص ميزانية قدرها 150 ألف دينار لمعهد القصبة، إلى جانب تكليف مكتب مراقبة لإعداد دراسة خاصّة بقصر الرّئيس وإعداد برنامج علمي لهذا المركز.

وبيّنت أنّ المسلك السّياحي بالمدينة العتيقة بباجة، يُنجز في إطار برنامج التّنمية المحلّية، مع المتابعة العلمية من قبل المعهد الوطني للتراث. كما يقوم المعهد بصيانة وترميم عدد كبير من المعالم في الجهة. كما تمّ إصدار 8 أوامر ترتيبية لصيانة المواقع والمعالم التّاريخية بولاية باجة، ليصبح مجموع المعالم والمواقع المحمية والمرتّبة بالجهة 125 معلما وموقعا.

وأوضحت أنّ وكالة إحياء التّراث والتّنمية الثّقافية تسهم بدورها في تنفيذ مشاريع متعدّدة، من بينها إنارة موقع دقّة، وتهيئة هياكل الاستقبال، إلى جانب تعهّد وصيانة الكنيسة بمدينة باجة، بما في ذلك صيانة واجهتها، مساهمة في الحفاظ على القيمة التّاريخية والمعمارية لهذه المعالم.

سؤال النائب بسمة الهمامي

تمحور حول توفير مسرح قابل للطيّ في ولاية سليانة ومشروع إنجاز مسرح للهواء الطّلق ومدى تقدّم الحفريات في الموقع الأثري زاما.

وأوضحت الوزيرة أنّ الوزارة والمصالح التّابعة لها لا تقوم باقتناء المسارح القابلة للطيّ نظراً لكلفتها الباهظة، لكن يمكنها المساهمة في تمويل جزء من الاعتمادات اللّازمة لإحداث مسرح هواء طلق بولاية سليانة. وأشارت إلى أنّه تمّ في سنة 2024 تخصيص عقّار مساحته 10 آلاف متر مربع لفائدة هذا المشروع.

وتقدّمت النائب بسمة الهمامي بسؤال ثان حول واقع آثار زاما وآفاقها بولاية سليانة وواقع الشّأن الثّقافي في ولاية سليانة عامّة.

وأوضحت الوزيرة أنّ الحفريات في موقع زاما أسفرت عن اكتشافات أثرية تعود إلى فترات زمنية مختلفة. وحرصا على تعميق الفهم الأثري لهذا الموقع، تمّت برمجة حفريات جديدة لاستكشاف الامتداد البيزنطي، بهدف استكمال الأبحاث الميدانية. كما جرى جرد جميع القطع الأثرية الموجودة في ولاية سليانة، وخاصة في موقع زاما. ومن أجل تعزيز قيمة هذا التّراث الثقافي، تمّ إبرام اتّفاقية تعاون بين المعهد الوطني للتّراث والمنتزه الأثري بروما، بهدف إدراج الموقع ضمن مسار سياحي أثري يعرّف بالموقع وبالجهة ككل.

كما استعرضت مختلف الأنشطة الثّقافية بولاية سليانة في النّوادي ودور الثّقافة ومن حيث المهرجانات والتّظاهرات، فضلا عن المكتبات العمومية التي تسهم في تعزيز الحراك الثّقافي والمعرفي بالجهة.

سؤال النائب ريم المعشاوي

تمحور حول توظيف المعالم الأثرية والرّخم المنجمي لوضع مسلك سياحي ثقافي في ولاية الكاف.

وأوضحت الوزيرة أنّ معلم القصبة يعود بالنّظر إلى بلدية الكاف، وأنّ المعهد الوطني للتّراث تقدّم بطلب إلى وزارة التّجهيز والإسكان لوضعه تحت إشرافه ودمجه ضمن مسلك ثقافي وسياحي.

سؤال النائب عادل ضياف

تمحور حول البرامج الثّقافية بسيدي حسين واستراتيجية الوزارة لدعم الأنشطة الثّقافية.

وبيّنت الوزيرة أنّ مشاريع مثل إحداث مسرح الهواء الطّلق بسيدي حسين تتطلّب تمويلات ضخمة، وتمّ تخصيص دار الجمعيات لفائدة وزارة الشّؤون الثّقافية لاستغلالها.

وأشارت الى أنّ مهمّة تنظيم المهرجانات الصّيفية الجهوية تسند إلى الجمعيات الثّقافية النّاشطة محلّيا، حيث تولّت دار الثّقافة بسيدي حسين تنظيم الدّورة التّاسعة من الأيّام الثّقافية بالجهة.

وأضافت أنّ مشروع تهيئة دار الثّقافة 20 مارس، لم ينفّذ بعد بسبب عدم استكمال الإجراءات القانونية، وتسعى الوزارة إلى الحصول على قرار تخصيص العقّار لفائدتها حتى تتمكّن من التدخّل وإنجاز المشروع.

كما أشارت إلى أنّ الاستراتيجية الثّقافية في الأحياء الشّعبية تستند إلى أحكام الدّستور التي تضمن الحق

الثّقافي للجميع، حيث أطلقت الوزارة عددا من البرامج الشّبابية الثّقافية ضمن المخطّطات التّنموية.
وفي الختام، أبرزت الوزيرة أنّ الشّراكة مع الجمعيات الثّقافية تُشكّل ركيزة أساسية لتنمية العمل الثّقافي. وأكّدت الدّور الحيوي الذي تضطلع به دور الثّقافة في مختلف الجهات، مقدّمة لمحة عن عدد من المشاريع. كما بيّنت أنّ مجلة حماية التّراث تحظى باهتمام خاص، حيث تمّ تشكيل فريق عمل من المختصّين لمراجعتها، ومن المتوقّع الانتهاء منها قبل نهاية عام 2025. وأكّدت أنّ الوزارة تدعم بعض الفضاءات الثّقافية الخاصّة، لا سيما تلك المخصّصة للمسرح، وأضافت أنّ الوزارة تسعى إلى ضمان حدّ أدنى من العدالة الثّقافية ومعالجة النّقائص والصّعوبات بالتّنسيق مع جميع الوزارات والهياكل المعنية. وبالنّظر إلى المكانة المركزية للتّراث، تولي الوزارة اهتماما خاصا لصيانة هذا الرصيد الحضاري، وتعمل على إيجاد حلول مبتكرة وفعّالة للحفاظ عليه وتثمينه.
كما تواصل الوزارة بلورة رؤية ثقافية متجدّدة تهدف إلى جعل الثّقافة والتّراث رافدين واعدين للتّنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر إعادة هيكلة المؤسّسات الثّقافية القائمة، ودعم الصّناعات الإبداعية، وتشجيع الاستثمار في المشاريع الثّقافية ذات القيمة المضافة العالية.

وفي ختام الجلسة العامة أكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وعي النواب العميق بدور الثّقافة في بناء المجتمع وتعزيز وعي مختلف أجياله، باعتبارها ركيزة أساسية لترسيخ الهويّة الوطنية، وتقوية الرّوابط الاجتماعية، ونشر قيم التّسامح والتّعايش .
وأشار إلى إيمان النواب بأن الثّقافة ليست وسيلة لصيانة الذّاكرة الجماعية فقط، بل تمثّل أيضا عاملا مهمّا لدفع عجلة التّنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحصين المجتمع من الفكر الظّلامي والهدّام.
وعبّر رئيس المجلس عن اعتزازه بما تزخر به تونس من رصيد حضاري وثقافي فريد، مؤكّدا الحاجة إلى مزيد تطوير الفعل الثّقافي حتى يبلغ المكانة التي يستحقّها في الارتقاء بالمجتمع علميا وفكريا وأدبيا. ودعا إلى تحمّل كل الأطراف لمسؤولياتها، كلّ حسب صلاحياته الدّستورية والقانونية، من أجل جعل الثّقافة رافعة حقيقية للتّنمية البشرية والإبداع والتميّز.

النواب يتوجّهون بمجموعة من الأسئلة الكتابية الى أعضاء الحكومة

تواصل توجيه الأسئلة الكتابية من النواب الى أعضاء الحكومة على امتداد كامل الدورة النيابية . وقد تمّ توجيه 853 سؤالا خلال الفترة من 01 أفريل إلى موفى جويلية 2025، وذلك من جملة 1756 سؤالا وافق مكتب المجلس على توجيهها. وبلغ عدد الأجوبة الكتابية الواردة من أعضاء الحكومة خلال نفس الفترة 581 جوابا .

وفي ما يلي توزيع الأسئلة الكتابية حسب الوزارات خلال الفترة من 01 أفريل إلى 31 جويلية 2025 :

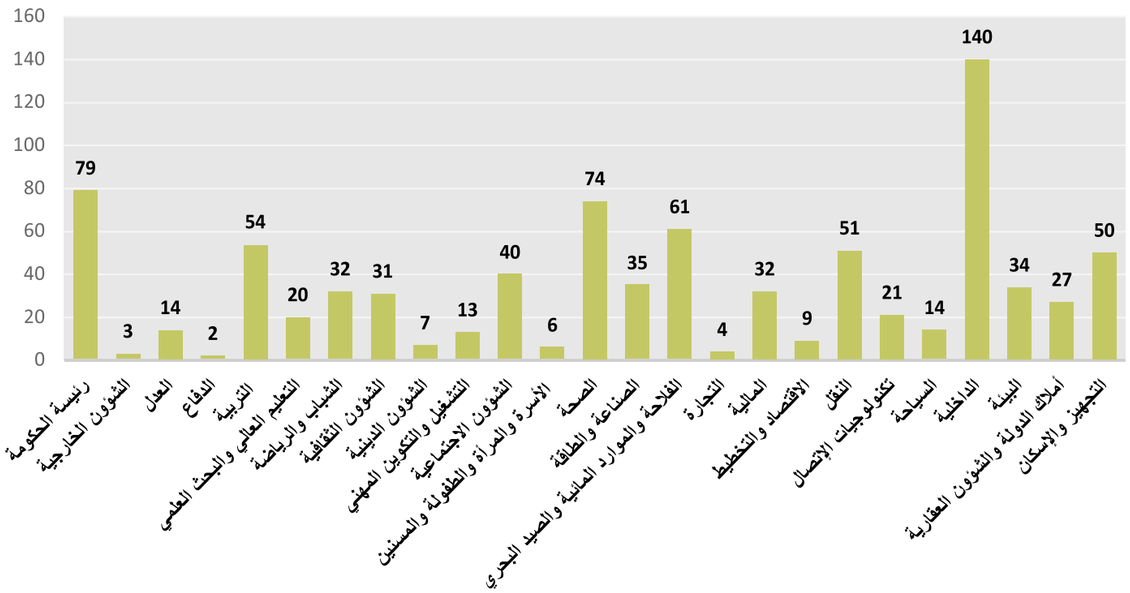

زيارات ميدانية لمؤسّسات اقتصادية وتربوية وصحّية وسياحية في مختلف جهات الجمهورية

شملت الزّيارات الميدانية عديد المؤسّسات الاقتصادية والتربوية والصحّية والسّياحية في مختلف جهات الجمهورية . وقد انتظمت هذه الزّيارات ببادرة من كل من لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، والمالية والميزانية، والتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنّقل والبنية التّحتية والتّهيئة العمرانية، والصّناعة والتّجارة والثّروات الطّبيعية والطّاقة والبيئة، والفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصّيد البحري، والصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة . وشارك فيها عدد من النواب من مختلف اللّجان الأخرى ومن الدّوائر الانتخابية المعنية بالزّيارة.
وتولّت اللّجان إعداد تقارير بشأن هذه الزّيارات ضمّنتها مختلف الوقائع وما تمّت معاينته والتّحاور بشأنه مع الجهات المعنية، فضلا عن توصياتها ومقترحاتها بخصوص مجمل النّقائص والسّلبيات. وتمّ عرض مختلف هذه التقارير على مكتب المجلس الذي أذن بتعميمها على النواب، وإحالة نسخ منها إلى رئاسة الحكومة وإلى الوزارات المعنية.

مطار طبرقة الدّولي وعدد من المعابر الحدودية

أدّى أعضاء لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يومي 14 و15 ماي 2025، زيارة ميدانية إلى مطار طبرقة الدّولي وإلى المعابر الحدودية البرّية بملولة، وببوش وغار الدماء جليل من ولاية جندوبة، وساقية سيدي يوسف وقلعة سنان من ولاية الكاف.
وخلال زيارة مطار طبرقة الدّولي، عقد الوفد جلسة عمل مع آمر المطار ووالي جندوبة والإطارات السّامية من سلك الأمن والدّيوانة، الذين قدّموا معطيات عن المطار وطاقة استيعابه والمرافق المتوفّرة به. وعرضوا جملة من الإشكاليات التي تعطّل نشاطه وإسهامه في الدّورة الاقتصادية،
ثم تحوّل النواب إلى المعابر الحدودية بملولة وببوش وغار الدماء جليل، وعاينوا ما أنجزه الدّيوان الوطني للمعابر الحدودية البرّية من مشاريع تهيئة وتوسعة وصيانة، وتوقّفوا على عدد من الإشكالات ومنها نقص العنصر البشري وتعطّل الأشغال في معبر جليل رغم رصد الاعتمادات اللّازمة.
وزار النواب المعبر الحدودي البرّي ساقية سيدي يوسف من ولاية الكاف، واستمعوا إلى عرض عن أشغال التهيئة وتوفير المرافق على غرار مركز شرطة الحدود ومركز الديوانة، وتهيئة أماكن للحجز.
وشدّد الحاضرون على دور المعبر في دفع الاقتصاد. وتطرّقوا إلى ضيق المساحات، وطالبوا بتوسعة الطّريق الرّابطة بين المعبر والحدود الجزائرية ومأوى الشّاحنات. ودعوا إلى إحداث منطقة للتّبادل الحرّ بما يسهم في تنمية المناطق الحدودية.
وأشار النواب إلى ضرورة فتح مكتب ارشاد سياحي حتى تتحوّل المنطقة إلى وجهة سياحية. كما أقرّوا بإمكانية بعث منطقة تبادل حرّ تحقّق تقدّما كبيرا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
كما أدّى أعضاء اللّجنة يومي 30 و31 ماي 2025، زيارة ميدانية إلى المعبرين الحدوديين حيدرة وبوشبكة من ولاية القصرين. وكان في استقبالهم بمعبر حيدرة الحدودي عدد من إطارات الجهة وممثّلي الدّيوانة وشرطة الحدود والأمن، الذين قدّموا بسطة عن المعبر، واستعرضوا تطوّرات حركة المسافرين بين 2023 و2025.
وعاين النواب ما أنجزه الدّيوان الوطني للمعابر الحدودية البرّية من مشاريع، منها تركيز الخدمات وتوسيع الوحدات الصحّية ودعم البوّابات. كما تطرّق الحاضرون إلى ضرورة تعزيز العنصر البشري ودعم البنية التّحتية للمعبر عبر تفعيل شبابيك الإجراءات الخارجية. كما طالبوا بتجديد أسطول السيّارات وبتوفير ماسح للسيّارات. ودعوا إلى إعادة تصنيف المعبر كمعبر تجاري، وإحياء خطّ السّكة الحديدية الرّابط بين حيدرة وتبسة، وبعث خطّ حديدي بين القلعة الخصبة وتالة، مع تحسين البنية التّحتية.
وتحوّل الوفد إلى المعبر الحدودي البرّي بوشبكة، وعقد لقاء مع إطارات الجهة والمسؤولين بالمعبر، الذين بيّنوا أنّ المعبر يصنّف كمعبر تجاري وسياحي، وعرف تطوّرا في حركة العبور تجاوزت المليون مسافر سنة 2024.
وقدّم آمر المعبر بسطة عن أشغال التهيئة والصيانة ومنها مقر الكشف بالأشعّة وشبكة المياه وتوفير خزّانات مياه. كما تطرّق إلى إشكاليات ضيق المعبر والطريق المؤدّية إليه.
وبيّن الحاضرون أنّ الحلّ يكمن في الفصل بين نشاط المعبر التّجاري والسّياحي وتخصيص فضاء لكل منهما. ودعوا إلى ربطه بالطّريق الوطنية رقم 15 نحو قابس، وإلى إيجاد حلول لعدد من المشاكل العالقة ومنها النّقص في المياه وتردّي شبكة التطهير وضعف شبكة الكهرباء وتعقّد الإجراءات الإدارية والقضائية المتّصلة بالتصرّف في المحجوز.

جلسات العمل التّنسيقية بين الأطراف المعنية باستقبال التّونسيين بالخارج

شارك وفد من لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، في جلسات العمل التنسيقية بين الأطراف المعنية باستقبال التّونسيين بالخارج التي نظّمتها الشّركة التّونسية للملاحة على متن الباخرة «تانيت» من 17 إلى 20 جوان 2025
وتمّ خلال هذه الرحلة عقد جلستي عمل للنّظر في ظروف الاستقبال بالموانئ،

ولتقديم مقترحات مزيد تحسين الخدمات لفائدة التّونسيين العائدين إلى أرض الوطن. وتطرّق النواب إلى مشاغل التّونسيين بالخارج وضرورة إيجاد حلول ناجعة خاصّة لمسألة غلاء أسعار التّذاكر. كما شدّدوا على تحسين الوضعية المالية لتقني وعملة الشّركة التّونسية للملاحة، وإيجاد حلول للحدّ من استقطاب الكفاءات في قطاع الملاحة البحرية التّونسية من طرف شركات منافسة.

وتابع النواب الإجراءات الأمنية والدّيوانية على متن الباخرة وخاصّة منها عملية استخراج جوازات السّفر بشكل حيني. واستمعوا إلى مشاغل المسافرين المتعلّقة بغلاء أسعار التّذاكر، وجودة الخدمات على متن الباخرة «تانيت»، وظروف الاستقبال في كل من ميناء مرسيليا وحلق الوادي، وغياب التّواصل النّاجع للتّعريف بالتّطبيقات الإعلامية الرّامية إلى تأمين عودة التّونسيين بالخارج في أحسن الظّروف.

وكان للوفد لقاء على متن الباخرة مع كل من سفير تونس بباريس والقنصل العام لتونس بمرسيليا، حيث تمّ تأكيد ضرورة تضافر الجهود لمزيد الإحاطة بالتّونسيين المقيمين بالخارج سواء في بلدان الإقامة أو عند عودتهم إلى أرض الوطن.

وأدّى النواب زيارة للمنشآت بميناء cap janet بمرسيليا، وتمكّنوا من التّواصل مع المسافرين والاطّلاع على ظروف استقبالهم من طرف الجانب الفرنسي.

وتابع الوفد في ميناء حلق الوادي كيفية خروج السّيارات والإجراءات التي تخضع لها، واستمعوا إلى مشاغل المسافرين.

الوكالة الوطنية للتّبغ والوقيد بتونس

أدّى وفد من أعضاء لجنة المالية والميزانية يوم 22 ماي 2025 زيارة ميدانية إلى الوكالة الوطنية للتّبغ والوقيد بتونس. وعقد جلسة عمل مع الإطارات السّامية والمدير العام للوكالة، الذي استعرض العوامل التي أثّرت في النّشاط الصّناعي للمؤسّسة على غرار تدنّي مردوديّة التّجهيزات وقدم الآلات وعدم توفّر الموارد البشرية ونقص التّكوين والرّسكلة.

كما تمّ التطرّق إلى الصّعوبات التي تعترض منظومة الإنتاج وتراجع مخزون بعض أنواع السّجائر، وإبرازدور الوكالة في مراقبة جودة المنتوجات وفقا للمعايير الدولية. وتمّ طرح الإشكاليات المرتبطة بالنّشاط الفلاحي على غرارتراجع المساحات المزروعة وشحّ المياه وعزوف الفلاّحين عن زراعة التّبغ، وارتفاع كلفة اليد العاملة.

وزار الوفد ورشات الوكالة واطّلع على مراحل التّصنيع. ولاحظ ضعف وسائل الإنتاج وتردّي وضعية البناية، مما يؤثّر سلبا على الإنتاج وعلى العائدات المالية. ودعا إلى وضع استراتيجيّة متكاملة بهدف توفيروسائل انتاج عصرية ومتطوّرة تستجيب للمعايير الدّولية، مع توفيرید عاملة مختصّة. كما أكّد ضرورة الحدّ من توريد المواد المكوّنة للتّبوغ والتّشجيع على زراعتها. وأكّد النواب تعزيز كلّ الولايات بمراكز التّوزيع والعمل على إحكام الرّقابة على عمليات بيع التّبغ ومسالك التوزيع لتفادي الاحتكار.

وتمّ طرح عديد الإشكاليات على غرار منح رخص بيع التّبغ أوزراعته وكيفية تثمين الفواضل والتّعاطي مع المحجوزات.

وفي تفاعله أكّد المدير العام للوكالة الوطنية للتّبغ والوقيد تظافر الجهود لتحسين مناهج الصّنع وتنظيم العمل داخل ورشات الانتاج وفقا لمواصفات المؤسّسات الصّناعية . كما تطرّق إلى النّشاط التّجاري، وأكّد الحرص على معاضدة مجهود الدولة في النّهوض بوضعية المالية العمومية عن طريق المساهمة في الترفيع في عائدات ميزانية الدّولة المتأتية من بيوعات منتوجات مواد الاختصاص. وقدّم توضيحات حول زراعة التّبوغ وبيّن أنّ الوكالة شرعت في القيام بدورات تكوينية للمزارعين بالتنسيق مع مصالح وزارة الفلاحة لتطويرهذه الزراعة.

مطار تونس قرطاج الدّولي

أدّى وفد من لجنة التّخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنّقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية يوم 16 أفريل 2025 زيارة ميدانية إلى مطار تونس قرطاج الدّولي، استهلّها بعقد جلسة عمل مع عدد من الإطارات السّامية لمجمّع الخطوط التّونسية. وأكّدت المكلّفة بتسيير الإدارة العامّة للخطوط التّونسية، حرص جميع العاملين بالمجمّع على الحفاظ على النّاقلة الوطنية ذات التاريخ العريق في مجال النّقل الجوّي وعلى بذل كل الجهود والمساعي لتوفير مقوّمات نجاحها. وأفادت من جهة أخرى أنّه تمّ اتّخاذ جملة من القرارات والإجراءات التي من شأنها توفيرأكثرما يمكن من أسباب النّجاح للموسم الصّيفي لسنة 2025 من حيث جاهزيّة الأسطول وصيانة المعدّات وبرمجة الرّحلات وضمان انتظامها وديناميكية الموارد البشرية في جميع الإدارات والفروع.

وقدّم إطارات المجمّع العاملين بكل من شركة الخطوط التّونسية وشركة الخطوط التّونسية للخدمات الأرضية وشركة

الخطوط التّونسية الفنّية وشركة الخطوط التّونسية السّريعة عرضا عن الإجراءات التي تمّ اتخاذها والبرامج التي تمّ وضعها .

وأكّد النواب أهمية مطارتونس قرطاج، ودوره في تنشيط الحركة الاقتصادية. وتطرّقوا إلى بعض النّقائص والمشاكل وخاصة فيما يتعلّق بالأسطول ووفرة السّفرات، وأسعار التّذاكر وجودة الخدمات المسداة للمسافرين وتأمين أمتعتهم.

وعاين الوفد مركز الصّيانة الفنّية للطّائرات، ومركّب الاقتناءات الجديدة ومركز التكوين لشركة الخطوط التّونسية الفنية.واطّلع على المصالح العاملة بالمحطّة 2 للمطار، وعلى برنامج التّوسعة المزمع إنجازه في إطارتعزيزقدرات المطار وتخفيف الضغط على المحطّة الأولى. كما اطّلع على خدمات شركة الخطوط التّونسية للخدمات الأرضية وعلى المراحل التي تمرّ بها البضائع بمحطّة الشّحن، والإجراءات الأمنية والدّيوانية التي تخضع إليها والتراتيب المتّبعة لتخزينها.

ميناء رادس

وأدّى أعضاء لجنة التّخطيط الاستراتيجي يوم 05 ماي 2025 زيارة إلى ميناء رادس، استهلّوها بعقد جلسة عمل بمقر ديوان البحرية التّجارية والموانئ، أكّدت خلالها الرّئيسة المديرة العامّة للدّيوان أنّ ميناء رادس التّجاري المختصّ في التصرّف في الحاويات والمجرورات يمثّل 25 % من النّشاط الوطني في هذا المجال، ويعمل على تحسين مردودية كل الموانئ من خلال إعداد مخطّط مديري.

واستعرض الرّئيس المدير العام للشّركة التّونسية للشّحن والتّرصيف مهام الشّركة من حيث الشّحن والتّفريغ وتأمين تسليم البضائع في ميناء رادس. ثم قدّم مدير الميناء عرضا عن مختلف مكوّناته وأنشطته، مشيرا إلى أنّه مرتبط بالسّكة الحديدية وهو عامل هام في تيسيرتزويد البلاد بالبضائع.

وتطرّق النواب إلى طول مكوث الحاويات قبل عملية التّسليم، ومدى الاستجابة لكل طلبات التّصدير، وأسباب عدم الالتجاء إلى إنشاء موانئ جديدة تعاضد عمل هذا الميناء، وكيفية التصرّف في الرّافعات المتقادمة والتّابعة للشّركة .

واطّلع الوفد على مختلف مرافق الميناء، وعاين منظومة مراقبة الحدود البرّية والبحرية وأجهزة الكشف عن البضائع التّابعة لمصالح الدّيوانة. واطّلع على خزّانات الحبوب والمعدّات والسّكة الحديدية وقاطرات نقل الحبوب.

واستمع النواب إلى مشاغل عدد من العاملين بالمرفق الخاص بخزّانات الحبوب. كما زاروا الرّصيف البترولي وعاينوا البنية التّحتية والتّجهيزات المعتمدة لنقل النّفط والغاز وتجهيزات السّلامة. واطّلعوا على الأرصفة متعدّدة السّوائب، وعلى عمليات تفريغ السّفن وتحميل الشّاحنات، وكذلك على مسطّحات الحاويات وكيفية ترصيفها وخزنها من قبل الشّركة التّونسية للشّحن والتّرصيف.

شركة اللّحوم

أدّى أعضاء لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطّاقة والبيئة يوم 29 ماي 2025 زيارة ميدانية إلى شركة اللّحوم للاطّلاع على استعدادات الشّركة لعيد الأضحى المبارك.

واستهل الوفد زيارته بعقد جلسة عمل، قدّم خلالها المتصرّف المفوّض لشركة اللّحوم، معطيات عن المؤسّسة وأنشطتها ومجالات تدخّلها. واستعرض جملة من الاشكاليات وفي مقدّمتها الدّيون المتراكمة لدى البنك الوطني الفلاحي نتيجة الخسائر المسجّلة في عملية توريد الخرفان بمناسبة عيد الاضحى لسنة 2012، إلى جانب تعدّد المتدخّلين الهامشيين في القطاع ونقص الإمكانيات.

واطّلع الوفد النيابي على مختلف مرافق الشّركة وفضاءاتها. ولاحظ عدّة اخلالات على مستوى التسيير والحوكمة على غرار استعمال أماكن مبيت المواشي كنقطة بيع للعموم من قبل خواص في مخالفة صريحة للعقد المبرم في الغرض. كما لاحظ في محطّة معالجة المياه المستعملة جملة من النّقائص تعلّقت بتعطّل تصريف المياه المستعملة وركودها نتيجة توقّف نشاط محطّة التطهير الخاصّة بالشركة منذ سنة 2017.

وأكّد الوفد البرلماني في نهاية الزّيارة ضرورة حسن استغلال الفضاء العقّاري للشّركة وضبط برنامج لإنقاذ المؤسّسة ووضع رؤية مستقبلية لإصلاح منظومة اللّحوم وتطويرها في علاقة ببعض القطاعات الأخرى مثل الاعلاف والألبان.

المركّب الصّحي بجبل الوسط

أدّى وفد من لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، يوم 19 جوان 2025 زيارة إلى المركّب الصحّي بجبل الوسط. والتقى بالمديرة العامة للمركّب وبالإطارات الصحّية المكلّفة بتسييره، الذين قدّموا عرضا عن المركّب ومكوّناته. وتطرّقوا إلى الصّعوبات والتصوّرات المقترحة لتحسين جودة الخدمات. وبيّنوا أنّ الميزانية المرصودة لا تتماشى مع احتياجاته الأساسية. وتطرّقوا إلى النّقص الفادح في الموارد البشرية. كما أكّدوا ضرورة استعجال انتداب صيدلي للمركّب، وإعادة إدراج اختصاص المعالجة بالمياه المعدنية بالتّعليم الجامعي نظرا لأهميته في مجال السّياحة الاستشفائية.

واستأثر قسم معالجة الإدمان بحيزهام من اهتمام النواب باعتباره المؤسّسة الوحيدة التي تعنى بإعادة تأهيل وإدماج الأشخاص المدمنين في إطار طبّي متخصّص. واعتبر عدد من النواب أنّ سبب عدم الإقبال على المركز يعود إلى ارتفاع تكلفة العلاج حيث تبلغ التّكلفة اليومية 30 دينارا، إضافة إلى عدم تكفّل الصّندوق الوطني للتّأمين على المرض بعلاج الإدمان.

وتحوّل الوفد إلى أقسام المركّب الصحّي وعاين النّقائص والاشكاليات. ولاحظ تقادم بعض الأقسام والتّجهيزات الطّبية وغياب الصّيانة واهتراء البنية التّحتية، مما تسبّب في إغلاق عديد الأقسام والأجنحة المعدّة للإقامة والمطعم. ولاحظ النواب إهمال المسلك الصحّي المحيط بالمركز وتراكم الفضلات.

وفي ختام الزّيارة، خلص النواب إلى أنّ إصلاح المركز مسؤولية مشتركة تستوجب تكاملا في الأدوار ووضع سياسات ناجعة تلبّي تطلّعات طالبي الخدمات الصحّية، مؤكّدين دور البرلمان في تطوير الأطر التّشريعية وتعزيز الرّقابة للارتقاء بالخدمات الصحّية.

مراكز تجميع الحبوب بولايتي بنزرت وباجة

أدّى أعضاء لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصّيد البحري يوم 03 جويلية 2025 زيارة ميدانية إلى عدد من مراكز تجميع الحبوب بولايتي بنزرت وباجة.

وشملت الزّيارة مصرف الخدمات الفلاحية المتعدّدة بماطر، والمخازن الكبرى بقصر مزوار بباجة، حيث اطّلع النواب على ظروف تجميع الحبوب وتخزينها، واستفسروا عن نسق التّجميع وطاقة الاستيعاب، والطّريقة المعتمدة لخزن الحبوب والمدّة القصوى التي لا يمكن تجاوزها. كما استوضحوا عن أسعار البيع المتداولة ووسائل النّقل المتوفّرة لنقل الحبوب إلى المطاحن أو إلى مراكز ديوان الحبوب. ولاحظوا تعطّل النّقل الحديدي على مستوى مخازن قصر مزوار بباجة. كما تساءلوا عن مدى تطبيق كرّاسات الشّروط المتعلّقة بتأهيل مراكز التّجميع.

كما زار النواب المخبر الجهوي لتعيير الحبوب بماطر "كوسيبلي"، واطّلعوا على سير العمل وكيفية تقييم جودة الحبوب. وعاينوا طريقة أخذ العيّنات وتحليل خصائصها الفيزيائية كالوزن النّوعي ونسبة الشوائب والخصائص التكنولوجية والصحّية كالسّموم الفطرية. وعاينوا كذلك مدى توفّر وجاهزية معدّات التّحليل.

وقدّم المشرفون عن هذه المراكز معطيات حول طاقة الاستيعاب، مؤكّدين أنّ المدّة القصوى للتّخزين تصل إلى ستة أشهر. وأكّدوا أنّ عملية تعيير الحبوب وتقييم جودتها، تعتمد على تقنيات علمية وهي خاضعة لرقابة الدّيوان الوطني للحبوب.

كما شملت الزّيارة الشّركة التّعاونية المركزية للبذور والمشاتل الممتازة بباجة، حيث أكّد المشرفون تراجع إنتاج هذه الشّركة جراء ارتفاع المديونية تجاه ديوان الحبوب والصّندوق الوطني للضّمان الاجتماعي، إضافة إلى الدّيون الجبائية.

واستمع النواب إلى عدد من العاملين بهذه المراكز، الذين أشاروا إلى صعوبة ظروف العمل.

كما اطّلع النواب على عمليات تجميع الحبوب بمقر الشركة التّعاونية المركزية للخدمات الفلاحية بجومين، حيث لاحظوا أنّ كمّيات الحبوب فاقت طاقة استيعاب مستودعات الخزن بسبب النّقص في أسطول وسائل النّقل وتخزينها بصفة ظرفية بالهواء الطّلق ممّا جعلها مهدّدة بالإتلاف تحت تأثير التغيّرات المناخية.

وطالب النواب بضرورة التدخّل لتوفير فرع دائم للحماية المدنية لحماية هذه المناطق التي تتّسم بصبغتها الفلاحية والغابية.

وخلص النواب إلى غياب الاستعداد للموسم وخاصة بالنسبة لإجلاء الحبوب ونقلها وعدم جاهزية مراكز التجميع وعدم توفير البذور اللّازمة عند انطلاق الموسم، بالإضافة إلى الإشكاليات التي يعانيها عمّال هذه المراكز.

الدّيبلوماسية البرلمانية

مجلس نواب الشعب يواصل مساعي دعم علاقات تونس الخارجية ويكثّف حضوره الفاعل في مختلف المحافل البرلمانية

يعمل مجلس نواب الشعب من خلال نشاطه الخارجي على تعزيز علاقات تونس الخارجية وتعاونها مع البلدان الشّقيقة والصّديقة سواء عبر استقبالات الوفود البرلمانية والحكومية والشّخصيات الديبلوماسية في رحاب المجلس، أو الحضور الفاعل والنّشيط في التّظاهرات والاجتماعات البرلمانية التي تعقدها الهياكل والمنظّمات البرلمانية العربية والإقليمية والدّولية .

و قد أتاحت مختلف الأنشطة الفرصة لبحث آليات التّعاون على المستويين الثّنائي ومتعدّد الأطراف، والتّعريف بالخطوات التي تقطعها تونس في مسار البناء والتّشييد، وما تتطلّبه مختلف التحدّيات المطروحة من حشد للدّعم والمساندة .

كما كانت محطّات النّشاط الخارجي لمجلس نواب الشعب فرصا لمزيد التّعريف بمواقف تونس من مجمل القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك ومنها بالخصوص المقاربة التّونسية في التّعامل مع موضوع الهجرة وفق القوانين والمواثيق الدّولية، وكذلك قضية الشّعب الفلسطيني العادلة، ومساندة نضاله من أجل استرداد حقوقه وإقامة دولته المستقلّة .

وفود برلمانية وحكومية وشخصيات ديبلوماسية تزور مجلس نواب الشعب

زيارة وفد من مجموعة الصّداقة البرلمانية الفرنسية التّونسية بمجلس الشّيوخ الفرنسي

زار مجلس نواب الشعب يوم 14 أفريل 2025 وفد من مجموعة الصّداقة البرلمانية الفرنسية التّونسية بمجلس الشّيوخ الفرنسي ضمّ السيدة Corinne Féret رئيسة المجموعة، والسيدين Claude Kern وAhmed Laouedj عضوي المجموعة .

محادثة مع رئيس مجلس نواب الشعب

واستقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب هذا الوفد بحضور السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي نائبي رئيس المجلس، والسيدة ضحى السالمي النّائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتّونسيين بالخارج والهجرة، والسيد عبد القادر بن زينب النائب مساعد الرّئيس المكلّف بالإعلام والاتّصال.

وأبرز الجانبان العلاقات التّونسية الفرنسية الممتازة والقائمة على عوامل جغرافية وروابط تاريخية. وأكّدا المساعي المعتمدة لمزيد دفع هذا التّعاون في تماه مع تطلّعات الشّعبين الصّديقين.

كما تمّ التطرّق إلى العلاقات بين مجلس نواب الشعب ومجلس الشّيوخ الفرنسي، وضرورة مضاعفة المساعي لإثرائها من خلال تكثيف اللّقاءات وتبادل الزّيارات والتّجارب والخبرات.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب أهمية هذه الزّيارة لدعم العلاقات على المستويين الثّنائي ومع الاتّحاد الأوروبي. وعبّر عن تقديره لما تبديه فرنسا من حرص على تطوير تعاونها مع تونس خاصّة في الميادين الاقتصادية والأكاديمية والثّقافية.

كما تطرّق إلى التحوّلات التي شهدتها تونس، مشيرا إلى الصّعوبات التي تمّ العمل على تجاوزها وفق تدابير 25 جويلية 2021 وما تلاها من محطّات. وأكّد ما توليه تونس من أهمية للحقوق والحريات، وفي مقدّمتها حرّية الصّحافة والتّعبير.

وأكّد من جهة أخرى حرص تونس على دعم جهود تعزيز الأمن والاستقرار في المتوسّط. وأبرز المقاربة التّونسية في التّعامل مع موضوع الهجرة وفق القوانين والمواثيق الدّولية ورفض أن تكون تونس بلد عبور أو توطين، داعيا الى توخّي مقاربة إقليمية تجمع دول جنوب المتوسّط ودول الاتّحاد الأوروبي لحلّ معضلة الهجرة غير النّظامية.

وأبرزت رئيسة مجموعة الصّداقة البرلمانية الفرنسية التّونسية بمجلس الشّيوخ الفرنسي، الأهمية التي توليها فرنسا لعلاقاتها مع تونس وحرصها على تنمية التّعاون الثّنائي خاصّة في المجال البرلماني. وأعربت عن أملها في أن تتواصل مثل هذه اللّقاءات، ولاسيما عبر استقبال وفد برلماني تونسي في فرنسا.

وأعربت عن ارتياحها لتطوّر التّعاون الذي تجلّى عبر المشاريع المشتركة والبرامج الاستثمارية، مبرزة أهمية المؤسّسات الاقتصادية الفرنسية في تونس، وحجم الاتّفاقيات المشتركة. وأكّدت المؤشّرات الواعدة لتنمية التّعاون في المستوى الثّنائي وفي مستوى العلاقات مع بلدان الإتّحاد الأوروبي. وشدّدت على تعزيز مبادرات التّقارب بين الشّعبين عبر المشاريع

الثّقافية والتّبادل الثّقافي، مذكّرة بنجاح القمّة العالمية للفرنكوفونيّة التي انتظمت بجربة في جويلية 2022. وأشارت الى الاجتماع العالمي حول الفرنكوفونيّة الذي سيحتضنه البرلمان الفرنسي في جويلية 2025 معبّرة عن أملها في مشاركة وفد برلماني تونسي في فعالياته.

جلسة عمل

وعقدت مجموعة التّعاون البرلماني مع الدّول الأعضاء في الإتّحاد الأوروبي جلسة عمل مع وفد مجموعة الصّداقة البرلمانية الفرنسية التّونسية بمجلس الشّيوخ الفرنسي ترأسها السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب.

وبيّن نائب رئيس المجلس عراقة التّقاليد البرلمانيّة التّونسية. وشدّد على متانة العلاقات بين تونس وفرنسا وتعدّد مجالات التّعاون، مؤكّدا الحرص على مزيد دعمها وتطويرها وعلى أن يكون هذا اللّقاء منطلقا لإرساء مجموعة الصّداقة البرلمانيّة التونسيّة الفرنسيّة، في إطار تصوّر متجدّد لدور الديبلوماسيّة البرلمانية.

وأكّدت رئيسة مجموعة الصّداقة البرلمانية الفرنسية التّونسية بمجلس الشيوخ الفرنسي أهميّة تفعيل الشّراكات ودفع العلاقات والعمل على تعميق الحوار في إطار الديبلوماسيّة البرلمانية. وأشارت إلى تعدّد مجالات الاهتمام المشتركة على غرار المجال الاقتصادي والعلاقات مع الإتّحاد الأوروبي.

وقدّم أعضاء المجموعة مداخلات تعلّقت بسبل تعزيز التّعاون التّونسي الفرنسي، وموضوع الهجرة غير النّظامية، والقضيّة الفلسطينيّة. وأكّدوا أهميّة بناء علاقات شراكة وتعاون تقوم على العدل والتكافؤ وتخدم المصالح المتبادلة، مشدّدين على انفتاح مجلس نواب الشعب على تعزيز التّعاون التونسي-الفرنسي.

وتمّ التطرّق الى التّوأمة بين البلديّات، ودعا المتدخّلون إلى تفعيل برامج التوأمة في ضوء تغيّرات التّقسيم التّرابي وتطوّرات العمل البلدي في تونس. كما حثّ النواب على مواصلة مساندة تونس اقتصاديّا من خلال تحويل ديونها إلى مشاريع استثماريّة.

وتطرّق أعضاء الوفد التّونسي إلى موضوع الهجرة غير النّظامية، وأكّدوا ضرورة تبنّي مقاربة شاملة لمعالجة جذور هذه الظّاهرة، واقترحوا عقد مؤتمر يضمّ البلدان المصدّرة أو المستقبلة للمهاجرين أو كذلك بلدان العبور، للتوصّل إلى حلول جذريّة.

وتطرّق أعضاء الوفد التّونسي إلى الحقّ الفلسطيني والإبادة غير المسبوقة التي يتعرّض لها الفلسطينيون في غزّة. وأعربوا عن رفضهم لمحاولات تهجير الشّعب الفلسطيني من أرضه، وعن دعمهم لحقّه في إقامة دولته المستقلّة. كما توجّهوا بالتحيّة إلى عدد من البرلمانيين والمفكّرين الفرنسيين، وإلى القوى السياسيّة والمدنيّة وجزء هامّ من الشعب الفرنسي على مساندتهم للشّعب الفلسطيني والتعبير عن رفضهم لما يتعرّضون إليه من قتل وتشريد وتجويع.

وجدّد أعضاء وفد مجلس الشّيوخ الفرنسي التّعبير عن الاستعداد لتعزيز آليات التّعاون خاصّة على المستوى البرلماني، ووجّهت رئيسة الوفد دعوة لأعضاء الوفد التّونسي لزيارة مجلس الشّيوخ الفرنسي.

نائب رئيس مجموعة الصّداقة البرلمانية الفرنسية التّونسية بالمجلس الوطني الفرنسي

استقبل السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب صباح يوم الاثنين 28 جويلية 2025 بقصر باردو السيد Emma-nuel Blairy، نائب رئيس مجموعة الصّداقة البرلمانيّة فرنسا-تونس بالمجلس الوطني الفرنسي.

وكانت المحادثة مناسبة لتبادل وجهات النّظر بخصوص العلاقات التّونسية الفرنسية الممتازة وما تشهده من تطوّر، بالنّظر إلى العوامل الجغرافية والرّوابط التّاريخية التي تمثّل عاملا في تعزيز الصّداقة بين شعبي البلدين.

كما أبرز الجانبان أهمية العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني الفرنسي، وضرورة العمل المشترك من أجل مزيد دفعها، ولاسيما عبر تكثيف فرص اللّقاء وتبادل الزيارات، اعتبارا لدور الديبلوماسية البرلمانية في تعزيز التّعاون على المستويين الثّنائي ومتعدّد الأطراف.

وتمّ التّحاور بخصوص مجالات التّعاون التّونسي الفرنسي وأفق دعمها خاصة في المجال الاقتصادي والثّقافي وفي مجال التّعليم العالي، وضرورة العمل المشترك لمزيد دفعها عبر مختلف الآليات، مع العمل على تذليل الصّعوبات خدمة للمصالح المشتركة للشعبين الصّديقين.

عضوان من البرلمان الأوروبي في رحاب مجلس نواب الشعب

استقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 28 أفريل 2025 بقصر باردو عضوي البرلمان الأوروبي والنائبين الإيطاليين، السيد Giorgio Gori، المقرّر الدّائم المعني بتونس صلب لجنة الشّؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي، والسيد Ruggero Razza، رئيس وفد العلاقات مع دول المغرب العربي واتّحاد المغرب العربي بالبرلمان الأوروبي.

وأبرز الجانبان علاقات التّعاون الوثيق بين تونس وبلدان الإتّحاد الأوروبي التي تشهد تطوّرات أفضت الى شراكة شاملة. وأكّدا ما تمّ تحقيقه من نتائج إيجابية وسبل تطوير التّعاون في المجالات الاقتصادية والتّجارية والثّقافية والأكاديمية.

كما تمّ التطرّق إلى المسائل المتّصلة بالتّعاون والأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسّط، وخاصة ما يتعلّق منها بموضوع الهجرة غير النّظامية ومكافحة التّهريب والاتّجار بالبشر، وما تقتضيه من معالجات تراعي الجوانب الإنسانية.

وتمّ تأكيد الأهمية التي تكتسيها القضية الفلسطينية التي تحتّل الصّدارة في ما يتعلّق بالأمن والاستقرار في المتوسّط. وأبرز الجانبان ضرورة تكثيف المساعي ومضاعفة الجهود الرّامية إلى دعم التّعاطف الدّولي مع هذه القضية العادلة.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب ما تكتسيه زيارة وفد البرلمان الأوروبي إلى تونس من أهمية باعتبارها تعزّز مساعي ومبادرات دعم علاقات تونس بالإتّحاد الأوروبي. وأبرز مبادرة مجلس نواب الشعب بإحداث مجموعة التّعاون البرلماني مع الدّول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي لمواصلة التّعاون ودفع الشراكة .

كما شدّد على مساندة تونس لجهود تعزيز الأمن والاستقرار في المتوسّط. وأكّد أنّ المقاربة التّونسية في تعاملها مع موضوع الهجرة ترتكز على القوانين والمواثيق الدّولية. ودعا إلى ضرورة اعتماد مقاربة إقليمية تجمع بلدان الاتّحاد الأوروبي وجنوب المتوسّط لإيجاد حلّ للهجرة غير النّظامية التي تبقى هاجسا مشتركا، منوّها بالمبادرة التي قدّمتها إيطاليا في هذا الخصوص.

وأكّد انشغال تونس الدّائم بما يتعرّض له الشّعب الفلسطيني من اعتداءات متكرّرة وجرائم حرب وإبادة، مبرزا ضرورة مساهمة الاتّحاد الاوروبي في إيجاد حلّ لهذه المعضلة ووضع حدّ لغطرسة الكيان الصهيوني ولعدم التزامه بالقرارات الأمميّة.

وقد أكّد عضوا البرلمان الأوروبي أهمية العلاقات بين مجلس نواب الشعب والبرلمان الأوروبي بالنّظر إلى الشّراكة التي تجمع تونس بالاتحاد الأوروبي. وبيّنا أنّ زيارتهما إلى تونس ترمي إلى بحث آليات تعزيز التّعاون البرلماني الذي شهد تراجعا .

كما أبرزا ضرورة مواصلة العمل المشترك لمكافحة الهجرة غير النّظامية وما لها من تداعيات على بلدان ضفّتي المتوسّط. وأشارا الى أهمية تعزيز الجهود وإيجاد الأطر القانونية والتّسهيلات التي من شأنها تسهيل الهجرة نحو البلدان الأوروبية. ونوّها بما تقوم به تونس من عمل ساهم في تقليص عدد المهاجرين غير النّظاميين إلى أوروبا..

وأبرز الضيفان أهمية العلاقات التّونسية الايطالية التي تتميّز بتعاون مثمر يتجلّى عبر عدد المؤسّسات الاقتصادية الايطالية المنتصبة في تونس، وحجم الاتّفاقيات المشتركة في عدّة ميادين.

جلسة عمل

عقدت مجموعة التّعاون البرلماني مع الدّول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي يوم 28 أفريل 2025 بقصر باردو جلسة عمل مع عضوي البرلمان الأوروبي، ترأستها السيدة ضحى السالمي النائب مساعد الرّئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج، بحضور السيد عبد القادر بن زينب النائب مساعد الرّئيس المكلّف بالإعلام والاتّصال، وعدد من أعضاء المجموعة .

وأكّد أعضاء المجموعة عمق العلاقات بين تونس وأوروبا. وأعربوا عن ارتياحهم لتفعيل العلاقات بين مجلس نواب الشعب والبرلمان الأوروبي. كما بيّنوا انفتاحهم على كلّ أشكال التّعاون في إطار شراكات عادلة، ودعوا إلى بناء علاقات جديّة وفعّالة، تأخذ بعين الاعتبار التغيّرات الجيوسياسيّة

والتحوّلات الإقليمية والدّولية. وأبرزوا أهميّة تعزيز التّعاون في المجال الاقتصادي والطّاقي، وأشاروا إلى المشروع الجديد في مجال التّعاون الطاقي»ألماد»، المتعلّق بخط الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا، كما أشاروا إلى أهميّة تعزيز التّعاون في المجال الفلاحي. ودعوا من جهة أخرى إلى رفع حصّة تونس من برنامج «ايرمسيس» لاسيما فيما يخصّ تبادل الطّلبة والجامعيين والباحثين.

وتطرّق النواب إلى موضوع الهجرة غير النّظامية وما تبذله تونس من جهود في مواجهتها. وأكّدوا أنّ بلادنا لا يمكن أن تكون أرض توطين ولا نقطة عبور. كما أثاروا موضوع التّرحيل القسري للمهاجرين التّونسيين في أوروبا والمعاملة القاسية لهم.

وتطرّق أعضاء المجموعة إلى القضيّة الفلسطينيّة، مؤكّدين وقوف تونس إلى جانب الشعب الفلسطيني أمام ما يواجهه من انتهاكات. ودعوا البرلمان الأوروبي إلى بذل الجهود للضّغط على الكيان الصهيوني لإيقاف المجازر والسّماح بدخول المساعدات الانسانيّة. كما ثمّنوا ما جاء في تصريحات الرئيس الفرنسي مؤخّرا بشأن الاعتراف بدولة فلسطين.

ونوّه السيّد Ruggero Razza عضو البرلمان الأوروبي بتفعيل العلاقات بين البرلمان الأوروبي ومجلس نواب الشعب. وأكّد ضرورة تنويع مجالات التّعاون، مشيرا إلى وجود ملفّات حارقة على الطّرفين التطرّق إليها والتّعامل معها بطريقة ناجعة.

من جهته بيّن السيّد Giorgio Gori عضو البرلمان الأوروبي أنّ هذه الزّيارة تهدف إلى تحفيز الحوار بين مجلس نواب الشعب والبرلمان الأوروبي. مؤكّدا أهميّة ملف التّنمية الاقتصاديّة في تونس، والدّور الذي يمكن أن يلعبه الاتّحاد الأوروبي في هذا المجال.

وأكّد عضوا البرلمان الأوروبي ضرورة تعميق النّقاش بخصوص مجالات التّعاون، وتسريع إرساء قوانين تدعم الاستثمار. كما شدّدا على تبنّي الاتّحاد الأوروبي لمنهج عدم التدخّل في الشؤون الدّاخليّة للدّول. ونوّها بجهود تونس للحدّ من ظاهرة الهجرة غير النّظامية، وأبرزا أهمية التّعاون والحوار ومعالجة أسبابها .

وذكّرا بخصوص القضيّة الفلسطينيّة، بموقف الاتّحاد الأوروبي الدّاعم لحلّ الدّولتين، وأكّدا ضرورة تظافر الجهود نحو إيجاد حلّ للأزمة وترجمة التّعاطف إلى أفعال سياسيّة.

استقبال رئيس مجلس مفوّضي الهيئة المستقلّة للانتخاب بالمملكة الأردنية الهاشمية

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 15 أفريل 2025 بقصر باردو، السيد موسى المعايطة، رئيس مجلس مفوّضي الهيئة المستقلّة للانتخاب بالمملكة الأردنية الهاشمية مرفوقا بالسيدين علي ابوجاموس مدير المشاريع والتّعاون الدّولي، وعمران الشوارية عضو الهيئة، وبالسيد عبد الله أبو رمان سفير المملكة الأردنية الهاشمية بتونس، بحضور السيدة ألفة المرواني النائب مساعد الرّئيس المكلّف بالعلاقات مع الوظيفة القضائية والهيئات الدّستورية والوطنية.

وتناولت المحادثة التّعاون بين هيئتي الانتخابات في كل من تونس والأردن والرّغبة في تعزيزها في ضوء زيارة هذا الوفد إلى تونس

وتمّ التطرّق إلى التحدّيات المشتركة والتطوّرات على السّاحة العربية وما تتطلّبه من تنسيق في المواقف على المستويين الثّنائي والعربي، وفي مقدّمتها ما تشهده الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة من تأزّم.

أبرز رئيس مجلس نواب الشعب أهمية هذه الزّيارة التي تندرج في سياق بحث سبل تعزيز التّعاون بين هيئتي الانتخابات في البلدين، معربا عن الأمل في مزيد دعم التّعاون التّونسي الأردني في القطاعات الاقتصادية والتّجارية والسّياحية وتبادل الخبرات العلمية والتّكنولوجية.

من جهته أكّد رئيس مجلس مفوّضي الهيئة المستقلّة للانتخاب بالمملكة الأردنية الهاشمية ما يجمع بين تونس والأردن من روابط متينة، مبرزا نجاح البلدين في الحفاظ على الأمن والاستقرار والسير بخطى ثابتة على درب البناء الديمقراطي.

رئيس مجلس نوّاب الشعب يستقبل وفدا من الحزب الشّيوعي الصّيني

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 15 ماي 2025 بقصر باردو وفدا من الحزب الشّيوعي الصّيني برئاسة السيد LI SHULEI، عضو المكتب السّياسي وعضو الأمانة العامّة ووزير دائرة الاعلام للجنة المركزية، مرفوقا بالسيد Wan Li سفير جمهورية الصّين الشّعبية بتونس، وذلك بحضور نائبي رئيس المجلس، والنائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتّونسيين بالخارج والهجرة، وأعضاء مجموعة التّعاون البرلماني مع بلدان آسيا وأستراليا.

وكانت المحادثة مناسبة لتأكيد عراقة علاقات الصّداقة والتّعاون بين تونس وجمهورية الصّين الشّعبية في مختلف المجالات، والعمل المشترك على توطيدها . كما أكّد الجانبان دور العلاقات البرلمانية في دعم التّعاون التّونسي الصّيني.

وتمّ التطرّق إلى ما تشهده الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة من تأزّم جرّاء إمعان الكيان الصهيوني في ممارسته القمعية ومواصلة اعتداءاته الغاشمة في انتهاك صارخ لكل القوانين والمواثيق الدولية. وأبرز الجانبان ضرورة تعزيز المجهودات المشتركة لحشد الدّعم الدّولي من أجل الوقف الفوري لحرب الإبادة والتّقتيل والتصدّي لهذه الجرائم ضدّ الإنسانية.

وقد أكّد السيد LI SHULEI، رئيس الوفد الصّيني ما توليه بلاده من أهمية لعلاقاتها مع تونس خاصّة في المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثّقافية والتّكنولوجية وتحقيق التّواصل بين رجال الأعمال من البلدين عبر تكثيف فرص الاستثمار وبعث المشاريع في تونس. وأبرز ما تتمتّع به تونس من حضارة عريقة ومن مخزون تاريخي يوفّر أرضية ملائمة لتعزيز التّعاون في المجالين السّياحي و الثّقافي. وأكّد تطابق وجهات النّظر بين تونس والصّين فيما يتعلّق بقضايا التحرّر في العالم.

وثمّن السيد إبراهيم بودربالة ما يبديه الجانب الصّيني من استعداد لتعزيز التّعاون الثّنائي. ونوّه بالتطوّر المستمرّ الذي تشهده العلاقات، في ضوء الحرص المشترك على توظيف الشّراكة بين البلدين في تعزيز توجّهاتهما التّنموية. وأشار إلى أهميّة دفع التّعاون التّجاري والاقتصادي والصحّي والثّقافي وكذلك الأكاديمي. وأكّد تقدير تونس لما تحقّقه الصّين من تطوّر خاصّة في المجال التّكنولوجي، معربا عن الرّغبة في الاستفادة منه في سياق مواكبة الثّورة التّكنولوجية.

وثمّن دور الصّين في نصرة قضايا الحق والعدالة وحقوق الشّعوب في تقرير مصيرها، مؤكّد استعداد تونس الدّائم للاضطلاع بالدّور الموكول لها في تقريب وجهات النّظر وتوحيد الرّؤى بخصوص القضايا الإقليمية والدّولية.

بحث آليات تعزيز التّعاون بين تونس وكلّ من مصر وفرنسا وجمهورية كوريا

واصل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب سلسلة المحادثات مع سفراء البلدان الشّقيقة والصّديقة بتونس، في إطار تبادل وجهات النّظر بخصوص علاقات التّعاون وأفق تنميته على مختلف الأصعدة .

واستقبل خلال الفترة المنقضية على التوالي كل من سفير مصر، وسفيرة فرنسا، وسفير جمهورية كوريا بتونس، بحضور السيدة ضحى السالمي النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتّونسيين بالخارج والهجرة.

• وخلال استقباله للسيد باسم حسن، **سفير جمهورية مصر العربية بتونس،** يوم 08 ماي 2025 أبرز رئيس مجلس نواب الشعب روابط الأخوّة والعلاقات التّاريخية بين تونس ومصر، والحرص على تعزيزها في المجالات الاقتصادية والتّجارية والاكاديمية والثّقافية.

كما أكّد أهمية التّعاون البرلماني، مبرزا ضرورة العمل المشترك لدعمه وتطويره. وأشار في هذا الصّدد الى تكوين مجلس نواب الشعب لمجموعة التّعاون البرلماني مع البلدان العربية ومنها مصر.

وأبرز موقف تونس الثّابت من القضية الفلسطينية ومساندتها الدّائمة لنضال الشعب الفلسطيني. وأكّد ضرورة مضاعفة الجهود والعمل المشترك من أجل التصدّي لمخطّطات الكيان الصهيوني والدّفاع على مصالح الامّة العربية وحضارتها.

من جهته أكّد سفير جمهورية مصر العربية بتونس عمق العلاقات الثّنائية وما تميّزت به من تطوّر متواصل، وأشار الى التّشاور المستمرّ عل المستوى السياسي بين قيادتي البلدين.

وأعرب عن شكره لما تقدّمه تونس من دعم ومساندة لمصر لاسيما في ما يتعلّق بحقوق مصر المائية، مؤكّدا تطابق وجهات النّظر بين البلدين في مجال الدّفاع عن القضايا العربية وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية.

• وكان استقبال رئيس مجلس نواب الشعب يوم 08 أفريل 2025 للسيدة Anne Gueguen **سفيرة فرنسا بتونس** مناسبة لتأكيد تطوّر علاقات الصّداقة والتّعاون بين البلدين، والرّغبة المشتركة في دفعها. كما تمّ التطرّق الى العلاقات البرلمانية ومساهمتها في دفع التّعاون التّونسي الفرنسي. وأعلنت سفيرة فرنسا بتونس عن اعتزام وفد من مجلس الشيوخ الفرنسي القيام بزيارة الى تونس.

وتمّ التداول حول ضرورة تكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النّظامية، التي تستوجب عملا مكثّفا على المستويين الثّنائي ومتعدّد الأطراف بما يسهم في تعزيز الاستقرار في البحر الأبيض المتوسّط.

• كما استقبل رئيس مجلس نواب الشعب يوم 2 جويلية 2025 بقصر باردو السيد LEE Tae-won **سفير جمهورية كوريا بتونس،**

وتمّ تأكيد العمل المشترك على دفع التّعاون الثّنائي لاسيما في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والثّقافية والأكاديمية. كما تمّ التطرّق الى العلاقات البرلمانية ومساهمتها في إقامة تعاون وثيق على مختلف الأصعدة، إضافة الى التّعاون في المجالات العلمية والتّكنولوجية وتعصير القطاع الفلاحي، والعمل على التّرويج لتونس كوجهة سياحية.

مجلس نواب الشعب يواصل حضوره في اجتماعات المنظّمات البرلمانية الإقليمية والدولية

يحرص مجلس نواب الشعب على الحضور الفاعل والنّشيط في اجتماعات المنظّمات البرلمانية الإقليمية والدّولية وذلك في إطار السّعي الدّائم إلى تعزيز علاقات التّعاون مع البلدان الشّقيقة والصّديقة ودعم إشعاع تونس في محيطها الإقليمي والدّولي مع التّعريف بمواقفها الثّابتة من مختلف القضايا المطروحة وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية العادلة .

وقد كانت لوفود مجلس نواب الشعب مشاركات منتظمة في مختلف الهيئات البرلمانية، ومنها بالخصوص الاتّحاد البرلماني العربي، والبرلمان العربي، والبرلمان الإفريقي، واتّحاد مجالس الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي، والمجلس البرلماني للفرنكوفونية.

وفي ما يلي عرض عن فحوى هذه المشاركات :

الدورة الثّامنة والثّلاثون لمؤتمر الاتّحاد البرلماني العربي

شارك مجلس نواب الشعب في أشغال الدورة الثّامنة والثّلاثين لمؤتمر الاتّحاد البرلماني العربي التي انعقدت بالجزائر من 2 إلى 4 ماي 2025 تحت عنوان «دور الاتّحاد البرلماني في ظلّ المتغيّرات الإقليمية والدّولية» بوفد ترأسه السيد الأنور المرزوقي، نائب رئيس المجلس وعضوية كلّ من السيد عبد القادر بن زينب، النّائب مساعد الرّئيس المكلّف بالإعلام والاتّصال والسيد بدرالدين القمودي، عضو لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرّقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد.

وانعقد المؤتمر يوم 3 ماي 2025 برئاسة السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ورئيس الاتّحاد البرلماني العربي، وبحضور الأمين العام للاتّحاد البرلماني العربي، ورئيس البرلمان العربي، وعدد من رؤساء المجالس النّيابية العربيّة وممثّلي الوفود العربيّة. وألقى السيد الأنور المرزوقي كلمة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب التي تقدّم في بدايتها بعبارات الشّكر والامتنان إلى السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشّعبي الوطني الجزائري ورئيس الاتّحاد البرلماني العربي على العمل الدّؤوب الذي يقوم به على رأس الاتّحاد، وما يوليه من حرص لتظلّ هذه المؤسّسة فضاء لتعزيز التّعاون البرلماني العربي في مواجهة الأخطار والتّحديات.

وأكّدت كلمة رئيس مجلس نواب الشّعب أنّ الكيان الصهيوني لا زال يمارس غطرسته وصلفه ويمعن في ارتكاب جرائم القتل والإبادة ضدّ أبناء الشّعب الفلسطيني الأعزل على مرأى ومسمع من مجتمع دولي أثبت فشله وتخاذله. وأضاف أنّ هذا الكيان انتهك وقف إطلاق النّار رغم ضمان داعمه وحليفه، وانطلق في مشاهد يومية وموثّقة في تنفيذ مخطّط جديد في استهداف ممنهج للمدنيّين حتى في خيامهم، وكذلك الأطر الطبّية والإغاثية وتدمير ما تبقّى من القطاع وإغلاق المعابر ومنع وصول المساعدات الإغاثيّة واستعمال سلاح التّجويع، كاشفا عن طبيعته الفاشيّة قصد افراغ غزّة من سكّانها غير عابئ بنداءات الدّول والمنظّمات الإنسانية وضاربا عرض الحائط بالقانون الدّولي الإنساني وكل المواثيق الدّولية. كما زاد، بالتّوازي مع ذلك، في وتيرة اعتداءاته وجرائمه في حقّ الشّعب الفلسطيني في الضفّة الغربية ومدينة القدس مستعينا في ذلك بقطعان المستوطنين.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشّعب في كلمته أنّه إزاء هذا الوضع الخطير والمأساوي الذي لم يشهد العالم مثيلا له منذ الحرب العالمية الثانية، يتعيّن مواصلة الجهود المشتركة وتكثيف التحرّكات لحثّ البرلمانات الشّقيقة والصّديقة والمجالس والاتّحادات البرلمانية الإقليمية والدّولية وجميع الأحرار في العالم للتدخّل قصد وضع حدّ لجرائم الحرب والإبادة التي يرتكبها يوميا كيان الاحتلال ضدّ الأطفال والنّساء والشّيوخ في قطاع غزّة والضفّة الغربية وفضح مخطّطاته للتّهجير وتصفية القضية الفلسطينية. وشدّد في هذا الخصوص على وجوب توفير الحماية الدّولية للشّعب الفلسطيني والوقوف بقوّة إلى جانبه واستثمار تعاطف الرّأي العام الدّولي نصرة لقضيته العادلة ورفعا لمظلمة قاربت الثّمانية عقود من الزّمن.

وأكّدت كلمة رئيس مجلس نواب الشّعب مجدّدا موقف تونس المبدئي والثّابت الدّاعم لقضية الشّعب الفلسطيني العادلة ونضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه التّاريخية المسلوبة . كما جدّدت بالمناسبة وقوف تونس إلى جانب الدّول العربية في مواجهة المخطّطات الرّامية إلى زعزعة أمنها واستقرارها، ورفضها التّام التّدخل في شؤونها الدّاخلية باعتباره مساسا بسيادتها لما قد يسبّبه ذلك من زيادة تعقيد الأوضاع وتهديد الأمن والسّلم في المنطقة وفي العالم.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشّعب التطلّع إلى اتّخاذ موقف عربي موحّد وحازم في الدّفاع عن الحقوق الفلسطينية والعربيّة ومواجهة التحدّيات والأخطار المحدقة بأُمّتنا العربيّة، مبرزا ضرورة التّفكير بجديّة في مستقبل الأجيال والمحافظة على هويّتهم وعلى القيم العربيّة والإسلاميّة، وتركيز الجهود والبرامج للأخذ بناصية العلم والتّكنولوجيا، لتحقيق التّنمية الشّاملة وتوفير سبل التقدّم والرّفاهية لها.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشّعب في ختام كلمته أنّه لا يمكن حماية مصالحنا ومقدراتنا وصون أمننا القومي إلّا بتكاتف جهودنا وتعزيز التّضامن بيننا والحفاظ على كيان مجتمعاتنا وتماسكها في ظرف دولي تغلب عليه النّزاعات والحروب واحتدام التّنافس بين مختلف التكتّلات الاقتصادية.

هذا وشارك أعضاء الوفد التّونسي في أشغال اللّجنة التّنفيذية للاتّحاد البرلماني العربي، وفي اجتماعات لجنة فلسطين، ولجنة الشؤون الاجتماعية والمرأة والطّفل والشّباب، ولجنة الشّؤون السّياسية والعلاقات البرلمانية.

إشادة بجهود تونس في مقاومة الهجرة غير النّظامية

أثنى البيان الختامي للدّورة الثّامنة والثّلاثين لمؤتمر الاتّحاد البرلماني العربي على الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة التّونسية للحدّ من ظاهرة الهجرة غير النّظامية، وأكّد دعم جهودها في إزالة مخيّمات المهاجرين غير النّظاميين من دول جنوب الصّحراء وعدم السّماح بعودة المخيّمات العشوائية لهؤلاء المهاجرين.

وأكّد البيان مركزية القضية الفلسطينية والدّعم الكامل لحقوق الشّعب الفلسطيني، وفي مقدّمتها حقّه الشّرعي والقانوني في الحرّية وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلّة كاملة السّيادة على أرضه وعاصمتها القدس الشّريف.

ودعا البرلمانات العربيّة الى مواصلة العمل في تقديم الدّعم السّياسي المطلوب لحشد التّأييد الدّولي لمناصرة الشّعب الفلسطيني، وعدالة قضيّته وصون مستقبل أجياله.

وتطرّق البيان الى عديد القضايا والمستجدّات على السّاحة العربيّة، مؤكّدا أهمية العمل البرلماني العربي المشترك لمواجهة مختلف التحدّيات لاسيما عبر تفعيل دور الدّيبلوماسية البرلمانية.

اجتماعات البرلمان العربي

اللّجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الشّؤون التّشريعية والقانونية وحقوق الإنسان

شارك السيد أيمن البوغديري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التّونسيين بالخارج والهجرة، وعضو البرلمان العربي، في أشغال اللّجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الشّؤون التّشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي، التي انعقدت بالقاهرة يومي 7و8 أفريل 2025، وذلك لمتابعة صياغة قانون استرشادي عربي حول الهجرة غير المشروعة.

وفي تدخّله أكّد ضرورة توحيد الجهود التّشريعية العربيّة لمجابهة ظاهرة الهجرة غير النّظامية، وانعكاساتها الأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة على الدّول العربيّة. ودعا إلى تبنّي مقاربة شاملة وإنسانيّة ترتكز على تجفيف منابع الهجرة عبر معالجة أسبابها، وعلى تعزيز التّنمية والتّكامل الاقتصادي بين الدّول العربيّة. كما أكّد دور التّشريع في ردع الشّبكات الإجرامية المتورّطة في الاتّجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

الدّورة العاديّة للبرلمان العربي

شاركت المجموعة التّونسية بالبرلمان العربي في أشغال الدّورة العاديّة لهذا البرلمان التي انعقدت ببغداد من 19 إلى 21 أفريل 2025. وقد تمّت المشاركة في اجتماعات اللّجان الدّائمة للبرلمان العربي واللّجان الفرعيّة، التي خُصّصت للنّظر في المواضيع المدرجة بجدول أعمالها المتعلّقة بالشّؤون السّياسية وتطوّرات الأوضاع في المنطقة العربيّة، ومناقشة مشروع رؤية برلمانيّة لمكافحة الأساليب الحديثة لترويج وتصنيع وتهريب المخدّرات والمؤثّرات العقلية. كما تناولت بحث سبل دعم الاقتصاد الفلسطيني في مختلف المحافل البرلمانيّة الدّولية والإقليميّة، ومتابعة التطوّرات الخاصّة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، بالإضافة إلى مناقشة مشروع القانون الاسترشادي لمكافحة الهجرة غير المشروعة في العالم العربي، ومشروع تقرير حالة حقوق الإنسان في العالم العربي، ومشروع وثيقة ريادة الأعمال الاجتماعيّة والأسر المنتجة، وكذلك مشروع الرّؤية البرلمانيّة المعنيّة بحماية المناطق الخضراء والأراضي الرّطبة .

وأكّد أعضاء المجموعة التّونسية في تدخّلاتهم، أنّ الأمن والاستقرار في المنطقة العربيّة لا يمكن أن يتحقّق إلا بإنهاء معاناة الشّعب الفلسطيني عبر إقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشّريف. وإدانة الجرائم التي يرتكبها الاحتلال في حقّ الشّعب الفلسطيني الأعزل. واعتبروا أنّ الصّمت الدّولي المريب تجاه هذه الانتهاكات يمثّل تواطؤا أخلاقيا لا يقلّ خطورة عن العدوان ذاته.

وتتكوّن المجموعة من السيد أيمن نقرة، نائب رئيس لجنة الشّؤون السّياسية والعلاقات الخارجية والأمن القومي، والسيد أيمن البوغديري، عضو لجنة الشّؤون التّشريعية والقانونية وحقوق الانسان والسيد ماهر الكتاري، عضو لجنة الشّؤون الاقتصاديّة والمالية والسيد محمد اليحياوي، عضو لجنة الشّؤون الاجتماعية والتّربوية والثّقافية والمرأة والشّباب.

الجلسة الخامسة للبرلمان العربي

كما شاركت المجموعة التّونسية بالبرلمان العربي في أشغال الجلسة الخامسة لهذا البرلمان التي انعقدت بالقاهرة من 26 إلى 28 جوان 2025.

وشارك أعضاء المجموعة في اجتماعات

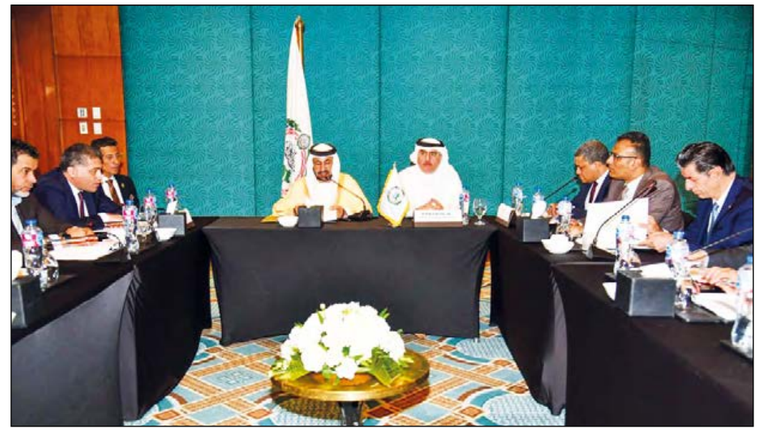

اللّجان التي تمحورت حول تطوّرات الأوضاع في العالم العربي، وعدد من القضايا ذات الصّلة بالملفّات السّياسية والتّشريعية والاقتصادية والاجتماعية. كما شاركوا في أشغال الجلسة العامّة يوم 28جوان 2025 بمقر الأمانة العامّة للجامعة العربيّة التي خُصّصت لمناقشة تقارير اللّجان الدّائمة ولجنة فلسطين والمصادقة عليها.

وأكّد أعضاء المجموعة مواقف تونس الثّابتة من مجمل القضايا وفي مقدّمتها دعم الشّعب الفلسطيني في نضاله ضد الكيان الغاصب من أجل استرجاع حقوقه التّاريخية المسلوبة. كما عبّروا عن استنكارهم الشّديد للتّصعيد الذي يمارسه الاحتلال الصهيوني بحقّ الشّعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزّة، منددين باستهداف المدنيّين العزّل في حرب إبادة جماعية.

وقد أصدر البرلمان العربي بيانات تهمّ الوضع في الشّرق الأوسط وعدّة دول منها ليبيا والسّودان وسوريا واليمن ولبنان والصومال. كما تمّت إدانة جرائم الكيان الصهيوني في غزّة، والتّشديد في هذا الصّدد على أنّه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، الّا بتمكين الشّعب الفلسطيني من حقّه في دولة مستقلّة ذات سيادة وعاصمتها القدس

الـــدّورة العاديـــة الأولـــى للبرلمـــان الإفريقـــي

شارك مجلس نواب الشعب في الدّورة العادية الأولى لسنة 2025 للبرلمان الإفريقي التي انعقدت من 21 جويلية إلى غرة أوت 2025 بميدراند (جنوب إفريقيا)، تحت شعار»العدالة للأفارقة والأشخاص من أصول إفريقية من خلال التّعويضات»، بوفد يتألّف من السيدة عواطف الشنيتي، والسّادة يسري البواب، وأيمن بن صالح، ولطفي الهمامي.

وتناولت الدّورة مواضيع تتعلّق بالسّلم والأمن وحقوق الانسان، والصحّة الرّقمية، والتّصنيع الرقمي والذّكي في إفريقيا، والنّظام المالي الدّولي، وتأثيرقيود التّأشيرات والتّعريفات الجمركية الأمريكية على إفريقيا. كما تضمّن جدول الأعمال مناقشة الاتّفاقية الإفريقيّة للقضاء على العنف ضدّ النّساء والفتيات.

وبحث المشاركون سبل وآليات بناء إطار قارّي لمنظّمة الذّكاء الاصطناعي وسيادة البيانات والابتكار الرّقمي المسؤول، وإحداث ثورة وابتكار في نظام التّعليم الإفريقي من خلال التّعليم الافتراضي. وخُصّص جانب من الأشغال لتقييم أداء البرلمان الإفريقي ودوره في عملية التّكامل الإفريقي.

وقد شارك أعضاء الوفد في جميع اجتماعات هياكل البرلمان الإفريقي التي انعقدت خلال الدّورة على غرار مجموعة شمال إفريقيا، واللّجان القارّة، وشبكة النّساء البرلمانيات، وشبكة البرلمانيين الشبّان، إضافة إلى الجلسات العامّة.

وقدّم أعضاء الوفد مداخلات تبرز توجّهات الدّولة التّونسية في هذه المجالات. وكانت لهم لقاءات ثنائية لتعزيزروابط الأخوّة والصّداقة مع ممثّلي عديد الدّول الإفريقية.

المؤتمر التّاسع عشرلاتّحاد مجالس الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي

شارك مجلس نواب الشّعب في أشغال الدّورة التّاسعة عشرلمؤتمر اتّحاد مجالس الدّول الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي التي انعقدت بالعاصمة الاندونيسية جاكرتا من 12 إلى 15 ماي 2025 تحت شعار «الحوكمة الرّشيدة والمؤسّسات القوية كركائزللصّمود»، بوفد ضمّ السيدة ألفة المرواني، النّائب مساعد الرّئيس المكلّف بالعلاقة مع الوظيفة القضائية والهيئات الدّستورية والوطنية، والسيد نزار الصديق، النّائب مساعد الرّئيس المكلّف بالعلاقة مع المواطن ومع المجتمع المدني، والسيدة بثينة الغانمي، عضو لجنة التّربية والتّكوين المهني والبحث العلمي والشّباب والرّياضة.

وخلال أشغال المؤتمر ألقت السيدة ألفة المرواني كلمة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشّعب، التي بيّن في مستهلّها أنّ العالم الإسلامي يمرّ بمرحلة دقيقة بسبب التعدّي الصّارخ على حقوق الانسان في العديد من المناطق وخاصّة في فلسطين المحتلّة جرّاء الهجمة الشّرسة التي يتعرّض لها الشّعب الفلسطيني الأعزل على مرأى ومسمع من المجتمع الدّولي.

وأكّد حرص تونس في كل المحافل الإقليمية والدّولية على فضح ما يرتكب من جرائم ضدّ الإنسانية في غزة والإعتداءات والانتهاكات في الضفّة الغربية، إنطلاقا من موقفها المبدئي والثّابت الدّاعم لقضية الشّعب الفلسطيني العادلة.

وحيّا رئيس مجلس نواب الشّعب صمود الشّعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، مجدّدا تأكيد تضامن تونس ووقوفها إلى جانبه ودعمها لدفاعه عن حقوقه المشروعة وتقرير مصيره.

وبيّن أنّه إزاء هذا الوضع الخطيروالمأساوي، يتعيّن على البرلمانات الإسلاميّة مواصلة جهودها المشتركة وتكثيف تحرّكاتها من خلال الدّبلوماسية البرلمانية لإيقاف هذا العدوان الوحشي الذي يرتكبه كيان الاحتلال يوميا وفضح مخطّطات التّهجيروتصفية القضيّة الفلسطينية، والدّفع نحو محاسبة مرتكبي جرائم الحرب. ودعا إلى وجوب توفير الحماية الدّولية للشّعب الفلسطيني.

وأضاف رئيس مجلس نواب الشّعب أنّ عديد الأقلّيات المسلمة في الدّول غير الأعضاء في منظّمة التّعاون الإسلامي، تعيش حملة شرسة وتعدّ صارخ على أبسط الحقوق، فضلا عن الاعتداءات والتّعذيب والتّنكيل والقتل والتّشريد والمضايقات على ممارسة شعائر دينهم الإسلامي. وأكّد تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا وازدراء الدّين الإسلامي والتعدّي على المقدّسات من قبل الجماعات والأفراد أمام تخاذل الحكومات في حماية المسلمين.

كما أكّد ما تكتسيه مسألة حقوق الإنسان من أهمية في العالم الإسلامي، مبرزا ضرورة عمل البرلمانيين على تعزيز مشاركة المرأة في الشّأن العام وفي تحقيق التّنمية.

ونبّه رئيس المجلس إلى مخاطر المسّ من حريّة التّعبيروالاعلام وتوظيف التّكنولوجيا الرّقمية الجديدة وإنتاجات الذّكاء الاصطناعي في مآرب تهدّد السّلم الأهلي والتّماسك الاجتماعي. ودعا إلى التصدّي إلى الفوضى الرّقمية ونشر المعلومات المغرضة التي من شأنها بثّ ثقافة الإلغاء وأفكار الكراهية والعنصرية. كما حثّ على مواصلة العمل على تعزيز التّعاون في مجال نقل التّكنولوجيا وتقليص الهوّة الرّقمية .

هذا وشارك الوفد التّونسي في أشغال اللّجان الدّائمة المتخصّصة التي ناقشت مواضيع تتعلّق خاصّة بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وبالمرأة المسلمة وتعزيزدورها في التّنمية، وتعزيز مكانة الشّباب ورعاية الطّفل وحماية النّساء والأطفال في مناطق الاحتلال والنّزاع.

كما تمّ انتخاب تونس في عضوية كل من اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، واللجنة المختصة الدّائمة للشّؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والاديان، بالإضافة إلى العضوية الدّائمة بلجنة فلسطين

اجتماعـــات المجلـــس البرلمانـــي للفرنكوفونيـــة

شارك السيد عمر البرهومي النّائب مساعد الرّئيس المكلّف بالإصلاحات الكبرى، والسيد علي بوزوزية عضو لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الإجتماعية وذوي الإعاقة، في أشغال الدورة 31 للمجلس الإقليمي الإفريقي بالمجلس البرلماني للفرنكوفونية التي انعقدت بعاصمة البينين «كوتونو»، من 2 إلى 4 جوان 2025 .

وكانت للوفد التّونسي مداخلات في جميع المحاور المدرجة بجدول الأعمال. كما عقد لقاءات مع عدد من الوفود الإفريقية، كانت مناسبة لبحث سبل تعزيز العلاقات البرلمانية وآفاق دعم التّعاون على المستويات الثّنائية ومتعدّدة الأطراف، مع تأكيد اعتزاز تونس بانتمائها الإفريقي.

وشارك مجلس نواب الشّعب في الدّورة السّنوية الخمسين للمجلس البرلماني للفرنكوفونية التي انعقدت من 9 إلى 13 جويلية 2025 بباريس تحت شعار « الفرنكوفونية كقيمة ثابتة في عالم مضطرب» . وتألّف الوفد من أعضاء

الفرع التّونسي برئاسة السيد معز بركك الله، وعضوية السّادة عمر البرهومي، وجلال الخدمي، وعلي بوزوزية، وعصام البحري الجابري، وفتحي رجب، ومحمد ضو، والسيدة نورة الشبراك.

وشارك أعضاء الوفد في اجتماعات جميع هياكل هذه المنظّمة البرلمانية.

و اعتمد المشاركون قرارات تعلّقت خاصّة بالوضع في منطقة البحيرات الكبرى، وبحماية المحيطات في الفضاء الناطق بالفرنسية، بالإضافة إلى إعادة الممتلكات الثّقافية المسروقة أثناء الاستعمار، وحماية حقوق المرأة والفتيات في النّزاعات المسلّحة، والإدماج التّعليمي للطلّاب ذوي الاحتياجات الخاصّة.

اجتماع افتراضي حول تدابير تسريع تنفيذ أهداف التّنمية المستدامة

شارك السيدان صابر الجلاصي رئيس لجنة التّخطيط الاستراتيجي والتّنمية المستدامة والنّقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية، ومحمد زياد الماهر عضو لجنة المالية والميزانية، في اجتماع افتراضي نظّمه الاتّحاد البرلماني الدّولي، يوم 12 جوان 2025، حول موضوع «التدابير التي يمكن للبرلمانات اتّخاذها للتّسريع في تنفيذ أهداف التّنمية المستدامة».

وشدّد الوفد التّونسي على انخراط الوظيفة التّشريعية في المجهودات الوطنية والدّولية الرّامية الى تحقيق أهداف التّنمية المستدامة، معتبرا أنّ تخصيص مجلس نواب الشّعب للجنة قارّة تعنى بالتّنمية المستدامة يترجم ما توليه المؤسّسة البرلمانية من أهمية لهذه المسألة وحرصها على مراجعة التّشريعات ذات العلاقة بما يحقّق الأهداف المرجوّة.

وأبرز اهتمام تونس بموضوع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مذكّرا بمصادقتها على لائحة الأمم المتّحدة لسنة 2015 الدّاعية الى تحقيق أهداف التّنمية المستدامة في آفاق 2030. وبيّن أنّ تونس قطعت أشواطا هامّة في هذا المجال، كما أشار إلى مواصلة المساعي الرّامية إلى تحقيق التّنمية المستدامة لمختلف الشّعوب وفي مقدّمتها الشّعب الفلسطيني الأعزل الذي يتعرّض الى حرب إبادة وتقتيل متواصلة. وتطرّق في ذات السّياق إلى ما تعانيه عديد الشّعوب من فقر وشحّ مائي وتغيّرات مناخية وتلوّث بيئي، فضلا عن الصّراعات المستمرّة والاضطرابات الاقتصادية.

وشدّدا على أهمية تضافر الجهود الأممية وتجاوز العقبات التي تحول دون التقدّم نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

بيان رئاسة مجلس نواب الشّعب
بمناسبة الاحتفال باليوم الدّولي للعمل البرلماني

بمناسبة الاحتفال باليوم الدّولي للعمل البرلماني الموافق لـ 30 جوان من كلّ سنة، الذي أرسته الجمعية العامّة لمنظّمة الأمم المتّحدة، والذي يتزامن مع الاحتفال بالذّكرى 136 لتأسيس الاتّحاد البرلماني الدّولي سنة 1889، فإنّ مجلس نواب الشّعب بالجمهورية التّونسية:

• يُعبّر عن اعتزازه بعضويته في هذه المنظّمة الدّولية العريقة، ويُؤكّد على الدّور المحوري للاتّحاد في إضفاء البعد البرلماني على التّعاون الدّولي بهدف إبلاغ صوت الشّعوب وتطلّعاتها وتكريس التّضامن الإنساني صلب المنظّمات الدّولية متعدّدة الأطراف ومن أجل اعتماد حوكمة عالمية تراعي مصالح الدّول السّائرة في طريق النموّ وقادرة على جعل أمن وكرامة الإنسان جوهر العمل الدّولي قصد ضمان أمن وكرامة الشّعوب كافّة.

• يثمّن الجهود التي يقوم بها الاتّحاد تعزيزا للحوار البنّاء والتّعاون البرلماني على الصّعيد الدّولي ومساندة البرلمانات ودعمها في أداء وظائفها وحثّها على تكريس قيم الدّيمقراطيّة ودولة القانون واحترام حقوق الانسان والتوقّي من الحروب والنّزاعات والعمل من أجل تحقيق التّنمية المستدامة عبر الدّيبلوماسية البرلمانيّة الهادفة إلى تحقيق السّلام والاستقرار في العالم.

• يعربُ عن استعداده لمزيد التّنسيق ومواصلة التّعاون مع الاتّحاد البرلماني الدّولي من أجل النّهوض بالعمل البرلماني وتعزيز الدّور البنّاء للدّيبلوماسية البرلمانيّة في عالم يسوده الاضطراب ويحتاج إلى تضافر الجهود والعمل المشترك لما فيه خير الشّعوب في جميع أرجاء المعمورة، مُثمّنا الأدوار الحيوية للبرلمانات في صنع القرارات الفاعلة والمؤثّرة على الصّعيدين الوطني والدّولي.

• يشدّدُ على نصرة قضايا الحق والعدل في العالم، وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية وضرورة تحمّل المجتمع الإنساني مسؤوليته التّاريخية في حماية الشّعب الفلسطيني والتخلّي نهائيا عن التّعاطي بمعايير مزدوجة وانتقائية مع القضايا الدّولية، ويدعو إلى مزيد تضافر الجهود وتكثيف الضغط الشّعبي لوقف حرب الإبادة و التّجويع و التّشريد التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حقّ المدنيّين العزّل في غزّة والضفّة الغربية.

• يُذكّرُ بموقف تونس الثّابت الدّاعي إلى ضرورة إرساء الحلّ العادل والدّائم للقضيّة الفلسطينيّة، وتحقيق إرادة الشّعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلّة كاملة السّيادة على كلّ أراضيه وعاصمتها القدس الشّريف ويهيب بكلّ أحرار العالم من البرلمانيين لنصرة قضيّته العادلة وتوفير الحماية الدّولية له.

• يُندّد بالاعتداءات المتكرّرة التي يقوم بها الكيان الصهيوني على عدد من الدّول العربيّة، ويستنكرُ العدوان الغادر الذي ارتكبه ضدّ جمهورية إيران الإسلامية الشّقيقة ويدعو المجتمع الدّولي للتصدّي لهذه الغطرسة.

• يحثُّ برلمانات العالم على مزيد الانخراط في مسيرة بلوغ أهداف التّنمية المستدامة في غضون سنة 2030 ودفع التّعاون مع مختلف الأطراف المتداخلة على غرار حكومات بلدانها والمنظّمات الإقليمية والدّولية، وعيًا بأنّ برنامج التّنمية المستدامة التزام عالمي يفتح آفاقا جديدة للأجيال الحاضرة والمستقبلية ويأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة والبيئيّة والصحّية.

• يدعو البرلمانات الوطنية للالتفاف حول منظّمتهم العريقة : الاتحاد البرلماني الدّولي، ويؤكّد انخراطه في جميع المبادرات الرّامية إلى تحقيق أهدافها كتعزيز الدّيمقراطية والمساواة بين الجنسين، ومشاركة الشّباب وتحقيق الأمن والسّلام والتّنمية المستدامة للإنسانية قاطبة.

الأكاديميّة البرلمانيّة

ندوات وأيّام دراسية حول المبادرات التّشريعية وتجويد صياغة التّشريعات

في إطار تعميق النّظر في مختلف المبادرات التّشريعية المعروضة على المجلس واصلت الأكاديمية البرلمانية تنظيم الأيّام الدّراسية بحضور عدد من الخبراء وإطارات مختلف الوزارات. وقد أتاح هذا النّشاط الأكاديمي والفكري الفرصة للتعرّف على مختلف الجوانب التقنيّة لعدد من مشاريع ومقترحات القوانين ومكوّناتها، كما كان مناسبة لطرح استفسارات وتساؤلات حول عديد الجزئيات والمسائل التقنيّة والمعطيات الإجرائيّة المرتبطة بها .

كما شهد النّشاط الفكري والأكاديمي للمجلس تنظيم ندوات في سياق الحرص على جودة صياغة التّشريعات المعروضة على مجلس نواب الشعب والإسهام في مساعدة النواب على القيام بدورهم التّشريعي.

يوم دراسي حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على إتفاقية مقرّ بين حكومة الجمهورية التّونسية والمجلس العربي للاختصاصات الصحّية بشأن فتح مكتب تنسيقي بتونس

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الجمعة 18 أفريل 2025 يوما دراسيا حول «مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على إتفاقية مقرّ بين حكومة الجمهورية التّونسية والمجلس العربي للاختصاصات الصحّية بشأن فتح مكتب تنسيقي بتونس»، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور السيدة سوسن المبروك والسّادة الأنور المرزوقي نائبي رئيس المجلس، والمنصف المعلول نائب رئيس لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، وكمال فرّاح رئيس لجنة التّربية والتّكوين المهني والبحث العلمي والشّباب، وشكري حمودة الرّئيس المدير العام للصّيدلية المركزية، والسيدة حبيبة الميزوني رئيسة قسم إستشفائي جامعي في الطّب، وعدد هام من النواب.

وأكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في بداية الأشغال أنّ المجلس دأب على تنظيم يوم دراسي على مستوى الأكاديمية البرلمانية بخصوص القوانين الأساسية ومقترحات القوانين، وذلك بهدف دراسة مشروع القانون وتحديد كل الآثار التي من الممكن أن تترتّب عن المصادقة عليه، مع تمكين النواب، بوصفهم المشرّعين، من التعمّق في كل جوانب مشروع القانون وتوضيح عديد النّقاط إستئناسا بالإطارات العليا وبالخبراء.

وبيّن السيد المنصف المعلول نائب رئيس لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية أنّ تونس تعتبر من البلدان المؤسّسة للمجلس العربي للاختصاصات الصحّية. وأشار إلى أنّ هذا الهيكل العلمي بالأساس والمنبثق عن مجلس وزراء الصحّة العرب، يهدف إلى تحسين الخدمات الصحّية في الدّول العربيّة عن طريق تأهيل اختصاصيّين في مختلف المجالات الصحّية حسب المعايير العلمية العالمية بالتّعاون والشّراكة مع الهيئات العربية والدّولية ذات العلاقة.

وأكّد أنّ فتح مكتب تنسيقي لهذا المجلس بتونس سيمكّن من تعزيز دور الجمهورية التّونسية ودول المغرب العربي في أنشطته والاستفادة من البرامج والخدمات التي يقدّمها.

وأضاف أنّ تونس بإمكانها المساهمة في تقريب وجهات النّظر بين المنظومة الأكاديمية لهذه الدول ذات المرجعية الفرنكوفونية والمنظومة الانجلوسكسونية المعتمدة بدول المشرق والاستفادة من الرّيادة العالمية للتّكنولوجيا الأمريكية في التّدريب والتّقييم والاعتماد.

وأكّد أهمية استغلال خدمات هذا المجلس في تقديم الدّعم لبعض التخصّصات الصحّية التي تواجه صعوبات على مستوى سوق الشّغل والترفيع في عدد الطّلبة الموجّهين للدّراسات الطبّية ومختلف الاختصاصات الصحّية ذات التّشغيلية العالية لسدّ النّقص في صفوف أطبّاء الاختصاص على المستوى الوطني وتقديم الدّعم لمن يستحقّه من الدّول العربية.

من جهته بيّن السيد كمال فرّاح رئيس لجنة التّربية والتّكوين المهني والبحث العلمي والشّباب، أنّ المجلس العربي للاختصاصات الصحّية يهدف إلى تحسين الخدمات الصحّية في الوطن العربي عن طريق رفع المستوى العلمي والمعرفي، وهو ما يجسّم مفهوم الخبرة ونبل الأهداف في هذا المجال .

وأضاف أنّ فتح مكتب تنسيقي بتونس يعني ضمنيا الإعتراف بريادة بلادنا في المجال الطّبي باعتبارها ستكون همزة وصل بين المجلس وبقية دول المغرب العربي، ولاسيّما من حيث تنظيم الامتحانات والمساعدة على ترجمة أسئلة الامتحانات الخاصّة بالمجلس إلى اللّغة الفرنسية.

وأشار إلى أنّ هذه الاتّفاقية تولّت صياغتها وزارة الشّؤون الخارجية، وأمضى عليها وزير الصحّة، وهو ما يعني أنّها غير مسقطة وتحفظ حقوق تونس وسيادتها.

وفي مداخلته قدّم السيد شكري حمودة، الرئيس المدير العام للصّيدلية المركزية، المجلس العربي للإختصاصات الصحّية وأهدافه وتركيبته. وبيّن أنّ هذا المجلس تأسّس بناء على قرار صادر من مجلس وزراء الصحّة العرب ويهدف إلى تحسين الخدمات الصحّية عن طريق تأهيل اختصاصيّين في المجالات الصحّية ذوي كفاءة مهنيّة وعلميّة عالية وفق المعايير العالميّة. كما أكّد أنّ أخذ القرار على مستوى المجلس يستند إلى تحليل الوضع الدّائري ودراسة المحيط.

كما تطرّق إلى انفتاح المنظومة الصحّية التّونسية على المنظومة الأنغلوسكسونيّة، فضلا عن توطيد تعاونها مع نظيرتها الفرنكوفونيّة.

وقدّم السيّد شكري حمودة بسطة عن أوجه وآليات التّعاون والتنسيق بين مختلف هيئات الاختصاصات الصحّية في الدّول الأعضاء، مشيرا في نفس السّياق إلى استراتيجيّة المجلس العربي للاختصاصات الصحّية.

وقدّمت السيدة حبيبة الميزوني رئيسة قسم إستشفائي جامعي في الطّب، مداخلة أبرزت من خلالها أهميّة مشروع هذا القانون الذي سيسمح بالإعتماد المؤسّسي لكليات الطب بالجمهورية التّونسية في المجلس العربي للإختصاصات الطبّية. وأكّدت القيمة العلميّة للتكوين الطبّي في تونس والاعتراف العربي بريادة تونس في هذا المجال، مبيّنة أنه بمقتضى هذه الاتفاقيّة سيصبح التّكوين التونسي في المجال الطبّي معتمدا بصفة رسمية لدى بقيّة الدّول العربيّة، بالتالي يُفتح المجال للطّلبة من الوطن العربي للتكوّن في تونس في هذا المجال بصفة قانونيّة .

كما تطرّقت إلى موضوع التّطبيب عن بعد، المتمثّل في تقديم خدمات التّشخيص والفحص والمعاينة الطبّية للمريض من خلال وسائل الاتّصالات الالكترونيّة. وأكّدت أهميّة تطوير هذه التّجربة وتعميمها. وتطرّقت إلى التّجربة الأمريكية في مجال التّطبيب عن بعد وتأثيرها الإيجابيّ إجتماعيا وعلميا.

وأكّد عدد من النواب في تدخّلاتهم أنّ المجال الطبّي يعدّ من ثمّار المعارف المكرّسة للأمل لفائدة الإنسانية أمام التّداعيات العالمية والرّهانات الصحّية المطروحة وعلى وجه الخصوص في التّعامل مع الأمراض المستجدّة والسّارية. واعتبر البعض أنّ لتونس منطلقات قويّة لمزيد تعزيز مكانتها الرّيادية في المجال الطبّي وتنويع روافده التّكوينية والتّقنية خاصّة لفائدة الأطبّاء الشبّان. كما تساءلوا عن خصوصية التّعاون الطبّي مع الأردن ومصر، مقترحين تنويع التّسهيلات الإجرائية فيما يتعلّق بالبرامج التكوينية لفائدة طب الاختصاص. ونوّه البعض بالمزايا الأكاديمية والتّقنية لبرامج التّعليم الطبّية التلفزية، وباستخدام التّقنيات عن بعد، معتبرين هذا التوجّه ثورة في الطب وفي العلم.

وتساءل النواب عن الإجراءات التي تتّخذها السّلطات التّونسية لضمان أمن المقر الطبّي التّنسيقي الجديد والمحافظة على سلامته. كما دعوا إلى تعزيز التّعاون جنوب جنوب في ضوء الرّهانات الصحّية المطروحة دون عزلها عن بعدها الإنساني، مشدّدين على تناغم الأداء الطبّي مع البعد الاجتماعي.

وفي ختام هذا اليوم الدراسي أكّد رئيس مجلس نواب الشعب أهمية التدخّلات التي تمّ تقديمها وتمثّل لبنة أساسية لسير المعطيات الإجرائية المتّصلة بالقانون المتعلّق بالتّعاون بين حكومة الجمهورية التّونسية والمجلس العربي للاختصاصات الصحّية. وأشار إلى أنّ المرونة المميّزة للإطار القانوني لفتح هذا المكتب كفيلة بأن تجسّد مرحلة البناء للعقل العربي وللطّاقات البشرية في دفع التّكوين والمعارف الدّاعمة لحفظ حياة الإنسان وتنمية مهارات الكفاءات الطبّية.

جلسة استماع إلى اللّجنة العلمية المكلّفة بدراسة «مادّة الفوسفوجيبس»

نظّمت الأكاديمية البرلمانية بمبادرة من لجنة الصّناعة والتّجارة والثروات الطّبيعية والطّاقة والبيئة يوم الأربعاء 23 أفريل 2025 جلسة استماع إلى اللّجنة العلمية المكلّفة بدراسة «مادّة الفوسفوجيبس»، أشرف عليها السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب بحضور السيد شكري بن البحري رئيس لجنة الصّناعة والتّجارة والثروات الطّبيعية والطّاقة والبيئة، والسيدة فائزة جبلون، المديرة العامّة للحوكمة بوزارة الصّناعة والمناجم والطّاقة، وعدد هام من الخبراء وإطارات هذه الوزارة.

وذكّر السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في مستهلّ الجلسة بقرار مكتب المجلس المتعلّق بأن تكون الأكاديمية البرلمانية فضاء حوار يعاضد مجهودات النواب في دراسة المسائل التي تعرض عليهم، والاطّلاع على مختلف جوانبها، وذلك سواء على مستوى صلاحياتهم التّشريعيّة أو الرّقابيّة. وأكّد

أنّ الاستماع إلى الخبراء والإطارات من شتّى الميادين يندرج في هذا السّياق، ويساعد النّائب على أخذ القرار المناسب في إطار ممارسة صلاحياته، مبرزا في هذا الصّدد ضرورة أن يكون النائب على اقتناع تامّ بكلّ قرار يتّخذه، وأن يكون مستندا على أسس علميّة وموضوعيّة.

كما أشار إلى المخاوف التي تثيرها مادّة الفوسفوجيبس باعتبار آثارها الصحّية والبيئيّة وفق ما يتمّ تداوله منذ التّسعينات. وحمّل أعضاء اللّجنة العلميّة المكلّفة بدراسة هذه المادّة، مسؤولية تقديم المعطيات والايضاحات اللّازمة، ولاسيما الإجابة عن التّساؤل حول خطر مادة الفسفوجيبس من عدمه، وهل أنّ التقدّم العلمي كفيل بالحدّ كليّا من مخاطرها.

من جهته شدّد السيد شكري بن البحري رئيس لجنة الصّناعة والثروات الطّبيعيّة والطّاقة والبيئة على الأهميّة التي يكتسيها موضوع مادّة الفوسفوجيبس، ودعا إلى أن تكون جلسة الاستماع محطّة تشاركيّة وصدى لتساؤلات وانشغالات النّاس، ومنبرا حرّا للنّقاش العلمي والعملي المسؤول والشفّاف. كما ذكّر بقرار الحكومة الصّادر في مارس 2025 والقاضي بسحب مادّة الفوسفوجيبس من قائمة المواد الخطرة وإعادة تصنيفها كمادّة منتجة، إلى جانب تأكيد وزيرة الصّناعة والمناجم والطّاقة خلال الاستماع إليها في مجلس نواب الشعب عدم خطورة هذه المادّة، مستندة إلى تقرير اللّجنة العلميّة.

وأفاد أنّ الغاية من هذه الجلسة هي الاستماع إلى اللّجنة العلميّة التي أعدّت التّقرير، وتحليل منهجيّة عملها ونتائجه وعرض التّجارب المقارنة، والتثبّت من التّأثيرات الصحّية والبيئيّة والاجتماعيّة، وذلك لصياغة توصيات برلمانيّة واضحة تُوجّه العمل التّشريعي والرّقابي للنواب.

ثمّ قدّمت السيدة فائزة جبلون المديرة العامّة للحوكمة بوزارة الصّناعة والمناجم والطّاقة، إطار إحداث اللّجنة العلميّة المكلّفة بدراسة «مادّة الفوسفوجيبس». وأكّدت ضرورة إعادة تعريف مادّة الفوسفوجيبس باعتبارها مادّة لا تصنّف ضمن النّفايات بل مادّة منتجة. كما أشارت إلى ضرورة ادراج كافّة التوصيات والمقترحات المنبثقة عن هذه الجلسة ضمن أشغال اللّجنة العلميّة.

وتطرّق السيّد محمد الرزاق الجدي، أستاذ هندسة كيميائيّة بجامعة قابس وعضو مخبر أبحاث «العمليات والطّاقة والبيئة والأنظمة الكهربائيّة»، إلى مهام اللّجنة العلميّة. وبيّن أنّ أبرز هذه المهام يتمثّل في تزويد اللّجنة المشتركة المكلّفة بمراجعة تصنيف مادّة الفوسفوجيبس بالمعطيات العلميّة الضروريّة. كما قدّم تركيبة اللّجنة، التّي تضمّ ثلّة من الأساتذة والباحثين، وخبراء مستقلّين، إلى جانب إطارات بوزارات البيئة والصّناعة والمناجم والطّاقة. وقدّم خصائص الفوسفوجيبس، ومكوّناته، وكشفا عن التصرّف الحالي، ومواقع الإنتاج وطرق التّخزين والكميّات المنتجة سنويا. كما أشار إلى أهميّة مادّة الفوسفوجيبس باعتبار إمكانيّة استغلالها في عديد المجالات.

وفي مداخلة قدّمها السيد الإمام العلوي، رئيس اللّجنة العلمية وأستاذ كيمياء بجامعة قفصة، مدير مخبر أبحاث»تطبيقات المواد على البيئة والمياه والطّاقة»، أوضح مفاهيم تقنية حول مكوّنات مادة الفوسفوجبس وتفاعلاتها الكيميائية مع باقي المواد المكوّنة للتّربة كالزّنك والرّصاص والحديد والنّحاس.

ومن جهته، أدرج السيد حسان شقير خبير مستقل في شؤون البيئة والتّنمية المستدامة، أمثلة عن تثمّين الفوسفوجبس على الصّعيد العالمي، مذكّرا بالسّبق التّونسي الذي تمّ تسجيله على مستوى دراسة التّحاليل الإشعاعية على مستوى مركز العلوم النّووية بتونس، فضلا على ما حقّقه المجمع الكيميائي التّونسي من نجاحات في مجالات تثمين الفوسفوجبس.

وقدّم السيد الطاهر خواجة خبير مستقل في شؤون البيئة والمخاطر الصحّية والتصرّف في المواقع الملوّثة، مداخلة أوضح فيها التّقنية العلمية المتّبعة على أربعة محاور للتثبّت من الخطورة السمية للفوسفوجبس، مؤكّدا أنّه لا خطورة سمية للفوسفوجبس التّونسي. كما استعرض أمثلة من تثمّين الفوسفوجبس في ميدان الهندسة المدنية وفي المجال الفلاحي فضلا عن مجالات أخرى لتثمّين استخداماته كمادّة مضافة في السيراميك وكمادّة خام لتصنيع منتجات كيميائية.

وذكّر السيد جمال بوعزيز أستاذ علوم المواد بجامعة صفاقس ومدير مخبر أبحاث المواد المتقدّمة، بأنّ تونس كانت من البلدان السبّاقة إلى الإنخراط والمصادقة على الإتفاقيات الدّولية المتعلّقة بالحدّ من الإنعكاسات والإشعاعات الخطيرة للنّفايات، داعيا إلى ضرورة التوجّه نحو تثمّين الطّاقات البديلة. وأبرز نجاح تجربة مخبر إستغلال الطّاقات المائية في قفصة ومعمل تثمّين عجين الحلفاء في القصرين، فضلا عن تخصيص معمل إسمنت جديد في صفاقس يستأثر فيه الفوسفوجبس بـ 40 بالمائة من مجمل الإنتاج.

وخلال النّقاش شدّد المتدخّلون على أنّ موضوع مادّة الفوسفوجيبس يعدّ هاجسا وطنيا ملحّا. ودعوا إلى استنهاض كافة القوى الوطنية للتصدّي إلى مختلف الآثار السّلبية النّاجمة عن هذا الملف الحارق في علاقة بمنتج حيوي في الدّورة الاقتصادية وهو الفسفاط الذي يعدّ من ركائز الاقتصاد التّونسي لما يفوق 120 عاما، بشهادة عربية ودولية.

كما تساءل البعض عن مدى دعم الأكاديميين من باحثين وأساتذة جامعيين ومختصّين في البيئة، لهذا المبحث البيئي الملحّ، مقترحين بعض التّنقيحات التّشريعية ضمانا لاستدامة الثّروات البيئيّة لفائدة الأجيال القادمة .

وندّد بعض المشاركين بتغوّل جانب الجشع والسّبق الربحي لعدد هام من المؤسّسات الاقتصادية والمصانع على حساب سلامة البيئة والمواطنين. ودعا آخرون إلى إرساء معادلة قانونية وردعية حازمة في مواجهة كل المخلّين بسلامة البيئة والأفراد، مقترحين إعادة تصنيف جبر الأضرار.

ودعا عدد من النواب إلى إيجاد حلول علمية عاجلة لإعادة إحياء النّسيج النّباتي في قابس، مقترحين إحداث وكالة بيئيّة مستقلّة عن المركب الكيميائي التّونسي ووزارة الصّناعة، للتصرّف بنجاعة في نفايات الفوسفوجيبس.

كما أكّد المتدخّلون أنّ التخوّف من أضرار الإشعاعات النّاجمة عن الفوسفوجيبس تظلّ قائمة بشدّة أمام غياب الرّقابة البيئيّة. وبيّنوا أنّ تفعيل التوصيات الرئاسية المتعلّقة بإمكانية تثمين الفسفاط في الدّورة الاقتصادية، مع توظيف مادّة الفوسفوجيبس وما يستوجبه من رقابة مكثّفة، تبقى كضمانات للدّعامة البيئية المثلى، لتعاضد جهود كافة القوى الوطنية في التصدّي لهذه الإشكالية البيئية وإيقاف نزيف الإعتداءات على البيئة وعلى صحّة المواطن.

يوم دراسي حول مشروع قانون يتعلّق بتنظيم عقود الشّغل ومنع المناولة

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الإربعاء 30 أفريل 2025 يوما دراسيا حول «مشروع قانون يتعلّق بتنظيم عقود الشّغل ومنع المناولة»، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضرته السيدة سوسن المبروك نائب رئيس المجلس، والسيد المنصف المعلول، نائب رئيس لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، والسيد رؤوف الفقيري مقرّر هذه اللّجنة، وعدد من الخبراء، وممثّلي الإتّحاد التونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليدية، والإتّحاد التّونسي للفلاحة والصّيد البحري، وكنفدرالية المؤسّسات المواطنة التّونسية، وعدد هام من النواب والضّيوف .

في كلمته الافتتاحية، أكّد رئيس مجلس نواب الشعب أهمية هذا المشروع، وخصوصية المرحلة التّشريعية التي يُعرض خلالها، مشيرًا إلى أنّ مناقشته تتمّ في إطار التّفاعل الإيجابي بين السلطتين التّشريعية والتّنفيذية، بهدف سنّ تشريعات تستجيب لانتظارات التّونسيين، وتوفّق بين مقتضيات النجاعة الاقتصادية ومبادئ العدالة الاجتماعية والكرامة المهنية. كما شدّد على ضرورة احترام مبدأ الحوار المجتمعي كخيار استراتيجي في بناء التّشريعات ذات الطّابع الاجتماعي.

من جهته، أبرز السيد المنصف المعلول القيمة المضافة التي وفّرتها الاستماعات المنجزة مع الأطراف المعنية، معتبرا أنّها دعّمت عمل اللّجنة وأسهمت في تطوير فصول المشروع وتجويد صيغته النّهائية.

أما السيد رؤوف الفقيري، فقدّم عرضا عن أبرز محاور مشروع القانون، مشيرًا إلى أنّه يندرج في سياق الإصلاحات الاجتماعية الرّامية إلى تقنين العلاقة الشّغلية ومنع التّشغيل الهشّ، لا سيما من خلال ضبط شروط التّعاقد، وتحديد آجال العقود محدّدة المدّة، وتنظيم فترات التّجربة، وإرساء ضوابط صارمة على اللّجوء إلى المناولة، التي اعتُبرت أداة للتحايل على القانون والتفصّي من المسؤولية الاجتماعية.

وشهد اليوم الدراسي تقديم عدد من المداخلات من قبل خبراء مختصّين، من أبرزهم الأستاذ حاتم قطران، الذي اعتبر المشروع أهمّ مبادرة إصلاحية تُطرح على مجلّة الشّغل منذ ستّينيات القرن الماضي، لما يتضمّنه من مبادئ تكرّس التّوازن بين حقوق العمّال وواجبات المؤسّسات.

بدورها، دعت الأستاذة سناء السويسي إلى مراجعة عدد من الفصول التي قد تتضمّن ثغرات قانونية أو صيغا فضفاضة، خاصّة فيما يتعلّق بالعقوبات أو فترات التّجربة، مؤكّدة ضرورة التّوازن بين حماية العامل ومرونة المؤسّسة.

أما الأستاذ النوري مزيد، فقد ثمّن المشروع من حيث المبادئ، واعتبره خطوة ضرورية للحدّ من هشاشة التّشغيل، مقترحا إدخال معايير أكثر دقّة لضبط المهام الظّرفية التي تبرّر اللّجوء إلى المناولة.

من جهتهم، قدّم ممثّلو المنظّمات المهنية والاقتصاديّة قراءاتهم للمشروع. حيث عبّر ممثّلو الاتّحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليدية عن دعمهم للتوجّهات العامّة للنص، مشدّدين على أهمية الحفاظ على مرونة سوق الشّغل، ومراجعة بعض الصّيغ التي قد تُفسَّر على نحو مقيّد للنّشاط الاقتصادي. كما رفض ممثّلو الاتّحاد التّونسي للفلاحة والصّيد البحري التوسّع في آلية المناولة، داعين إلى اقتصارها على حالات ظرفية محدودة ومُبرّرة.

وشدّد ممثّلو كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية على ضرورة مقاومة ظاهرة الوساطة غير القانونية في التّشغيل، وإرساء مناخ تشريعي يدعم تنافسية المؤسّسات ويحمي حقوق الشغّالين في الآن ذاته.

وقد شهد النّقاش تفاعلا من النواب الذين عبّروا عن دعمهم لمبادئ المشروع، خصوصا في ما يتعلّق بضبط العلاقة الشّغلية وتكريس الحق في العمل اللّائق. كما دعوا إلى تعزيز الحوكمة في مجال التّوظيف، ومزيد التّنسيق بين النّصوص التّشريعية والتوجّهات الاقتصادية الوطنية.

واختُتم اليوم الدّراسي بتثمين عام لمضامين المشروع ولمساهمات الخبراء والنواب، وسط تأكيد أهمية مواصلة النّقاش داخل اللّجنة المعنية قصد إدخال ما يلزم من تعديلات لتحسين جودة النّص وضمان فاعليته التّشريعية.

وتناولت تدخّلات النواب مدى مرونة القانون وخاصّة آليات الرّقابة في الفضاءات الإقتصادية وفضّ النّزاعات في علاقة المؤجّر بالعامل، إضافة الى مسائل تتعلّق بتسوية وضعيات العمّال على مراحل. وشدّد بعض المتدخّلين على أهمية تكاتف المجهود الوطني للقضاء نهائيا على البيروقراطية. واقترح آخرون تخصيص صندوق دعم لضمان حقوق العمّال والتصدّي لكافة التّجاوزات المخلّة بكرامة الطّبقة العاملة في مختلف القطاعات.

كما ثمّن النواب الأبعاد الإنسانية والثورية التي ينطوي عليها مشروع قانون منع المناولة، مؤكّدين أنّ الصبغة الثورية لهذه المبادرة التّشريعية تستوجب تضافر جهود المجموعة الوطنية وخاصّة أصحاب المؤسّسات على ضوء التأثيرات الإقتصادية. وشدّدوا على أهمية العمل على تجسيد مقتضيات هذا القانون في الواقع، بعيدا عن كلّ أشكال الاستغلال والمتاجرة.

نـدوة حـول «التضخّـم التّشريعـي وتقنيـات التّحريـر»

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الأربعاء 7 ماي 2025 ندوة حول «التضخّم التّشريعي وتقنيات التّحرير»، أشرف عليها السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور السيدة سوسن المبروك نائب رئيس المجلس، والسيد منير الفرشيشي، مدير عام مركز الدّراسات القانونية والقضائية، وعدد من النواب.

وثمّن السيد إبراهيم بودربالة في بداية الأشغال التّعاون القائم بين مجلس نواب الشعب ومركز الدّراسات القانونية والقضائية، والذي يندرج في سياق الحرص على جودة صياغة التّشريعات التي ينظرفها مجلس نواب الشعب والإسهام في مساعدة النواب على القيام بدورهم التّشريعي على الوجه الأفضل. وأضاف أنّ مشاريع القوانين التي تقدّم من قبل الوظيفة التّنفيذية تُعرض على مركز الدّراسات القانونية والقضائية لإبداء الرأي من حيث صياغة النّص والتّجويد، وهو ما يمكن اعتماده بالنّسبة إلى مقترحات القوانين التي تقدّم من قبل النواب لتكون متوافقة ومنسجمة مع النّصوص التّشريعية التي تعرض على المجلس.

ثـمّ قـدّم السـيد منيـر الفرشيشي، المديـر العـام لمركـز الدّراسـات القانونيـة والقضائيـة مداخلـة حـول «التضخّـم التّشـريعي وتقنيـات التّحريـر»، وتطرّق إلى علاقـة التّرابـط بين التّشـريع والسّياسـة، مبيّنـا أنّ القوانين هي تنفيـذ لسياسـات الدّولـة في مختلـف المجـالات. وأكّـد أنّ التّشـريع الإيجابي هـو الـذي يتمكّـن مـن تحقيـق التّناغـم بيـن طلبـات المجموعـة وسياسـات الدّولـة، مضيفـا أنّ مراكمـة سـنّ القوانين تـؤدّي إلى مـا يسـمّى بظاهـرة التضخّـم التّشـريعي، وأنّ هـذه الظّاهـرة تتّسـم بكثرة القوانين مع محدودية نجاعة التّنفيـذ.

وأفـاد أنّ التضخّـم التّشـريعي يتجسّـم في إطارعام للتّشريع يتّصف أساسا بتشتّت النّصوص التّشريعيّة وبالغموض، وهـو ما يؤثّرسلبا على القواعد الأساسيّة التي تحدّد مدى تقدّم الدّول ومدى احترام الشّفافية والحوكمة. وتتمثّل هذه القواعد في النّفاذ الى القانـون والعدالـة، والأمـان القانوني، وجـودة القانـون.

وأكّد وجود استقرار قانوني في تونس نظرا لعدم سنّ أعداد كبيرة من النّصوص، مشيرا في المقابل إلى غياب الجودة التّشريعية. وأبرز الحاجة إلى مزيد العناية بالصّياغة القانونيّة والاستناد إلى دراسات التّأثير في إطار إعداد مقترحات القوانين.

وتطرّق السيد منير الفرشيشي إلى مظاهر التضخّم التّشريعي، وبيّن أنّها تتمثّل في عدم كمال القانون لاسيما في حالات الإحالة على أوامر تكميليّة، وكذلك في العنصر التعدّدي للقانون الذي يعني إصدار عدّة نصوص لوضعيّة واحدة بقطع النّظر عن وجود تضارب من عدمه. كما تتمثّل في العنصر التعدّدي، إلى جانب تقادم النّصوص الذي يبرز خاصّة في المجال العقّاري، بالإضافة إلى النّصوص القانونية غير النّافذة أصلا .

وقدّم في الجزء الأخير من مداخلته جملة من مقترحات الحلول تنقسم إلى محورين، يتعلّق الأوّل بالحيطة والثّاني بالمعالجة.

وفي ما يتعلّق بالحيطة، أشار الى ما ورد بدستور 2022 الذي حدّد ثلاثة عناصر تتعلّق بثنائيّة المبادرة، وبالنّصاب، وبالأولويّة الرّئاسية. وأكّد فيما يتعلّق بحلول المعالجة أهميّة القيام بأعمال الإحصاء التّشريعي، وإعادة التّصميم التّشريعي، إلى جانب الحاجة إلى القيام بالتّطهير التّشريعي عبر إزالة كلّ ما يعطّل مساره.

ثمّ شدّد على أهميّة القيام بأعمال الرّقمنة التّشريعية من خلال منظومة قانونيّة إعلاميّة، مشيرا إلى عدّة تجارب مقارنة في هذا المجال.

وتساءل النواب خلال النّقاش حول مدى الاحتياجات المتزايدة إلى ثورة تشريعية وجدواها القانونية وتمظهراتها في الواقع. وشدّدوا، على الحاجة الملحّة إلى حراك تشريعي تجسّده قوانين جديدة تبرز تبعا لتنقيح قوانين سائدة. وأشاروا إلى رصد فراغات تشريعية في بعض المجالات الحيويّة على غرار مجال الأمن السّيبرني.

ودعا البعض إلى مراجعة عدد من النّصوص القانونية التي تحول دون تفعيلها عدّة إشكاليات، مشيرين في هذا الصّدد إلى قانون الجمعيات وإلى تعطّل مشاريع تخصّ باعثين شبّان.

وأثار عدد من المتدخّلين مسألة التّكوين القانوني والتّشريعي، وضرورة العمل على تدعيمه ليتمكّن النّائب من القيام بدوره على أحسن وجه.

وتحدّث البعض عن التّعطيلات الحاصلة على مستوى تنفيذ بعض الأوامر والقوانين بسبب البيروقراطية. كما أشار جانب من النواب إلى مسألة التّوظيف الأمثل للكفاءات خاصّة في مستوى تجسيد التّكامل بين الوظيفتين التّشريعية والتّنفيذية، والعمل على تجاوز الصّعوبات على المستويين الإجرائي والتّنفيذي.

وأشار نواب آخرون إلى أهمية بعث مركز مختصّ في تحرير النّصوص القانونية والتّشريعية، داعين إلى أن يضمّ لجانا خاصّة بتقييم الأداء مع الوظيفة التّنفيذية. وشدّدوا على ضرورة تعميم برامج الرّقمنة في الفضاء الإداري .

وفي تعقيبه على التدخّلات، شدّد السيد منير الفرشيشي مدير عام مركز الدّراسات القانونيّة والقضائيّة، على ضرورة تنويع روافد التّكوين التّشريعي لفائدة النواب، وتفعيل البعد التّشاركيّ مع مكوّنات المجتمع المدني.

وفي ختام الأشغال، أكّد السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب أهمية تكريس مبدا الشّفافية والشّراكة في كسب مختلف الرّهانات، مع الاستعانة بالكفاءات الوطنيّة التي من شأنها إحداث قيمة مضافة للأداء التّشريعي للمجلس.

يوم دراسي حول مشروع قانون الموافقة على الاعتراف المتبادل برخص السّياقة بين تونس وإيطاليا

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم الجمعة 9 ماي 2025 يوما دراسيا خصّص لمناقشة مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على الاتّفاق بين الجمهورية التّونسية والجمهورية الإيطالية بشأن الاعتراف المتبادل برخص السّياقة بغاية الاستبدال. وقد أشرف على فعاليات هذا اليوم السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور السيد صابر الجلاصي، رئيس لجنة التّخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنّقل والبنية التّحتية والتهيئة العمرانية، وعدد من النواب وممثّلي وزارة النقل.

وفي كلمته الافتتاحية، شدّد رئيس المجلس على أهمية هذا اليوم الدّراسي كفضاء لحوار مباشر مع الهياكل التّنفيذية المعنية، يُثري دراسة المشروع قبل عرضه على الجلسة العامة. كما دعا إلى استشراف إمكانية إبرام اتّفاقيات مماثلة مع دول أخرى، خاصّة التي تحتضن جاليات تونسية كبيرة.

من جهته، أكّد رئيس اللّجنة المعنية أنّ الاتّفاقية تندرج ضمن جهود دعم جاليتنا المقيمة بإيطاليا وتيسير إدماجها في سوق الشّغل، معتبرا أنّ هذا النّوع من الاتفاقيات يمثّل قيمة مضافة ورافعة اجتماعية واقتصادية، وداعيا إلى تفعيل اتّفاقيات مماثلة مع بلدان أخرى، على غرار فرنسا وألمانيا وكندا، استجابة لانتظارات المواطنين بالخارج.

وقدّم السيد طارق البوعزيزي، المدير العام للنّقل البرّي بوزارة النّقل، عرضا مفصّلا حول خلفية مشروع القانون، مبرزا سعي الدّولة التّونسية إلى إبرام اتّفاقيات ثنائية تيسّر على الجالية استخدام رخص السّياقة واستبدالها دون الخضوع لاختبارات إضافية، في إطار مبدإ المعاملة بالمثل. وأوضح أنّ الاتّفاقية الموقّعة بروما بتاريخ 16 جانفي 2025 تأتي في سياق تعديل الاتّفاقية السّابقة المبرمة في 2004، بما ينسجم مع المتطلّبات القانونية الأوروبية، خاصة في مجال حماية المعطيات الشّخصية.

كما استعرض الهيكل الفنّي للاتّفاق وملاحقه، بما في ذلك جداول المعادلة بين أصناف الرّخص، ونماذج الرّخص المعتمدة في البلدين، والآليات الإجرائية الخاصّة بعملية الاستبدال. وأكّد أنّ الاتّفاق يوفّر أفضل الضّمانات القانونية للجالية التّونسية، مع المحافظة على سيادة القرار الوطني في إطار تعاون متكافئ.

وخلال النّقاش، طرح النواب جملة من التّساؤلات تمحورت حول إمكانية توسيع الاتّفاقيات لتشمل دولا أخرى، وخصوصيات التّعامل مع كبار السّن وذوي الاحتياجات الخصوصية، ومدى تطبيق نظام النّقاط في سحب الرّخص. كما طالب البعض بتوسيع نطاق الاستفادة من رخص السّياقة ليشمل كافة أصناف النّقل وعدم الاقتصار على الشّاحنات الثّقيلة.

وقدّم ممثّلو وزارة النّقل توضيحات بخصوص المسار التّفاوضي مع الجانب الإيطالي، مشيرين إلى تسريع نسق التوصّل إلى الاتّفاق في ظرف وجيز، وإلى اعتماد برامج تكوين فنّي بالشّراكة مع مؤسّسات وطنية لتأهيل الرّاغبين في الاستفادة من مقتضيات الاتّفاقية.

وفي اختتام الأشغال، نوّه السيد إبراهيم بودربالة بثقة الجانب الإيطالي في الكفاءات التّونسية وبالعمل المؤسّسي المشترك، مشدّدا على أهمية تكريس مبدإ التّعامل الندّي واحترام السّيادة الوطنية في كافة الاتّفاقيات الدّولية التي تخدم مصالح التّونسيين داخل الوطن وخارجه.

ندوة حول «سنّ التّشريع والنّظام العام»

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم الأربعاء 18 جوان 2025 ندوة حول «سنّ التّشريع والنّظام العام»، بإشراف السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، وبحضور نائبه السيد الأنور مرزوقي، وعدد من النواب والأساتذة كمال شرف الدين، ومنصف بوقرة، ونعمان الرقيق.

وافتتح رئيس المجلس أشغال النّدوة مذكّرا بالدور التّاريخي لكلية الحقوق في ترسيخ دولة القانون، ومؤكّدا أنّ ارتباط النّظام العام بسنّ التّشريعات يبرّر تنظيم هذا اللّقاء، باعتبار دور

البرلمان كمشرّع يسعى إلى ملاءمة النّصوص مع تحوّلات العصر.

واستهل الأستاذ كمال شرف الدين المداخلات بعرض حول «مفهوم النّظام العام»، عرّفه فيه كمجموعة من القواعد الآمرة، القانونية أو غير المضمّنة، التي تمثّل المبادئ السّياسية والاجتماعية والاقتصادية الضّامنة لسير المرافق. وبيّن أنّ مفهومه تطوّر من مدلول تقليدي مؤسّساتي إلى بعد اقتصادي ثمّ إلى نظام يرتكز على الحقوق والحرّيات. وأبرز دور المحكمة الدّستورية في مراقبة دستوريّة القوانين والمعاهدات، ومختلف الآليات المنصوص عليها بالنّظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم.

وقدّم الأستاذ منصف بوقرة مداخلة حول «النّظام العام العائلي من خلال مؤسّسة الزواج»، أكّد فيها أنّ الصّياغة التّشريعية الدّقيقة ضرورة، باعتبار أنّ الزواج يُؤسّس وضعية قانونية لا يُمكن إبرامها أو حلّها إلا وفق شروط وإجراءات صارمة، تمرّ بمرحلتين: الإعداد القانوني، ثم الإبرام أمام مأمور عمومي. وبيّن أنّ الطّلاق لا يُعدّ نافذا إلاّ بعد استكمال جميع درجات التّقاضي.

كما دعا إلى مراجعة المنظومة القضائية وخاصة اختيار قضاة الأسرة، نظرا إلى خطورة القضايا المعروضة.

من جهته، تناول الأستاذ نعمان الرقيق في مداخلته «النّظام العام الاقتصادي والاجتماعي»، وبيّن أنّه يُعدّ مكوّنا تأسيسيا للتّشريع، إذ يحدّد الخطوط الحمراء التي ينبغي احترامها عند صياغة القوانين. وأكّد أنّ هذا النّظام مركّب ويقوم على الحريات، مع إلزام الدّولة بوضع سياسات تضمن العدالة الاجتماعية. وبيّن أنّ التضخّم التّشريعي قد يهدّد الأمن القانوني، مشدّدا على أنّ النّظام العام الاقتصادي يحمي الملكية ويدعم الاستثمار والتّنافس، بينما يسعى النّظام العام الاجتماعي إلى حماية الفئات الهشّة وضمان العدالة والاندماج.

وخلال النّقاش العام، أكّد النواب أهمية تناول مسألة النّظام العام من منظور تطبيقي وتشريعي، متسائلين عن مدى نجاعة عرض القوانين القديمة على المحكمة الدّستورية، خاصّة في سياق التوجّه نحو سنّ نصوص قانونية جديدة تُواكب المتغيّرات المجتمعية. كما تمّ تأكيد ضرورة تكريس الثّقافة القانونية في ما يتعلّق بالشروط المرافقة لعقود الزواج، على غرار المهر والإجراءات الطبّية القبلية، وذلك حماية للأسرة واستقرارها، مع الدّعوة إلى دعم آليات التّوعية المجتمعية. وأبرز النواب الحاجة إلى ضبط تشريع يُنظّم عملية قياس الأثر التّشريعي، وتقييم مدى نجاعة الجلسات الصّلحية في الحدّ من التفكّك الأسري، بما يضمن حماية فعّالة لبنية الأسرة التّونسية.

يوم دراسي حول مقترح قانون يتعلّق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الجمعة 20 جوان 2025 يوما دراسيا حول «مقترح قانون يتعلّق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد»، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور نائبي الرئيس وعدد من النواب، وممثّلة عن وزارة العدل، وجامعيّين ومحامين.

وأكّد رئيس المجلس في كلمته الافتتاحية أهمية تحلّي المشرّع بالدّراية عند سنّ القوانين، مذكّرا بالسّياق التّاريخي لتجريم الشّيك بدون رصيد وتنقيحه بتاريخ 31 جويلية 2024، ومبيّنا ضرورة التبصّر بآثار التّشريعات قبل إصدارها.

ثم استعرض عدد من المحامين والأساتذة الجامعيين مزايا المقترح، مشيدين بانسجامه مع روح القانون عدد 41 لسنة 2024، باعتباره خطوة نحو تقليص العقوبات السّالبة للحرّية. في المقابل، أبدوا تحفّظات تتعلّق بالتوازن بين حماية التّداول الصّرفي وحقوق الدّائنين ومبدإ المساواة، محذّرين من مخاطر العود والتّأويل غير السّليم لمفهوم العفو.

ودعا المتدخّلون إلى ضبط شروط دقيقة لتطبيق العفو، تشمل تحديد نطاقه الزّمني، وضمان إعادة الإدماج البنكي للمشمولين به، وإدراج فصول تمنع سقوط حق المنتفع بمرور الزّمن. كما شدّدوا على ضرورة مراجعة المجلّة التّجارية لتعزيز أدوات الائتمان البديلة وإيجاد حلول تمويل مكمّلة كالقرض الحسن.

وأشار المتدخّلون إلى أهميّة تأجيل إصدار أيّ تشريع جديد إلى حين تقييم أثر القانون عدد 41 لسنة 2024، بناء على بيانات دقيقة لتفادي التسرّع والمخاطر القانونية والاجتماعية، مع تأكيد ضرورة احترام مبدأ الأمن القانوني والمرحلة الانتقالية.

وخلال النّقاش العام، أثار النواب عدة قضايا تتّصل بآليات تنفيذ القانون وعدد من الإخلالات، لاسيما صعوبة التّسوية، وضعف التزام بعض المؤسّسات البنكية، والقصور في تطبيق المنصّة الإلكترونية الخاصّة بالشيكات. وأوصوا بتكثيف التّوعية، وتعزيز الرّقابة على التّطبيق.

وقد تباينت مواقف النواب من مقترح العفو، إذ اعتبره البعض متسرّعا وقد يهدّد استقرار المنظومة القانونية، مشيرين إلى أنّ القانون عدد 41 يتضمّن بالفعل عناصر العفو، في حين رأى آخرون أنّ المقترح يتناغم مع النّصوص الحالية ويهدف إلى تمكين صغار المستثمرين من إعادة الإدماج في الدّورة الاقتصادية.

كما تمّت الدّعوة إلى تقليص آجال التّقاضي وتحديث آليات العمل القضائي.

وفي ختام اليوم الدّراسي، شدّد رئيس مجلس نواب الشعب على أهمية التدرّج في التّشريع، ومتابعة الآثار القانونية والاجتماعية لتطبيق القانون، مؤكّدا أنّ الاختلاف في الرّؤى داخل المؤسّسة البرلمانية هو دليل صحّة ديمقراطية، وأنّ التّصويت في الجلسة العامة يظلّ الفيصل.

يـوم دراسي حـول قطـاع النّسـيج في تونـس

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الأربعاء 09 جويلية 2025 يوما دراسيا برلمانيا حول «قطاع النّسيج في تونس»، أشرف عليه

السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، بحضور عدد من النواب وإطارات وزارتي الصّناعة والمناجم والطّاقة، والتّجارة وتنمية الصّادرات. وأكّد رئيس المجلس أهمية هذا القطاع كرافد اقتصادي واجتماعي محوري منذ تأسيس الدّولة الحديثة، مشيرًا إلى دور البرلمان في متابعة وضعيته وتذليل الصّعوبات التي تعترضه.

وقدّم السيد صابر بن كيلاني، المدير العام للنّسيج والملابس بوزارة الصّناعة والمناجم والطّاقة، مداخلة أبرز فيها مساهمة القطاع في خلق مواطن الشّغل والتّصدير وتعديل الميزان التجاري، مشيرا إلى أنّ تونس تحتلّ المرتبة التّاسعة ضمن مزوّدي السّوق الأوروبية. واستعرض أبرز التّحديات المرتبطة بالشّحن البحري، والتحوّلات البيئية الأوروبية، ونقص اليد العاملة المختصّة، وارتفاع كلفة الإنتاج، داعيا إلى تيسير الإجراءات الإدارية والرّقابية.

وتناولت مداخلة السيد محسن ميساوي، مدير عام المركز الفنّي للنّسيج، دور المركز في دعم الانتقال الرّقمي والإيكولوجي للمؤسّسات من خلال الإحاطة الفنّية والتّكوين المستمر، والشّراكات الدّولية، وتطوير حلول موجّهة للمؤسّسات في مجالات الجودة والإنتاجية والطّاقة. كما عرض نتائج مشاريع البحث حول الصّباغة الصّديقة للبيئة والمنتوجات النّسيجية المبتكرة، مشيرا إلى دراسة حول المهن الجديدة للقطاع سيتم تقديمها في ورشة قادمة.

وقدّمت السيدة بسمة الطرابلسي، المديرة العامّة للتّجارة الدّاخلية، مداخلة حول التوزيع ومراقبة الجودة بالسّوق الدّاخلية، مبرزة هيكلة القطاع والتوجّهات القانونية المنظّمة له، وآليات حماية النّسيج التّجاري من خلال إجراءات التّوريد والمراقبة، ومشروع قرار مشترك لحماية المستهلك ودعم الصّادرات.

كما استعرضت السيدة درة البرجي، المديرة العامة للتّجارة الخارجية، دور القطاع في الصّادرات، مشيرة إلى نقاط قوّته كالموقع الجغرافي والامتثال للمعايير، وإلى التحدّيات المرتبطة بتقلّبات السّوق والمنافسة الآسيوية.

وبيّن السيد الأزهر بنور، مدير عام التّعاون الدّولي، الإشكاليات المتعلّقة بقواعد المنشأ والتزوّد بالأقمشة، مبرزا أهمية تنويع الشّراكات والتوجّه نحو السّوق الإفريقية، ومشيرا إلى فرص واعدة في الأسواق الاسكندينافية.

أمّا السيد هيثم بوعجيلة، رئيس الجامعة التّونسية للنّسيج والملابس، فقد قدّم مداخلة أبرز فيها قدرة القطاع على الصّمود وتوظيف إرثه الصّناعي، داعيا إلى تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات وتحفيز التّكوين المهني وتوسيع المناطق الصّناعية. كما عرض جملة من المقترحات تشمل تسوية الوضعيات القانونية القديمة، وإنجاز محطّة التّدوير بالمنستير، وتطوير البنية التّحتية والمناخ الجبائي.

وخُصّص جانب من النّقاش العام لمداخلات النواب، الذين شدّدوا على أهمية تثمين التّوصيات المنبثقة عن هذا اليوم الدّراسي، ودعوا إلى مراجعة الإطار القانوني، وتعزيز الرّقابة على أداء المؤسّسات، وتشجيع الاستثمار، والتصدّي للتّهريب، وتدعيم منظومة التّكوين، مع التّركيز على التّسويق الإعلامي لقطاع النّسيج كمجال حيوي للنموّ الاقتصادي.

******

المجلس
مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

العنوان :
مجلس نواب الشعب – باردو 2000
الهاتف : 71 157 000
الفاكس : 71 511 680
البريد الالكتروني : presse@arp.tn
الموقع الالكتروني : www.arp.tn

رئيس التحرير : خالد المجاهد
أسرة التحرير : خلود كواكب، ليلى الزواوي
رسوم بيانيّة وغرافيك : ريم الطالبي
الصور : هادي ماجري، عدنان الطرودي

تمّ طبع هذه المجلّة في الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم
SOTEPA GRAFIC SARL
12, نهج الخيرية- 1002 تونس, البلفدير
الهاتف : 71 901 933 / 71 904 380
البريد الالكتروني Sotepagraphic@yahoo.fr